SEYASAT
2013 | 24

سياسات

ملف خاص: ست سنوات على "الانقسام"

- انقسام مستقر في إقليم متقلب (الندوة)
- معوقات استعادة الوحدة (دراسة)
- التشريعات الصادرة في ظل الانقسام وتداعياتها على منظومة الحقوق والحريات في قطاع غزة (دراسة)

مقالات

- هل من بديل لحلّ الدولة الفلسطينية؟
- "الإخوان المسلمون" في مواجهة أسئلة كبرى

سجال

- المشهد الإقليمي "بعد" الربيع العربي: خارطة التحولات وخلفية العثرات

سياسات عامة

- قراءة في التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار وأخرى حول الطفل في التشريعات الفلسطينية

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة
سياسات
24
2013

سياسات

SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات
SEYASAT
فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.org

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.org

رام اللّه (٢٤) تموز ٢٠١٣

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

في البداية ٧

بعد ست سنوات: الانقسام الفلسطيني ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية / عزام شعث ٩

التشريعات الصادرة في ظل الانقسام وتداعياتها على منظومة الحقوق والحريات في قطاع غزة: مقاربة من منظور استشرافي / د. محمد أبو مطر و رامي مراد ٣٦

منظمة التحرير الفلسطينية: مقاربة بين البدايات والمسار / عبد الغني سلامة ٥٢

هل من بديل لحل الدولة الفلسطينية؟ / مهند عبد الحميد ٦١

"الإخوان المسلمون" في مواجهة أسئلة كبرى / نيروز قرموط ٦٨

العلاقات المصرية الإثيوبية وتداعيات سد النهضة / محمد دياب ٧٤

«انقسام» مستقر .. في إقليم متقلب (ندوة) ٨١

الطفل الحدث في المواثيق الدولية والتشريعات المعمول بها في فلسطين / تهاني عويوي ٩٥

سياسات تشجيع الاستثمار في التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني / زكريا السرهد..١١٠

المشهد الإقليمي "بعد" الربيع العربي: خارطة التحولات وخلفية العثرات / د. عاطف أبو سيف و أكرم مسلّم ١٢٩

قراءة في كتاب «Hidden History: Palestine and the East Mediterranean» لباسم رعد .. ١٣٩

المكتبة ١٥٦

مع صدور هذا العدد من يكون «سياسات» الانقسام الفلسطيني دخل عامه السابع بكل ثقة، دون وجود إشارات جدية على أن عمر هذا الانقسام لن يمتد أكثر من ذلك. سنوات ست لم يتغير فيها شيء في الساحة الوطنية أكثر من تعميق الخلاف ومن تحول هذا الانقسام إلى ظاهرة طبيعية في الحياة السياسية الفلسطينية. المحقق أن الانقسام لم يعد حكراً على الشعب الفلسطيني، إذ إن ظواهر «انقسامية» بدأت تظهر في الساحات السياسية العربية خاصةً مع تعثّر تفتح زهور الربيع العربي.

المنطقة العربية على أبواب موجة جديدة من التحولات الدراماتيكية، ليست إلا استكمالاً لرياح التغيير التي ضربت شواطئها منذ حرق المواطن التونسي «بوعزيزي» نفسه في نهايات العام 2012. فالربيع المصري الذي خلع مبارك وجاء بمرسي قبل عام لم ينته، كما أن الأزمة السورية التي كادت تقترب من الحسم لصالح المعارضة، أعاد النظام قلب الأمور فيها، في معركة القصير بمساعدة حلفائه الإقليميين. في قطر تنازل الأمير لنجله في خطوة من الممكن التكهن بأنها ستعني تغيرات في مواقف الإمارة التي تتدخل في كل شؤون الإقليم.

فلسطينياً، لا شيء تغير في موضوعة المصالحة، مع استمرار الوعود والتوقعات والآمال بأن تنجز في نهاية الصيف عبر تشكيل حكومة وفاق وطني. ربما الحدث الأهم كان استقالة الدكتور سلام فياض وتكليف الدكتور الحمدلله رئاسة الوزارة ثم تقديمه استقالته بعد أقل من شهر، وتكليفه تسيير أعمال الحكومة.

على صعيد المفاوضات، فإن الحال لم يختلف على الرغم من الإيهام الكبير بالحركة الذي يخلقه تدخل كيري ومحاولاته لم شمل العملية السلمية، ولكن من منطق إسرائيلي. أما مستقبل عملية السلام فلا يمكن أن يكون مبشراً رغم ذلك، ناهيك عن حل الدولتين في ظل وجود إصرار إسرائيلي على جعل ممكنات ذلك مستحيلة. في المقابل، لم تشهد جبهة غزة أي تطورات باستثناء قصف ورشقات صاروخية في منتصف حزيران. في المقابل ارتفعت وتيرة الفلتان الأمني في قطاع غزة، حيث باتت عمليات القتل والتصفية والجرائم البشعة مشاهد متكررة في حياة السكان، فيما عبّرت فصائل ومنظمات حقوقية عن قلقها المتزايد من ارتفاع منسوب الجريمة.

ليس احتفالاً بمرور ست سنوات على الانقسام، إذ إن هذا الحدث الأسود لا يحتفل به، ولكن رأت «سياسات» أن تذكّر ببشاعة الواقع الفلسطيني تحت وطأة هذا الانقسام. في زاوية الدراسات يقدم الباحث عزام شعث دراسة معمقة بعنوان «الانقسام ومعوقات استعادة الوحدة»، يحلل فيها أهم ما يعيق ممكنات استعادة الوحدة الوطنية بعد استعراض تغلغل مظاهر الانقسام وآثاره

في الحياة الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويستكمل رامي مراد والدكتور محمد أبو مطر البحث في تداعيات الانقسام على الحريات العامة في دراسة مشتركة لهما بعنوان «التشريعات الصادرة في ظل الانقسام وتداعياتها على منظومة الحقوق والحريات في قطاع غزة: مقاربة من منظور استشرافي». واستكمالاً للنقاش حول تطوير منظمة التحرير بوصفها الركيزة الأهم في النظام السياسي الفلسطيني، فإن سياسات تنشر دراسة للباحث عبد الغني سلامة بعنوان «منظمة التحرير: البدايات والمسار».

وتفرد «سياسات» زاوية المقالات لمناقشة قضايا متعددة. فيتساءل الكاتب والصحافي مهند عبد الحميد عن وجود بديل لحل الدولة الفلسطينية، فيما تقرأ الكاتبة والباحثة نيروز قرموط حول مستقبل الإخوان في العالم العربي بعد قراءة تجربتهم في الحكم خلال الفترة الماضية. أما الباحث محمد دياب فيقدم قراءة حول الأزمة الأثيوبية المصرية خاصةً بعد إعلان أديس أبابا بناء سد النهضة على النيل.

تعود «سياسات» في زاوية الندوة للتركيز على تداعيات الانقسام على الحياة السياسية، فتستضيف حول طاولتها نخبةً من الكتاب والمحللين ليقدموا رؤيتهم وقراءتهم للواقع ومستقبل تطوره. يجلس حول الطاولة كل من خليل شاهين وحيدر عوض الله ومحمد هواش وحاتم عباس في ندوة يديرها مدير تحرير «سياسات» أكرم مسلم.

وتفرد «سياسات» في زاوية السياسات العامة دراستين، واحدة للباحثة القانونية تهاني عويوي بعنوان «الطفل الحدث في المواثيق الدولية والتشريعات المعمول بها في فلسطين»، والثانية للباحث زكريا السرهد بعنوان «سياسات تشجيع الاستثمار في التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني». فيما تنشر «سياسات» في زاوية السياسة الدولية سجالاً حوارياً بين الدكتور عاطف أبو سيف رئيس التحرير وأكرم مسلم مدير التحرير حول مآلات الإقليم والتغيرات في المنطقة العربية، يقرأ فيه الكاتبان بعمق التجربة العربية من منظور معرفي تاريخي وتطوري.

تقدم «سياسات» قراءةً في كتاب الدكتور باسم رعد المهم بعنوان «التاريخ المخفي: فلسطين وشرق المتوسط» الذي يقدم خلاله رعد قراءةً لآليات الاستحواذ والهيمنة المعرفية التي تمت عبر التاريخ في فلسطين. وكالعادة ثمة مجموعة من الكتب الصادرة حديثاً تنتظر القارئ في زاوية المكتبة.

تأمل «سياسات» أن تواصل مشوارها البحثي في تقديم الأفكار والمقترحات التي تساعد على تفكيك الواقع وفهمه وتطوير أدواته، تحقيقاً لسياسة معهد السياسات العامة وتطلعاته الذي تصدر عنه. لعلها بهذا العدد، كما بغيره، تنجح في ذلك.

بعد ست سنوات:
الانقسام الفلسطيني ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية

عزام شعث *

مقدمة

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقطاع غزة خصوصاً، قبل ست سنوات، أحداث عنف متبادلة بين القطبين الكبيرين: حركة فتح وحركة حماس، وذلك في أعقاب تولي حركة حماس السلطة وفوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في كانون الثاني عام ٢٠٠٦. وقد اتُهمت حركة فتح بعدم تعاطيها مع نتائج الانتخابات التشريعية، وعدم تمكينها حركة حماس من ممارسة السلطة، في حين ردت حركة فتح على هذه الاتهامات بأنها هي صاحبة فكرة مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية وأنها لم تستجب للضغوط الدولية التي نادت بضرورة عدم تمكين الحركة من السلطة أو مشاركتها في انتخاباتها المحلية والعامة، وأنها - أي حركة فتح - ضمنت وصول حماس وتمكينها من الحكم عبر تنظيمها عملية انتخابية نزيهة برقابة محلية ودولية.

استطاعت المملكة العربية السعودية - في ظل الجدل الدائر في الساحة الفلسطينية وأجواء الخلاف في الرأي والرؤى بين حركتي فتح وحماس، وتباين البرامج السياسية بين مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء - استضافة قادة الفريقين في لقاءٍ جمعهما في مكة، وأبرمت بينهما اتفاقاً للمصالحة استند إلى وثيقة الوفاق الوطني التي صاغها ممثلو القوى الوطنية والإسلامية في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

* باحث في الشؤون الفلسطينية.

غير أن هذا الاتفاق لم يصمد طويلاً في ظل حالة الانفلات الأمني، واتساع الفجوة السياسية بين الطرفين، والتناحر على الصلاحيات الإدارية والاختلاف بشأن تفسير القوانين والتشريعات الصادرة عن مؤسسات السلطة الفلسطينية.

سيطرت حركة حماس منتصف العام ٢٠٠٧، على قطاع غزة وبسطت نفوذها على المؤسسات الأمنية والإدارية والوزارية. وقد أدت سيطرتها العسكرية إلى تجدد القتال بين المتنازعين مرة أخرى، وتمكنت والحال كذلك من إقصاء حركة فتح ومعها بقية مكونات منظمة التحرير الفلسطينية أحزاباً وقوى سياسية ومؤسسات مجتمعية. وفي المقابل انفردت حركة فتح وقيادة المنظمة بالضفة الغربية، وأقال الرئيس الفلسطيني محمود عباس رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وكلف عوضاً عنه سلام فياض رئاسة حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية، ووضع الرئيس الفلسطيني شروطاً لعودة الحوار مع حماس، أهمها التراجع عن سيطرتها على قطاع غزة وإنهاء نفوذها العسكري.

صاحب تلك الفترة حالة من ازدواجية السلطة الميدانية على الأرض، ففي الوقت الذي كانت هناك وزارات ومقرات أمنية رسمية تابعة للسلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس وحركة فتح، أوجدت حماس تشكيلات عسكرية ومؤسسات مدنية تابعة بالكامل لها في قطاع غزة. وفي الوقت الذي كانت تدور في فلك حركة فتح بعض الفصائل خاصة المنضوية رسمياً في تركيبة الحكومة، كانت حركة حماس تشكل قطباً لفصائل أخرى، ما عمق حالة الاستقطاب السياسي مع استمرارية ضعف قوى اليسار بسبب تراجع دورها الاجتماعي وارتباطها بالتركيبة البيروقراطية والإدارية للسلطة، ونتيجة عدم نجاحها في توحيد ذاتها بسبب الخلافات الفئوية والذاتية رغم تقارب وجهات النظر المعكوسة بالوثائق والمواقف والرؤى.

تداعى طرفا النزاع في الساحة الفلسطينية - على أثر هذه الأحداث - والتقيا مراتٍ عديدة بغية إنهاء الانقسام الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فمرت مسيرة المصالحة الفلسطينية بمحطات كثيرة بدءاً باتفاق مكة الذي جرى التوقيع عليه في شهر شباط عام ٢٠٠٧، مروراً باتفاق صنعاء في شهر آذار ٢٠٠٨، واتفاق دكار، عاصمة السنغال، في شهر حزيران من العام نفسه، مروراً بالورقة المصرية التي تم إعدادها في القاهرة وجرى طرحها في شهر أيلول من العام ٢٠٠٩، واتفاق القاهرة الذي أعلن عنه في شهر نيسان من العام ٢٠١١، واتفاق الدوحة الذي جرى التوقيع عليه من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في شهر شباط من العام الماضي ٢٠١٢، والذي أعقبه جدل واسع في مؤسسات حركة حماس حول أحقية رئيس المكتب السياسي في التوقيع، منفرداً، على الاتفاق مع حركة فتح، وصولاً إلى اتفاق القاهرة في ١٧ كانون الثاني ٢٠١٣، الذي

رعته مؤسسة الرئاسة المصرية. إلا أن تلك الجهود لم تفلح فـــي تحقيق الوحدة الجغرافية والإدارية بين الضفة الغربية وقطا ع غزة.

راهنت عديد من القوى والفصائل الفلسطينية على الثورات العربية، ووجدت في التحولات التي شهدها العالم العربي أواخر العام ٢٠١٠، ملاذاً أخيراً ومُخلصاً من حالة الانقســام التي سادت الأرض الفلســطينية، وذلك مــن منطلق وجاهة الرؤية التي تشــير إلى قدرة النظام السياســي المتشكل في مصر على الضغط على حركتي فتح وحماس، وبالأخص حركة حماس، لجهة الولوج إلى تطبيــق بنود المصالحة ـ المتفق عليها أصلاً ـ وإنهاء حالة الانقســام السياســي بين الضفة الغربية وقطا ع غزة.

بدت المصالحة الفلســطينية للحظة أقرب ما تكون إلى أرض الواقع، لاسيما في ضوء العدوان الحربي الإسرائيلي على قطا ع غزة في الفترة بين ١٤ وحتى ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٢، والذي أوقف بموجب اتفاق التهدئة بين المقاومة الفلســطينية وإســرائيل برعايــة مصريــة ودوليــة، والنصر الدبلوماســي الــذي حققته القيادة السياســية الفلســطينية بحصول فلســطين على صفة دولة غير عضو «مراقب» في الأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢.

نشــط طرفا الأزمة في الضفة الغربية وقطا ع غزة ـ وتمشــياً مع أجواء التفاؤل التي ســادت الأراضي الفلســطينية ـ باتجاه تشــكيل لجان المصالحــة المجتمعية، وامتنــع الطرفان، لبعض الوقت، عن الإتيان بمفردات تعكر أجواء المصالحة أو تعيق مســاعي تحقيق الوحــدة الوطنية. كما ســمحت حكومة حماس في قطــا ع غزة للجنة الانتخابــات المركزية بالبدء فــي أعمال تحديث ســجلات الناخبين، تمهيداً لإجــراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.

واعتبرت الفصائل الفلسطينية، ومن ضمنها حركة فتح، زيارة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل وخطابه في أثناء المهرجان الحاشــد احتفالاً بذكرى انطلاقــة حركته، في ٨ كانون الأول ٢٠١٢، تطوراً إيجابياً يســاهم فــي تعزيز أجواء المصالحة. وقال عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومســؤول ملف المصالحة فيها، بشأن خطاب مشعل في الجامعة الإســلامية في غزة، في تصريح نقلته عنه وكالة الصحافة الفرنسية: «نرحب بقوة بخطاب السيد خالد مشــعل.. كان إيجابيــاً جداً من أجل طي ملف الانقسام الفلسطيني». وأضاف: «إن فتح تتوافق مع القضايا التي طرحها مشــعل، وهي رئيس واحد للشــعب الفلسطيني وسلطة واحدة وقانون واحد»، مشيراً إلى أن تلك القضايا محور اتفاق المصالحة الذي وقعت عليه الحركتان وبقية الفصائل الفلسطينية لإنهاء الانقسام.

شــكلت موافقة السلطة الفلســطينية وحركة فتح في الضفة الغربية من جهة والحكومة المقالة وحركة حماس في قطــا ع غزة من جهة أخرى، على تنظيم مهرجانين جماهيريين احتفالاً بذكرى

تأسيس حركة حماس وحركة فتح في الضفة وغزة، تطوراً مهماً ساهم في تعزيز الجهد الرامي إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية وتجاوز القطيعة السياسية بين شطري الوطن. وعلى الرغم من إجراءات بناء الثقة، فلا تزال المصالحة الفلسطينية متعثرة حتى اليوم، بما يؤجل تنفيذها إلى إشعار زمني آخر لصالح تكريس الانقسام والإضرار بالمشروع الوطني الفلسطيني، بسبب غياب الإرادة الحقيقية عند الطرفين، أو لتدخل أطراف خارجية في الساحة الفلسطينية.

شكل الانقسام الفلسطيني المستمر منذ ما يزيد على ست سنوات متتالية، تهديداً حقيقياً لفرص استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وذلك بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذها طرفا الانقسام فيما يتعلق ببناء المؤسسات الإدارية، الاقتصادية، الخدماتية والأمنية وتدشينها، وسمة الازدواجية التي وسمت النظام السياسي والقانوني في غياب الوحدة السياسية للمنطقتين المتنازعتين.

أدى هذا التنازع إلى شرخ في النظام السياسي تجلى في استمرار وجود حكومتين وأجهزة أمنية وشرطية منفصلة، واحدة في غزة والثانية في الضفة الغربية، وقد تعمق النزاع حول السلطة التشريعية، حيث واصلت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس في غزة عقد جلسات للمجلس التشريعي وإصدار تشريعات على الرغم من مقاطعة ومعارضة بقية الكتل البرلمانية، وذلك استمراراً لما بدأته الكتلة خلال العام ٢٠٠٧، وفي المقابل استمر الرئيس الفلسطيني والحكومة في تجاوز السلطة التشريعية وإصدار المراسيم بقوة القانون لكن لا تطبق عملياً إلا في الضفة الغربية. كما استمر الانهيار في السلطة القضائية بعد استيلاء الحكومة المقالة على مجمع المحاكم وسيطرتها على القضاء بطريقة غير قانونية، وبالتالي أضحى لقطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة المقالة في غزة، مقابل نظام قضائي قائم في الضفة الغربية.

تهدف هذه الدراسة إلى تناول أسباب الانقسام السياسي الفلسطيني، وترصد أهم التطورات التي جرت على تركيبة المؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب الانقسام الجغرافي والسياسي، وأثر هذه التغيرات على إمكانية استعادة الوحدة الوطنية.

المحور الأول
جذور الانقسام الفلسطيني وأسبابه:

شهدت العلاقة بين القوى والتنظيمات السياسية الفلسطينية ـ على مدار تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ـ تطورات وأحداثاً عديدة، تفاوتت بين الشد والجذب، غير أن الأحداث التي شهدها قطاع غزة بين حركتي فتح وحماس، والصدام المسلح،[1] الذي انتهى في حزيران ٢٠٠٧، بسيطرة حركة حماس على السلطة بالكامل، أدخل القضية الفلسطينية في واحد من أهم المنعطفات التي خاضتها في الفترة

الماضيــة، وقضى على مــا تبقى من ثقة متبادلة بين فتح وحماس، وأضعف بشــكل غير مسبوق ما يمكن تسميته «الجانب الأخلاقي»، الذي يعد مبــرراً للمجتمع الدولي وكثير من الدول العربية لدعم كفاح الشعب الفلسطيني.[٢]

إذا أردنــا الاقتــراب أكثر من أســباب هذا الانقســام، لا بــد من الإشــارة إلــى القضايا الخلافيــة التي أوجدت الانقســام بــين القوى السياســية الفلسطينية، من بينها ثلاث قضايا. أولاها، الانقسام حول مفهوم الدولة الفلسطينية (حدودها، شــكلها، علاقاتها الإقليمية والدولية ومستقبلها). وثانيها، الجدل حول مكانة وتمثيل النظام السياســي الفلسطيني (منظمة التحرير والســلطة الفلســطينية). وثالثهــا، الموقف من اتفاقات التسوية السياسية التي وقعتها منظمة التحرير مع إسرائيل بدءاً باتفاق أوسلو في ١٣ أيلــول ١٩٩٣، وصولاً إلى الاتفاقات التي وُقعت عقب تأسيس السلطة الفلسطينية.

أولاً ـ قضية الدولة في الجدل الفلسطيني الداخلي

اتســمت وجهات النظر حول شــكل وطبيعة الدولة الفلسطينية بأنها كثيرة ومتنوعة. والمتتبع للحالة الفلسطينية يدرك أن الخلافات في الرؤى بــين القوى والفصائل الفلســطينية حول الدولة ليست خلافات في وجهات النظر فحسب، بل لها علاقة بالثوابت والمنطلقات الأيديولوجية.

وعلى الرغم من تعدد المشــاريع التي طُرحت بشأن مســتقبل الدولة الفلسطينية، فلم تستقر القوى السياسية الفلسطينية حول مفهوم الدولة ـ شكلها ومستقبلها وعلاقاتها الإقليمية والدولية ـ حتى وإن كان الجدل السياســي الفلســطيني بشأن الدولة المرجوة قد أفضى إلى شبه إجماع على إقامتها وفقاً لحدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

فمنذ نشــأة حركة فتــح وحتى حرب حزيران ١٩٦٧، تركز هدفها على تحرير فلسطين كاملة، وتصفية الغزو الصهيوني لها. وفي كانون الثاني ١٩٦٨، طرحت «فتح» هدفاً ثانياً يقضي بإقامة دولة فلســطينية ديمقراطية مســتقلة إلى جانب هدف تحرير كل فلســطين، وشرعت في التنظير لهذا الهدف الإستراتيجي في محاولة منها لزعزعة الروح المعنوية العنصرية لدى اليهود في فلسطين وإحراجهم دولياً. وقد ثبتت «فتح» هذين الهدفين: «التحريــر والدولة الديمقراطية» فــي مواثيقها ولوائحها الداخلية.

واتســمت فكرة الدولة عند «فتح» بالســمات الآتية:[٣]

– مجتمع ديمقراطي تقدمي لا يعرف الاضطهاد ويضمن حقوقاً متساوية لجميع المواطنين بصرف النظر عن الدين أو اللون أو العرق.

– الدولة مفتوحة لكل الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يتخلون عن صهيونيتهم.

– الدولة جزء من الأمة العربية، وتهدف إلى أن تكون جزءاً في إطار وحدة عربية شاملة.

– أن طريق تحقيق الدولة هو الكفاح المسلح.

وافقت بعض قوى الحركة الوطنية الفلسطينية على أطروحات حركة فتح وتصورها للدولة الفلسطينية الديمقراطية، كان من بينها الجبهتان الشعبية والديمقراطية، فيما عارضتها قوى فلسطينية أخرى. وتمثلت المعارضة عموماً في المنظمات القومية. وعلى الرغم من وجود اتفاق فلسطيني حول استحقاق قيام الدولة، فإن هذا التصور جسد جدلاً واسعاً بين الفصائل الفلسطينية حول مقاصد الدولة الديمقراطية وشكل نظامها السياسي والاجتماعي.[٤]

أبدت الحركة الوطنية، في مرحلةٍ تالية، استعدادها للمرونة عبر تبنيها الحلول المرحلية «البرنامج المرحلي» التي أعلن عنها عام ١٩٧٤. ووجدت هذه السياسة استحساناً من الأنظمة العربية، فسارعت لعقد قمة عربية اعتبرت فيها منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، كما لقيت سياسة المرحلية مباركة دولية، فاستقبل رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[٥] واعتبرت الثورة الفلسطينية المرحلية حلقة في وسط الطريق إلى تحقيق الهدف النهائي وهو إقامة الدولة الفلسطينية، وأنها لا تتناقض مع إستراتيجية الثورة ما دامت لم تتخل عن أهدفها.

دافعت حركة فتح عن المرحلية باعتبارها سياسة واقعية تراعي موازين القوى وتطورات الأحداث، واعتبرت أن إقامة سلطة وطنية فلسطينية تشكل ضربة قاسمة للأيديولوجية الصهيونية القائمة على رفض وجود الشعب الفلسطيني، لأن الإقرار بهذه السلطة معناه الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، ما يشكك في مصداقية مجمل الأيديولوجية الصهيونية.[٦]

على الرغم من أن ميثاق حركة حماس الصادر في ١٨ آب ١٩٨٨، عرف فلسطين بأنها أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط فيها أو في جزء منها أو التنازل عن أي جزء منها، وأن أهداف الحركة تكمن في إعلان قيام دولة الإسلام، فإن الحركة بلورت أهدافها بلغة سياسية أكثر واقعية مع تزايد انخراطها في الحقل السياسي الفلسطيني، فباتت تنظر إلى الكفاح المسلح كطريق للتحرير الموصل للدولة.[٧]

رغم تمسك حركة حماس بمبدأ الدولة الإسلامية في كل فلسطين، فإنها تقبل بالحل المرحلي، كما أنه سبق لها أن وافقت على عقد هدنة مع إسرائيل لمدة عشر سنوات، أو عشرين سنة بشرط انسحاب إسرائيل إلى حدود العام،[٨] ١٩٦٧ وهذه المعاني عبر عنها محمد نزال عضو قيادة حركة حماس في الخارج، في كانون الثاني ١٩٩٣، حينما أبدى استعداد حركته للقبول بالحل السلمي في مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. كما أن الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس، أعرب عن قبوله بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو على أي شبر من أرض فلسطين يتم تحريره.

وهو الموقف الذي أيده عضو قيادة حركة حماس السابق عماد الفالوجي، حينما أعلن خلال

حواراته من داخل السجن الاستعداد للوصول إلى تسوية سياسية مع إسرائيل وإجراء هدنة. وحول هذا المعنى قال الفالوجي في حوار له مع أكاديميين إسرائيليين: «إذا وافقتم على الاعتراف بحق شعبنا الفلسطيني على هذه الأرض بالعيش وإقامة الدولة الفلسطينية والانسحاب حتى حدود ١٩٦٧، والانسحاب من القدس وتفكيك المستوطنات وتحرير وإطلاق سراح كل الأسرى، يمكن أن تقبل حماس بالحل المؤقت وتطرح هدنة مع إسرائيل.[٩]

تأكد الموقف السياسي للحركة بصورة أوضح منذ انخراطها في النظام السياسي الفلسطيني، وباتت تقبل بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، وهو الموقف الذي تبنته قيادة الحركة خلال العامين الماضيين.

يمكن القول إن قضية الدولة الفلسطينية بما تمثله من أهمية لدى القوى السياسية الفلسطينية، أوجدت وعلى مدار تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية جدلاً واسعاً حول حدودها وشكلها ومستقبلها، وبالتالي خلفت انقساماً عانت منه الحركة الوطنية الفلسطينية، ولا تزال، وكان ذلك كله مقدمة لواقع ومستقبل العلاقات الفلسطينية البينية فيما بعد.

ثانياً - النظام السياسي الفلسطيني: جدل التمثيل والمكانة

منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، تم التعامل معها كتجسيد للكيانية السياسية الفلسطينية من حيث وجود قيادة ومؤسسات: رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، اللجنة التنفيذية، المجلس المركزي، المجلس الوطني، القضاء الثوري ومؤسسات أخرى، أهمها القوات المسلحة. ومع دخول المنظمة في اتفاقات التسوية السياسية مع إسرائيل وتوقيعها اتفاق أوسلو أُنشئت السلطة الفلسطينية وأقامت مؤسساتها المستقلة: التنفيذية، التشريعية والقضائية. واعتبرت السلطة بمثابة الإطار السياسي الموصل إلى الدولة الفلسطينية.

شهدت الخارطة السياسية الفلسطينية جدلاً واسعاً حول مدى الإقرار بمكانة وتمثيل المنظمة والسلطة للشعب الفلسطيني وأطره السياسية. المهم في هذه الدراسة، وبصفة حصرية، التركيز على قضية الجدل حول مكانة المنظمة والسلطة لدى حركة حماس بوصفها أحد طرفي الانقسام في الساحة الفلسطينية.

١- منظمة التحرير الفلسطينية

حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون الأول ١٩٨٧، كانت شرعية العمل السياسي لا تزال بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من فلسطينيي الأرض المحتلة، حكراً على القوى الوطنية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت الحياة والنشاطات السياسية، بما تتضمن من تنسيق وائتلافات واختلافات، تتم في أغلبيتها بين هذه القوى

وتحت مظلة المنظمة، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ومنذ نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، بدأت الساحة السياسية الفلسطينية تشهد انبثاقاً وتصاعداً سياسياً للحركة الإسلامية الممثلة للإخوان المسلمين، والتي انطلقت لتعزيز بنيتها المؤسسية في قطاع غزة، ووجدت لنفسها في الجامعات والمعاهد العليا بؤراً فعالة للنشاط السياسي على ساحة الضفة الغربية.[١٠]

جاء الانبثاق والتصاعد السياسي للحركة الإسلامية داخل الأرض المحتلة نتيجة مؤثرات وعوامل مركبة. وكان من أهم الأسباب نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وتصاعد تأثير الحركات الإسلامية في مصر، وذلك في الوقت الذي شهدت فيه الساحة العربية انحساراً شديداً للحركة القومية، في حين عانت الساحة الفلسطينية من تراجع مكانة منظمة التحرير بعد خسارة الساحة اللبنانية سنة ١٩٨٢.[١١]

مثلت هذه العوامل، من بين عوامل أخرى، دافعاً قوياً لانطلاق وتأسيس حركة حماس أواخر العام ١٩٨٧، كتيار إسلامي يرتبط فكرياً بجماعة الإخوان المسلمين. ومنذ ذلك التاريخ شهدت الساحة الفلسطينية جدلاً حول المدى الذي يمكن أن تسلكه هذه الحركة الوليدة في مناكفة منظمة التحرير الإطار الوطني الجامع والمعبر عن آمال وتطلعات الكل الفلسطيني بوصفها الممثل الشرعي والوحيد. إذ لم يقدم ميثاق حركة حماس موقفاً واضحاً لها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يشر حتى بإشارة عابرة إلى أن الحركة تقر بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ما أثار مخاوف منظمة التحرير من أن تشكل حماس منافساً حقيقياً لها، أو أن تطرح نفسها مستقبلاً بديلاً أيديولوجياً وسياسياً للمنظمة.[١٢] واستطاعت المنظمة اتباع أسلوب يقوم على احتواء حماس، وبحثت في سبل الشراكة السياسية معها، وعمدت في السنوات الأولى من عُمر الحركة إلى إثارة مسألة تمثيلها في أطر المجلس الوطني الفلسطيني.

تلقت حماس خلال العقدين الماضيين، عروضاً عديدة بغية انخراطها في النظام السياسي الفلسطيني، وعلى أثرها برز رأيان متعارضان داخل الحركة حول مقاصد المشاركة في أطر منظمة التحرير. الرأي الأول دعا إلى ضرورة الدخول السريع تحت إطار المنظمة لتعاظم قوة حماس، أما الرأي الثاني، فقد عارض الدخول في إطار المنظمة للمحافظة على تميز الحركة وعدم الدمج بين منهجين متعارضين «المنهج الإسلامي» و«المنهج العلماني».[١٣]

وعرضت منظمة التحرير على حماس الدخول في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني، وقدمت الحركة مذكرة إلى رئيس المجلس الوطني في نيسان ١٩٩٠، تضمنت شرطين أساسيين لانخراطها في أطر المنظمة، أولهما، أن تتم إعادة تشكيل المجلس الوطني، إذا ما تعذر الانتخاب، ويكون تمثيلها في المجلس بنسبة تتراوح بين ٤٠-٥٠٪ من مجموع الأعضاء. والثاني، أن

تتخلى المنظمة عن عملية التسوية السياسية. وقد تدارست قيادة منظمة التحرير شرطا الحركة، وأعلنت رفضها التام لتلك الشروط.

وفي حزيران ١٩٩١، وجه رئيس المجلس الوطني الفلسطيني دعوة رسمية إلى حماس للمشاركة في اللجنة التحضيرية المعنية باقتراح أسس تأليف المجلس الوطني ومعاييرها، وطلب منها أن تسمي ممثلها لحضور الاجتماعات، إلا أن الحركة ردت بالاعتذار عن المشاركة في اللجنة.

وكان أول اجتماع عقد بين منظمة التحرير وحماس في الخرطوم في أيلول ١٩٩١، قد تركز على مسألة دخول حماس في عضوية المجلس الوطني، غير أن المحادثات بين الطرفين لم تحقق أهدافها، ولم تدخل أي تغييرات على مواقف الطرفين.[١٤] وصدر عن الاجتماع بيان صحافي باسم حسن الترابي، مستضيف اللقاء، ووقعه كل من سليم الزعنون عن حركة فتح، وموسى أبو مرزوق عن حركة حماس، جاء فيه ـ فيما يتعلق بموضوع المنظمة ـ فإن حركة فتح تؤكد أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فيما تؤكد حماس أن الانتماء لمنظمة التحرير إطار لازم لوحدة الشعب، واتفق في سبيل ذلك على مواصلة الحوار لبحث نظم التمثيل ونسبة وإجراءات عمل المنظمة، وذلك لتسوية الطريق لدخول حماس إلى المنظمة.[١٥]

دخلت العلاقة بين المنظمة وحماس في أعقاب مشاركة المنظمة في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، طوراً جديداً، واعتبرت الحركة منظمة التحرير واحدة من أطر العمل الوطني الفلسطيني، وليست الكيان الوطني الجامع الذي يمثل كل الفلسطينيين، واشتركت مع القوى والفصائل الفلسطينية المعارضة في تشكيل صيغة تنسيقية عرفت وقتها بـ«الفصائل العشرة».

وإن كانت المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام قد شكلت حالة افتراق بين الطرفين، فإن حادثة إبعاد (٤١٥) مواطناً فلسطينياً من الأرض المحتلة، ينتمي معظمهم إلى حركة حماس، شكلت لحظة اقتراب بين الطرفين. إذ امتنع الوفد الفلسطيني عن حضور آخر جلسات الجولة الثانية من المفاوضات الثنائية في واشنطن، ووجهت منظمة التحرير الدعوة إلى حماس لحضور اجتماعات عقدتها في تونس للبحث في مسألة المبعدين وسبل حلها. وقد لبّت حماس دعوة المنظمة وأرسلت وفداً لحضور الاجتماعات، وقدم الوفد مذكرة إلى اجتماع القيادة الفلسطينية تتضمن خمس نقاط من بينها الدعوة إلى عقد حوار وطني شامل للقوى الفلسطينية من أجل إنهاء حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية.

تعمقت الفجوة بين منظمة التحرير وحماس بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين المنظمة وإسرائيل بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣، وجراء ذلك شككت الحركة في شرعية تمثيل المنظمة، وسعت إلى تطوير الصيغة التنسيقية للفصائل العشرة لتصبح جبهة وطنية – إسلامية تهدف إلى إسقاط اتفاق أوسلو، وتعمل على إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

تجـددت الدعوة مـن قبل منظمـة التحرير والسلطة الفلسطينية لحماس للدخول في النظام السياسـي، غير أنها اسـتمرت علـى موقفها الرافض للمشـاركة والانخراط في أطر المنظمة والسلطة معاً. وعقب انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥، طُرحت قضايا جديدة للنقاش، من بينها مشاركة «حماس» في قيادة منظمة التحرير وانخراطها في مؤسساتها وهياكلها، والمشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

وخلال السـنوات السـبع الماضية، أي منذ انخراط حماس في مؤسسات السلطة الفلسطينية، شـهدت العلاقة بين الطرفين تحولاً إيجابياً، إذ تخلت الحركة عن مقولاتها بعدم شـرعية تمثيل المنظمة، لصالـح مفاهيم أكثر وحدوية من قبيل الدعوة إلى إصلاح المنظمة، تفعيل أطرها ووجوب المشـاركة فيها. وحول ذلك يقـول القيادي في الحركة عطا الله أبو السـبح: «لا إشكال عندنا في أن ندخل منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية، ونشارك في إعادة هيكلة المنظمة، وهذا أمر مهم لدينـا، لأن الواقع يفرض ذلـك، لأنه طالما أننا حصلنا على (٧٦) مقعداً في المجلس التشريعي من أصل (١٣٢) ونسـبة ٦٠,٦٪ وهو ما يزيد على نصف الشـعب الفلسـطيني... نحن لسنا فريقين متضادين، نحن في نفس الخندق... إننا من النسـيج ذاته، إذا اختلفنا في الرأي فليس معنى ذلك أننا منقسـمون على شيء، هم الأهل وهم الأخوة وهم في نفس السفينة».[١٦]

مثّل إعلان القاهرة ٢٠٠٥، الرامي إلى ضرورة إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها، رافعة قوية ودعوة جدية أمام القوى والتنظيمات الفلسطينية غير المنضوية في إطار المنظمة للبحث في سـبل إصلاحهـا، وبالتالي الانضمـام إليها. غير أن ملف إصلاح المنظمة تعثر بسبب وجود مخاوف لدى أطراف فلسطينية وعربية ودولية من إمكانية هيمنـة التيار الإسـلامي علـى المنظمة بعد أن فازت حماس في انتخابات المجلس التشـريعي الفلسطيني في العام ٢٠٠٦.

توالت المساعي الفلسـطينية والعربية بهدف التوصـل إلى اتفاق يجسـد فكرة إعـادة بناء منظمة التحرير وتفعيـل أطرها، حيث تضمنت الوثيقة التي وقعتها قيادات الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال الإسـرائيلي، الممثلين لمختلف الفصائل الفلسطينية في حزيران ٢٠٠٦، والتي عرفت بـ«وثيقة الأسرى» معاني الوحدة الوطنية، والتداول السـلمي للسلطة، والمضي في إصلاح منظمة التحريـر. ولاقت هذه الوثيقة ترحيباً من جانب الرئيس الفلسـطيني محمود عباس، كما أنها لاقت الترحيب نفسه من جانب حركة حماس.

دعا العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز، في ٢٠٠٧/١/٢٩، لحوار بين «فتح» و«حماس» فـي مكـة المكرمة، ولقيـت الدعـوة ترحيباً من الطرفـين، وانعقدت بينهما اجتماعات مكثفة في الفترة بين ٦- ٢٠٠٧/٢/٨، انتهت إلى التوقيع على اتفاق مكة. وقد تضمن الاتفاق، من بين بنودٍ أخرى، إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير،

كما أكد مبدأ الشراكة السياسية بين الجانبين.

أعـدت القاهـرة، في شـهر أيلـول ٢٠٠٨، ورقة تتضمن خمسـة محـاور لتقديمها للحوار الفلسـطيني، من بين محاورهـا، إعادة تأهيل منظمـة التحرير الفلسـطينية. وبذلك، أصبحت منظمة التحرير بنداً أساسـياً في ملف الحوار الفلسـطيني، وتعرضت إلى نقاشات مستفيضة في جلسات الحوار الفلسطيني الست في النصف الأول لسـنة ٢٠٠٩، وتم الاتفـاق علـى النقاط المرتبطة بإصلاحها، كما ظهر في الورقة المصرية التي نصت على تفعيل وتطوير المنظمة وفق أسس يتم التراضي عليهـا، بحيث تضم جميع القوى والفصائل، ويتم تشكيل مجلس وطني جديد، بما يضمن تمثيلاً فلسطينياً للداخل والخارج.

أعلن موسـى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، بتاريخ ٢٠١٣/١/١٧، أن حركتـه اتفقت مع «فتـح» على عقد اجتماع لجنة تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسـطينية بالقاهـرة بتاريخ ٢٠١٣/٢/٩، وذلك لمناقشـة أربع قضايا هي: إقرار قانون انتخابات المجلس الوطني الفلسـطيني، تشـكيل لجنة انتخابات المجلس الوطني بالخارج، تكليف لجنة الانتخابات المركزية ببدء التسـجيل فـي الداخل لانتخابات المجلس الوطني وتحديد أماكن إجراء انتخابات المجلس الوطني بالخارج.[١٧]

وإن كان اسـتعداد حركة حماس للانضمام إلى المنظمة شـكل أحد أهم مستجدات الحياة السياسـية الفلسـطينية، وباتت الحركة واحدة من القوى الفلسطينية التي تلتقي لبحث قضايا الشـأن الفلسـطيني الداخلي، بما فيها قضية إعـادة تفعيل أطر منظمة التحرير ضمن الإطار القيـادي للمنظمـة، وذلك بدعوة مـن الرئيس الفلسطيني، إلا أن هذه الجهود جميعها لم تحقق مبتغاها لجهة انخـراط الحركة في أطر منظمة التحرير، ولم تُذب جليد العلاقات المتوترة أصلاً بين الطرفين.

٢- السلطة الفلسطينية

قاد اتفاق أوسـلو الموقّع بين منظمة التحرير الفلسـطينية وإسـرائيل إلى إنشـاء السـلطة الفلسـطينية. ومثّل الاتفاق نقطة تحول حاسمة في مسار القضية الفلسطينية برمتها، فتعددت الرؤى الفلسـطينية في فهمـه، وتباينت وجهات النظـر حيال موضوع الدولة الفلسـطينية وفقاً له. وعليه، فقد فهم الطرف الفلسـطيني ـ المؤيد لأوسـلو ـ الاتفاق على أنه يؤسـس لقيام الدولة الفلسطينية، وأن مسألة الحكم الذاتي هي تمهيد منطقي لإرسـاء دعائم الدولة التي ستنطلق بعد الشروع في تنفيذ اتفاقات المرحلة النهائية. بينما رفض الطرف الآخر ـ المعارض لأوسلو ـ التعامل مع الاتفاق، واصفاً إياه بأنه تنازل تاريخي عن الحقوق الفلسـطينية، وأنه لا يلبي الحد الأدنى من آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية.[١٨]

رفضت حماس الاتفاق، وعملت على حشـد الآراء المعارضـة لـه والالتفـاف حولها. فعلى

المستوى العربي والإقليمي، أجرت الحركة اتصالات عديدة مع الدول المحيطة بفلسطين في محاولة للتأثير على قرارها وتصليب موقفها من مسار التسوية السياسية مع إسرائيل. أما على الخط الشعبي، وهو الأكثر دفئاً بالنسبة إلى حماس، فقد عملت إلى جانب الحركات الإسلامية والجماهيرية في المنطقة لمواجهة نتائج الاتفاق ونتائج الاتفاقات والمعاهدات الأخرى المقبلة.[١٩]

تعاملت الحركة مع السلطة الفلسطينية على قاعدة موقفها من الاتفاق. ويؤرخ القيادي السابق في حركة حماس عماد الفالوجي، لتلك المرحلة «بأن حركة حماس بعد إنشاء السلطة الفلسطينية قررت عدم التعامل معها، حتى وصل الأمر إلى درجة رفض الحركة استقبال ياسر عرفات عند قدومه إلى قطاع غزة عبر معبر رفح البري، على الرغم من وجود أصوات داخل الحركة نادت بضرورة التعامل مع السلطة وفقاً لمقتضيات المرحلة، غير أن الصوت الأقوى كان ضد التعامل مع السلطة، انطلاقاً من القناعة بأن السلطة تحمل بذور الفشل وأنها لن تُعمر طويلاً، وأن إرادة الشعب الفلسطيني أقوى من أن تختزل في اتفاقات أوسلو».[٢٠]

والواقع، أن الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات النيابية في كانون الثاني ١٩٩٦، شهدت نقاشات حادة بين أوساط وقيادة حماس، وقد تمحورت مجموعة من كوادر الحركة في إطار تنظيمي جديد سُمي «حزب الخلاص الإسلامي»، حيث اجتهد قادة الحزب بضرورة المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى، على أمل أن العضوية في المجلس التشريعي ستتيح لأصحابها الحصانة للمشاركة في الحياة الديمقراطية بصورة علنية، إلا أن هذا الاجتهاد لم يكتب له النجاح.

وخلال السنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية، تأزمت العلاقة بين الطرفين بفعل تباين الرؤى حول الموضوعات السياسية والأمنية والموقف من المقاومة المسلحة، وسلوك السلطة تجاه حركة حماس، حيث قامت بحملة اعتقالات واسعة طالت قيادات من الحركة، وذلك على خلفية قيامها بتنفيذ سلسلة تفجيرات داخل الأراضي الإسرائيلية المحتلة. غير أن العلاقة بين الطرفين شهدت انفراجاً ملحوظاً مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية «انتفاضة الأقصى» في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، فقد بادرت السلطة إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين لديها من حركتي حماس والجهاد الإسلامي. وأرادت السلطة أن تستغل المد الجماهيري الواسع الذي باتت تحتله حركة حماس إثر مشاركتها في نشاطات الانتفاضة، فوافق الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات على مشاركة الحركة في وفد فلسطين إلى القمة العربية في تونس.[٢١]

شكلت وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٤، مرحلة جديدة وفرت الفرصة لصعود القيادة المعتدلة لتولي الهرم القيادي في مؤسسات السلطة، وتعزز ذلك مع فوز محمود عباس في الانتخابات الرئاسية التي

أجريت في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥. وقد قاطعت حماس الانتخابات وشككت في مصداقيتها، مؤكدة أنه لم يشارك فيها سوى نسبة محدودة لا تشكل الأغلبية ممن يحق لهم الانتخاب.[٢٢]

وكان توقيع حماس على وثيقة لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية في شهر آذار ٢٠٠٥، بداية التوجه لقبول مشاركتها في مؤسسات السلطة الفلسطينية، حيث تضمنت الوثيقة برنامجاً سياسياً وآليات المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦.

تلقت حماس دعوات عديدة من جانب القوى والتنظيمات السياسية الفلسطينية للمشاركة في الانتخابات التشريعية، إلى الدرجة التي أصّر فيها الرئيس الفلسطيني على مشاركة الحركة وانخراطها في النظام السياسي عبر بوابة الانتخابات التشريعية. وبالفعل، تدارست قيادة الحركة مبدأ الشراكة السياسية، حتى وافقت على خوض الانتخابات كمدخل إلى النظام السياسي الفلسطيني. وشكل فوزها في العديد من انتخابات المجالس المحلية[٢٣] مطلع العام ٢٠٠٥، دافعاً قوياً أمام الحركة لاتخاذ قرار المشاركة، فقد وصلت الحركة إلى مستوى المنافسة مع كبرى التنظيمات الفلسطينية من خلال ما امتلكته من شرعية شعبية أثناء قيادة المعارضة لسنوات عديدة.

واستطاعت حماس أن تحصل على (٧٦) مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، البالغ عددها (١٣٢) مقعداً، وكان فوزها مفاجأة حقيقية لكل أطراف الصراع العربي / الإسرائيلي، بما فيها حركة حماس، إذ لم تخطط الحركة ولم ترغب، أيضاً، في أن تُدفع إلى هذا الموقع في هذا التوقيت، ومن دون الاستعداد الكافي. فقد كانت تريد الحصول على وجود مؤثر وقوي في المجلس التشريعي الفلسطيني، يؤهلها لوضع «فيتو» على أي مسار سياسي لا ترضى عنه، ويكرس وجودها في الحياة السياسية الفلسطينية بما لا يؤثر في جوهر برنامجها التقليدي.

وبقدر ما شكل فوز حماس ودخولها إلى السلطة إنجازاً بالنسبة إليها، وبقدر ما اعتبر انتصاراً فلسطينياً بفعل نزاهة الانتخابات التي فازت الحركة بموجبها، وتثبيتاً لمبدأ التعددية السياسية في فلسطين، فإنه ألقى بأعبائه الثقيلة على الحركة في جوانب عديدة. فللفوز استحقاقاته الكثيرة، داخلياً وخارجياً، فهو من جهة يوجب على الحركة ضمان تحقيق قدر كاف من التنسيق مع القوى والفصائل الفلسطينية لضمان تماسك الجبهة الداخلية، والتوافق على شكل وطبيعة العلاقة بينها. فضلاً عن التوافق على صيغة العلاقة فيما يتعلق بالمشروع الوطني الفلسطيني برمته وتحقيق حُلم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ونشوء الدولة الفلسطينية ومستقبلها، ومن جهة أخرى، فإن مشاركة حماس في السلطة تلقي عليها مسؤوليات لجهة آليات التعامل مع قضايا عديدة من قبيل المقاومة وشكلها، التسوية

السياسية مع إسرائيل وآلياتها وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

انتقلت حركة حماس بإعلان فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، من المعارضة إلى السلطة، واستطاعت الحركة القيام بمهمة تشكيل الحكومة الفلسطينية ـ لأول مرة ـ برئاسة إسماعيل هنية، دون أن تفلح في إقناع أيٍّ من الكتل البرلمانية بالمشاركة معها في تشكيل الحكومة، وكان ثمن ذلك ما تعيشه اليوم من حصار ومقاطعة خارجيين ومن جدل حول الوضع الحكومي المأزقي داخلياً. وأصبحت حركة فتح تمثل المعارضة ـ لأول مرة ـ وظلت تتولى رئاسة السلطة الفلسطينية، وغدت البيئة السياسية للسلطة تحوي حزبين وبرنامجين، أحدهما في السلطة والآخر في رئاسة الحكومة والسلطة التشريعية. وبتشكيل الحكومة، وهي أهم مؤسسة نص عليها اتفاق أوسلو، أسقطت الحركة ما تبقى من حواجز للاعتراف بهذا الاتفاق اعترافاً مادياً وإن لم يترجم نفسه لفظياً حتى الآن.[٢٤]

وواصلت مؤسسة الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح ضغطها على حركة حماس في اتجاه وجوب التزام الحكومة ببرنامج منظمة التحرير، على الرغم من وجود بعض التصريحات الهادئة الداعية لإعطاء حكومة حماس فرصتها قبل إصدار الأحكام. فقبل يومين من حصول الحكومة التي شكلتها حركة حماس على ثقة المجلس التشريعي، شدد الرئيس الفلسطيني محمود عباس عقب لقائه الرئيس المصري حسني مبارك في ٢٠٠٦/٣/٢٦، في شرم الشيخ على ضرورة تعديل برنامج تلك الحكومة، كي تبعد عن الشعب الفلسطيني شبح العزلة الدولية والمحلية.[٢٥]

لم تستجب حماس وحكومتها في غزة لهذه النداءات وذهبت أبعد من ذلك، فسيطرت على قطاع غزة منتصف العام ٢٠٠٧، وبسطت نفوذها على المؤسسات الأمنية والإدارية والوزارية، وتمكنت من إقصاء حركة فتح ومعها بقية مكونات منظمة التحرير الفلسطينية أحزاباً وقوى سياسية ومؤسسات مجتمعية. وقد تولدت بفعل الانقسام السياسي والجغرافي حالة استقطاب حاد في النظام السياسي الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، أدت إلى انشقاق المجال السياسي إلى حكومتين تسيطر إحداهما على قطاع غزة (حركة حماس)، بينما تسيطر الأخرى على مناطق الضفة الغربية (حركة فتح). وقد ساهم في تعميق الانقسام غياب طرف ثالث وازن كان يمكن أن تشكله قوى اليسار لو أنها لم تفقد كثيراً من وزنها، ولو لم تصر على تشرذمها. كما ساهم في ذلك الحالة الهامشية التي تعيشها التنظيمات الفلسطينية التي فشلت قياداتها في تكوين قاعدة اجتماعية تذكر في الأراضي الفلسطينية، دون أن يفيد انحياز معظمها إلى أحد القطبين المتصارعين.[٢٦]

هدد الانقسام المشروع الوطني الفلسطيني برمته، وكان له مردود سلبي على مكانة حركة حماس لدى الجمهور الفلسطيني، وهي التي حصدت ما نسبته ٥٧,٦٪ من أصوات الناخبين

الفلســطينيين في الانتخابات التشريعية، والتي جــرت قبل أقل من عام ونصــف العام منذ ذلك التاريخ، وهذا ما أكدته مراكز استطلاع الرأي، حيث أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد الشرق الأدنى للاستشارات، ونشرت نتائجه في منتصف شــهر تموز ٢٠٠٧، أن ٦٦٪ من أنصار حماس قالوا إنهم سيصوتون لفتح إذا اعتمدت الحركة إصلاحات في صفوفها، كما أظهر اســتطلاع لآراء سكان قطاع غزة، أن دعم حماس انخفض إلى ٢٣٪ فقط، بعد أن كان ٢٩٪ في الاستطلاع الذي أجري في شــهر حزيــران، بينما ارتفعت شــعبية «فتح» من ٣١٪ إلــى ٤٣٪، وهذا الأمر يعني احتجاجاً واضحاً من أنصار حماس على خطوتها في قطاع غزة.

وبعــد مرور ســت ســنوات على الانقســام الفلسطيني، أظهر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ونشرت نتائجــه أواخر شــهر آذار ٢٠١٣، أنه في حال جــرت انتخابات برلمانية بموافقــة جميع القوى السياسية الفلســطينية، فإن ٧١٪ سيشاركون فيها، حيــث تحصل قائمــة التغيير والإصلاح التابعة لحماس على ٢٩٪ من أصوات المشاركين، و«فتح» على ٤١٪، وتحصل كافة القوائم الأخرى مجتمعة على ١١٪، وتقول نســبة من ٢٠٪ إنها لم تقرر بعد لمن ستصوت. وتبلغ نسبة التصويت لحماس في هذا الاستطلاع في قطاع غزة ٣٣٪ وفي الضفة الغربية ٢٧٪. وتبلغ نسبة التصويت لحركة فتح في هذا الاســتطلاع في قطاع غزة ٤٢٪ وفي الضفة الغربية ٤٠٪.

ثالثاً. الانقسام حول اتفاقات التسوية السياسية

أحدث اتفاق أوســلو شرخاً عميقاً بين القوى والتنظيمات الفلســطينية، وانقســم الرأي في الســاحة الفلســطينية حول الاتفاق، وســيقت الحجج للتبريــر قبولاً أو رفضاً. فمؤيدو الاتفاق رأوا فيه تطوراً طبيعيــاً للمتغيرات الدولية التي انعكســت حكماً على الوضع الفلسطيني. بينما رأى المعارضون فيه تراجعاً غير مســبوق، وأنه لا يحقق أدنى آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني، وأنــه من غير الجائز تقديم تنازلات فلســطينية مجانيــة لدولــة الاحتلال، وأن موقعــي الاتفاق بمســلكهم هذا وضعوا أنفسهم في خانة المتآمر على الحقوق الوطنية الفلسطينية.

ورأت حماس أن مشــروع التســوية لا يلبي شــيئاً من السيادة والاســتقلال وتقرير المصير والعــودة بعد التحرير، بــل يقتصر على الحكم الذاتي للســكان فقط. وفي ذلك قال القيادي في حركــة حماس محمد نزال: «إننا ضد الاتفاقات والمفاوضــات التي وقعتها منظمة التحرير، لأننا نعتقــد أن ما حدث هو النتيجة الطبيعية لموازين القــوى التي ليســت لصالحنا، وإنمــا لصالح عدونا».[٢٧] كما أكدت الحركة رفضها اتفاق أوسلو وما تبعه مــن اتفاقات جزئيــة، كاتفاق باريس الاقتصادي واتفاق تنفيذ المرحلة الأولى من الحكم الذاتــي (غزة – أريحا أولاً) الذي تم توقيعه في

القاهرة بتاريخ ٤ أيار ١٩٩٤، واتفاقات القاهرة وطابا.

ووصف موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، الموقف من تطبيق الحكم الذاتي بقوله: «نحن جزء من الشعب الفلسطيني ولا يمكن أن نغيب عن مصالحه وقضاياه، وسنبقى ندافع عنها وسنبقى عنصراً فعالاً في كافة أوجه الحياة من تعليم واقتصاد وخدمات سواء في داخل الحكم الذاتي أو خارجه. أما القضية السياسية وهي إدارة الحكم الذاتي الإداري والتطبيع، فبالتأكيد لن نتعامل معها بإيجابية، فنحن لن نساهم في بناء مؤسسات لا تخدم الشعب الفلسطيني إلا إذا كانت تلك المؤسسات قد خرجت عن الإطار المرسوم وأصبحت تعبر عن طموحات الشعب الفلسطيني، وسنحرص على توجيه جهودنا نحو مقارعة العدو».[٢٨]

عبرت حركة حماس عن رفضها للاتفاقات العربية – الإسرائيلية أيضاً، فإثر الإعلان عن توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية في عمان بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١٧، أصدرت الحركة بياناً نددت فيه بالمعاهدة، وأكدت رفضها التام لها.

المهم هنا، أن حركة حماس ورغم معارضتها للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل، أعلنت بتاريخ ٦ شباط ٢٠٠٦، على لسان رئيس مكتبها السياسي ونائبه، التزامها بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، بما فيها اتفاق أوسلو، وأنها ستعتبر هذه الاتفاقات أمراً واقعاً، وسوف تتصرف بطريقة براجماتية، لكن دون التضحية بحقوق الشعب الفلسطيني.[٢٩]

وكان للحركة أن وافقت على عقد «تهدئة» مع إسرائيل، نجح محمود عباس، رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني، وقتها، في إقناع الحركة بها. استمرت التهدئة ما بين ٢٠٠٣/٨/٢١ – ٦/٢٩، ٢٠٠٣/٨/٢١، حيث انهارت إثر اغتيال القوات الإسرائيلية المحتلة للقيادي في حماس إسماعيل أبو شنب بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢١. [٣٠] وفي منتصف شهر كانون الأول ٢٠٠٦، أعلنت حماس استعدادها عقد اتفاق تهدئة مع إسرائيل، لكنها لم تستطع إقناع باقي فصائل المقاومة، لاسيما حركة الجهاد الإسلامي، بل إن إسرائيل قد رفضت هذا العرض.

وقعت حركتا حماس والجهاد الإسلامي بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٢، اتفاق تهدئة مع بها العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي استمر لمدة ثماني أيام، خلال الفترة من ١٤– ٢٠١٢/١١/٢١، وقد تضمن اتفاق التهدئة وقف إطلاق النار، وفتح المعابر الحدودية مع قطاع غزة، والتي تسيطر عليها السلطات الإسرائيلية المحتلة، وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع، وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المناطق الحدودية في القطاع، والسماح لصيادي غزة بالإبحار مسافة ستة أميال بحرية، مقابل وقف قوى المقاومة الفلسطينية إطلاق الصواريخ تجاه إسرائيل.

المحور الثاني

عقبات ميدانية أمام المصالحة الفلسطينية

يرجع البعض أسباب عدم تحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام السياسي إلى مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، أبرزها:[٣١]

انشغال دول الثورات العربية، لاسيما مصر، بأزماتها وقضاياها الداخلية، ما يجعلها غير مؤثرة في تقديم الدعم والنصرة المطلوبين للفلسطينيين، خلافاً للمواقف التضامنية التي برزت أثناء العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، وبعض جهودها في مجال التخفيف مع معاناة سكان القطاع عبر السماح لأعداد إضافية من المسافرين باجتياز معبر رفح الحدودي، والمساعدات الإغاثية التي تسمح بمرورها عبر أراضيها.

أن استمرار الانقسام بين حركتي فتح وحماس هو انعكاس لخلاف سياسي عميق واختلاف بين منهجين حول طريقة تناول المشروع الوطني، لم تتمكنا، حتى الآن، من التوافق على قضايا جوهرية مرتبطة بمساري التسوية والمقاومة، والاعتراف بالكيان الإسرائيلي، وبحقه في الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، وقد يطول الأمر بانتظار أن تتوافق الرؤيتان، أو أن يُحسم الأمر لإحداهما.

لا يزال العامل الإسرائيلي يلعب دوراً مهماً في وقوع الانقسام وتعميقه، وعدم حله، بسبب سيطرته على ثلاثة ملفات على الأقل من تلك المطروحة على طاولة الحوار الفلسطيني، وهي الحكومة، والانتخابات، والأمن، وقدرته على تعطيلها وإفشالها، وبسبب استفادته المثلى من استمرار الانقسام لمتابعة مشروعه الاستيطاني التهويدي في فلسطين، والركون إلى واقع القطيعة بين الضفة وغزة للتدليل على ما يدعيه أمام المجتمع الدولي من مزاعم عدم وجود شريك فلسطيني، وانتفاء ركائز إقامة الدولة الفلسطينية المتصلة على حدود ١٩٦٧، خلافاً للمسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة.

تماهي «الفيتو» الأميركي مع المحدد الإسرائيلي ضد المصالحة، إلا إذا جاءت ضمن شروط معينة تساعد على إحياء العملية السلمية، واستئناف المفاوضات، وذلك لدرء خطر الوحدة الفلسطينية على المخطط الإسرائيلي– الأميركي في فلسطين، وتقوية الموقف الفلسطيني التفاوضي لتحصيل الحقوق الوطنية في التحرير، وتقرير وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم، فضلاً عن تبعات مشاركة حماس في الحكومة، وانضوائها في إطار منظمة التحرير، مع استمرار رفضها الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، وبوجوده، وبالاتفاقيات الموقعة معه سابقاً.

نعرض في هذا الجزء لتسليط الضوء على أزمة النظام السياسي الفلسطيني في أعقاب الانقسام، والتي حالت دون تحقيق المصالحة الفلسطينية. أهم التطورات التي جرت على تركيبة المؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة وتراجع وانحسار أداء السلطتين التشريعية والقضائية،

وأثر هذه التغيرات على إمكانية استعادة الوحدة الوطنية، مع الإشارة إلى تداعيات الانقسام على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً. أثر الانقسام على المؤسسات العامة الفلسطينية

١. السلطة التشريعية

كان المجلس التشريعي أول السلطات الفلسطينية التي تضررت بفعل الانقسام السياسي، وقد تصاعدت أزمة المجلس التشريعي في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة. ومنذ ذلك التاريخ شهد المجلس التشريعي عدة محاولات لعقد جلساته، غير أنها لم تكتمل بسبب تعنت أحد طرفي الأزمة. وتصاعدت الأزمة مع تعطيل الجلسات في إطار الخلاف على الدورة التشريعية وتمديدها، حيث قاطعت معظم الكتل البرلمانية جلسات المجلس بدعوى انتهاء المدة القانونية للدورة العادية الأولى، وحينما أصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً رئاسياً يدعو فيه المجلس للانعقاد بدورته السنوية الثانية بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١١، رفضت رئاسة المجلس الدعوة وقاطعت كتلة التغيير والإصلاح الجلسة.

وظلت أجواء الانقسام الفلسطيني تلقي بظلالها الثقيلة على عمل السلطة التشريعية، الذي أصيب بالشلل التام والعجز عن ممارسة دوره الأساسي في مراقبة ومحاسبة أداء السلطة التنفيذية، فضلاً عن دوره في إقرار القوانين والتشريعات. ففي غزة، واصلت كتلة التغيير والإصلاح، كتلة حركة حماس البرلمانية، عقد جلسات المجلس التشريعي منذ تشرين الثاني ٢٠٠٧، مدعية صحة انعقاد المجلس، وإصدار تشريعات وقرارات باسم المجلس التشريعي دون مصادقة رئيس السلطة الوطنية، مستندين في ذلك إلى المادة (٤١) من القانون الأساسي. وفي رام الله، واصل الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الضفة الغربية إصدار قرارات بقوة القانون، لم يتم عرضها على المجلس التشريعي، بادعاء عدم انعقاد المجلس وحق الرئيس في إصدار قرارات بقوة القانون، استناداً إلى المادة (٤٣) من القانون الأساسي التي تجيز للرئيس إصدار مثل تلك القرارات في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي.

ألقت حالة الانقسام في هرم السلطة الفلسطينية بظلالها الثقيلة على عملية التحول الديمقراطي، بما في ذلك تعطيل إجراء الانتخابات العامة والمحلية. ولم تظهر أي بوادر أو استعدادات لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وفقاً للجداول الزمنية المحددة قانوناً أو حتى التوافق بين فرقاء الأزمة على مواعيد لتلك الانتخابات. فمنذ نهاية العام ٢٠٠٩، انتهى التفويض الشعبي الذي منحه الناخب الفلسطيني لممثليه، ولا يستطيع أحد الادعاء أنه لا يزال يمثل الإرادة الشعبية، وهو ما يعد انتكاسة للعملية الديمقراطية.[٣٢]

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أصدر بتاريخ ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٩، مرسوماً

رئاسياً يقضي بالدعوة لانتخابات عامة رئاسية وتشـــريعية حرة ومباشـــرة في السلطة الوطنية الفلســـطينية يوم ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٠. وقد أثار المرسوم جدلاً بين طرفي الأزمة، ففي الوقت الذي اعتبرت مؤسســـة الرئاســـة أن المرســـوم اســـتحقاق دســـتوري يجب العمل به إلى جانب جهـــود المصالحـــة ولا يتعارض معهـــا، اعتبرت حركة حماس والحكومة في غزة أن المرسوم غير دستوري وأن الرئيس منتهي الولاية منذ تاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠٠٩، ولا يملك صلاحية إصدار المرســـوم قبل التوصل إلى توافق وطني، بما في ذلك التوافق على منصب الرئاسة وحل إشكالية انتهاء ولايته.

وسعت لجنة الانتخابات المركزية لبدء أعمالها والشروع في عملية تسجيل الناخبين من سكان قطاع غزة، بعدمـــا انتهت من عملها في الضفة الغربية، غير أنها تعرضت للمنع من قبل حكومة غزة، بدعوى أن جهود المصالحة الفلســـطينية لم تثمر بعد، وأن إجراءات السلطة الفلسطينية في رام الله تعيق فرص الولوج إلى إجراء الانتخابات التشـــريعية. وفي الوقت الـــذي واصلت فيه كتلة التغيير والإصلاح عقد جلســـاتها بشكل منفرد، واصل الرئيس الفلســـطيني إصدار التشريعات دون الرجوع إلى المجلس التشـــريعي للمصادقة عليها. وبذلك تعثرت محاولات إجراء الانتخابات التشـــريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي كل الأحوال، كان الانقســـام الفلســـطيني سبباً ومعوقاً رئيساً أمام إجرائها.

٢. السلطة القضائية

شـهدت الســـلطة القضائية الفلسطينية، ومنذ الانقســـام السياسي والجغرافي منتصف العام ٢٠٠٧، سلســـلة من الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومتان في غزة ورام الله، وتم الزج بالسلطة القضائية في أتون الصراع السياسي، وقد أسدل العام ٢٠٠٧، ستاره وقد انهار القضاء المدني في قطاع غزة بشـــكل كامل، إثر استيلاء الحكومـــة المقالة على مجمـــع المحاكم وإخضاع القضاء لسيطرتها المباشرة ورفض القضاة تلك الإجـــراءات غير القانونية وإعلانهم تعليق العمل في كافة المحاكم النظامية، وهو ما يعني التعطيل الكامل للقضاء المدني. وكان أبرز تلك التطورات قرار مدير عام الشـــرطة في رام الله وقف عمل جهاز الشـــرطة المدنية في قطـــاع غزة، وهو ما يعنـــي تعطيل وظائف أساســـية للجهات المكلفة إنفاذ القانون.

وبالتـــوازي مع ذلك، توقف عمل النائب العام، وهـــو صاحب الاختصـــاص فـــي التحقيق في الجرائم ورفع الدعوى الجنائية ومباشرتها. وقد أثر ذلك على عمل الســـلطة القضائية وأصابها بشـــلل كبير، حيث لم يعد القضاء ينظر ســـوى فـــي القضايا المدنية، أمـــا القضايا التي تكون السلطة الوطنية طرفاً فيها، ممثلة بالنائب العام، فتعطلـــت بالكامل. وشـــمل ذلك كافـــة القضايا الجزائيـــة، إضافة إلى القضايـــا المنظورة أمام محكمة العدل العليا وتكون الســـلطة طرفاً فيها. وفي تطور لاحق، قرر مجلس القضاء الأعلى وقف

تنفيذ الأحكام القضائية منطلقاً من عدم التعامل مع الشرطة التابعة للحكومة المقالة في غزة، كما تم التوقف عن جباية الرسوم القضائية، التزاماً بقرار الحكومة في رام الله بإعفاء المواطنين من الرسوم في محافظات القطاع، لضمان عدم جباية تلك الرسوم من قبل الحكومة في غزة.

وفي إطار حالة الطوارئ التي سبق أن أعلنها رداً على سيطرة حماس على القطاع، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوماً رئاسياً بتاريخ ٧/٦ بشأن اختصاص القضاء العسكري في حالة الطوارئ، ونصت المادة الأولى من المرسوم على توسيع اختصاص القضاء العسكري، ليشمل «الجرائم المخلة بالسلامة العامة،» بما في ذلك:

١. الجرائم الواقعة على مسؤولي وموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها وممتلكاتها.
٢. الجرائم الواقعة على السلامة العامة والأمن العام الداخلي.
٣. الجرائم الواقعة على أجهزة الأمن الفلسطينية ومنتسبيها.

ونصت المادة الثالثة من المرسوم على تعليق الفقرة الثانية من المادة (١٠١) في القانون الأساسي والتي تنص بوضوح على أن إنشاء المحاكم العسكرية بقوانين خاصة وأنه «ليس لهذه المحاكم أي اختصاص أو ولاية خارج نطاق الشأن العسكري»، وجاء في الفقرة الأولى من المادة الثانية في المرسوم على أن «تتولى النيابة العسكرية اختصاصات النيابة العامة». ولتسويغ ذلك تنص المادة الثالثة من المرسوم على تعليق العمل بالفقرة الثانية من المادة (١٠٧) في القانون الأساسي التي تنص على أن «يتولى النائب العام الدعوى العمومية باسم الشعب العربي الفلسطيني ويحدد القانون اختصاصات النائب العام وواجباته».

قرر وزير العدل في الحكومة المقالة بغزة، بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٤، توقيف النائب العام عن مباشرة مهام عمله على خلفية الادعاء بعدم استكمال إجراءات تعيينه كنائب عام حسب الأصول القانونية. وقد جاء في قرار الوزير المكلف أن إجراءات تعيين النائب العام لم تكتمل حسب الأصول القانونية، بسبب عدم مصادقة المجلس التشريعي على تعيينه قبل أداء اليمين القانونية. وقد أكدت مؤسسات قانونية وحقوقية عديدة أن وزير العدل في الحكومة المقالة تجاوز صلاحياته، وأن قراره يشكل مساساً خطيراً بالسلطة القضائية ويعرقل نظام العدالة،[٣٣] وجددت مطالبتها للحكومة المقالة ووزير العدل المكلف بالتراجع عن القرار غير القانوني بوقف النائب العام عن عمله وضرورة اتخاذ إجراءات جدية للحفاظ على هيبة النائب العام ومعاونيه وحصانتهم، على اعتبار أن وقف النائب العام عن العمل يعني تعمد إحداث فراغ في هذا المنصب، وبالتالي عرقلة عمل السلطة القضائية ونظام العدالة في كافة مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

وإمعانـــاً في الإجراءات غيـــر القانونية التي أقدمـــت عليها الحكومة المقالة ضد النائب العام من خلال قرار وزير العدل المكلف وقفه عن العمل، وفي اعتداء ســـافر على شـــخص وصفة النائب العام وحصانته وحصانة معاونيه، أقدمت القوة التنفيذية بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٦، على اقتحام مقر النيابة العامة في غزة والاعتداء على النائب العام واحتجازه ووكلاء ورؤساء النيابة.

وبتاريـــخ ٢٠٠٧/٨/٢٩، تم تعيين نائب عام مساعد وعدد من وكلاء ومعاوني النيابة لممارسة مهـــام النائب العـــام ومعاونيه فـــي قطاع غزة. وبتاريخ ٢٠٠٧/٩/٤، أصدر مجلس الوزراء في الحكومة المقالة قراراً يقضي بتشكيل ما أسماه مجلس العدل الأعلى، وتكليف وزير العدل تنسيب أعضائه لمجلس الوزراء. وبتاريخ ٢٠٠٧/٩/١١، صدر عن مجلس الـــوزراء قرار بالمصادقة على تنســـيب وزير العدل لســـتة من أعضاء المجلس برئاسة المحامي عبد الرؤوف عمر الحلبي. ووفقاً للمـــادة الثانية من القرار، يختص مجلس العدل الأعلى بما يلي:

١. تحديـــد قائمـــة المراكز القضائية الشـــاغرة وتحويلها لوزارة العدل للإعلان عنها.
٢. تنسيب القضاة وترقياتهم لمجلس الوزراء بعد توصية لجنة التعيينات
٣.التقريـــر في إنهاء خدمـــة القاضي أو تكليفه بمهمة غير قضائية.
٤. الموافقـــة على طلبات إجازات القضاة وإبلاغ وزارة العدل بذلك.
٥. تلقـــي تظلمات القضاة والبت فيها. علماً أن جميع تلك الاختصاصـــات هي من صميم اختصـــاص مجلس القضـــاء الأعلى الذي ينظمـــه قانون الســـلطة القضائية رقم (١) لســـنة ٢٠٠٢، الساري المفعول في السلطة الوطنية.٣٤ وقد باشر مجلس العدل الأعلى بالفعل بتعيين عدد من القضاة بطريقة غير قانونيـــة، خلافاً لقانون الســـلطة القضائية الذي يقضي بتنسيبهم من مجلس القضاء الأعلى وإصدار مرسوم رئاسي بتعيينهم.

أمـــا الإجراء الأكثـــر خطورة فـــكان بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٦، عندما تم الاعتداء على مجمع المحاكـــم النظامية في قطاع غزة واقتحام مكتب رئيـــس مجلس القضاء الأعلـــى، رئيس المحكمة العليـــا، من قبل رئيـــس وأعضاء «مجلس العدل الأعلـــى» المعين مـــن قبل الحكومـــة المقالة. وقد أخضع المجمع بصورة غير قانونية للقائمين على المجلـــس المعين، وهو مـــا أدى إلى قرار مجلس القضاء الأعلى تعليق العمل في المحاكم النظامية بقطـــاع غزة لأجل غير مســـمى. وعلى أثر هذا الإجـــراء، طالبت منظمات حقوق الإنســـان في قطـــاع غزة، في مؤتمر صحافـــي عقدته بتاريخ ١٢/٦، الحكومة المقالة في غزة بالتراجع الفوري عن هذه الخطـــوة الخطيرة وغير القانونية والتي من شـــأنها أن تدمر السلطة القضائية. وأعربت عن دعمها الكامل لموقف مجلس القضاء الأعلى بتعليق العمـــل في المحاكـــم النظامية، ودعمها أيضاً لموقف نقابة محامي فلسطين بتعليق عمل

المحامين. وحملت المنظمات الحكومة المقالة المسؤولية الكاملة عن تبعات الانهيار في السلطة القضائية وما يعنيه من تعطيل لمصالح المواطنين كافة.

وامتداداً لحالة الانقسام، استمرت أوضاع السلطة القضائية في التدهور وتعمق الشرخ خلال العام ٢٠٠٨، لجهة تكريس نظامين قضائيين منفصلين عن بعضهما البعض. وأضحى في قطاع غزة نظام قضائي أسسته الحكومة في غزة خلافاً للقانون الأساسي، يخضع لولايته مواطنو غزة، مقابل سلطة قضائية قائمة في الضفة الغربية يخضع لولايتها مواطنو الضفة الغربية فقط.

وشهد العام ٢٠٠٩، إقدام الحكومة بغزة على إقالة القائم بأعمال النائب العام في غزة، وتعيين نائب عام جديد. ويعتبر هذا التعيين مخالفاً للدستور، إذ تنص المادة (١/١٠٧) في القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣، على أن النائب العام يُعين بقرار من الرئيس بناءً على تنسيب من مجلس القضاء الأعلى ودون مصادقة المجلس التشريعي. وفي الضفة الغربية، استمرت السلطة التنفيذية في فرض سطوتها على السلطة القضائية، ما شكل مساً بهيبة القضاء واستقلاله.[٣٥]

لم يطرأ خلال العام ٢٠١٠، أي تحسن في حالة التدهور التي تعاني منها السلطة القضائية. فامتداداً لحالة الانقسام والصراع السياسي في السلطة الفلسطينية، استمرت أوضاع السلطة القضائية في التدهور وتعمق الشرخ لجهة تكريس نظامين قضائيين منفصلين عن بعضهما البعض. واستمر عمل النائب العام الذي عينته الحكومة في غزة دون مصادقة الرئيس الفلسطيني في مخالفة صريحة للدستور الفلسطيني.

كما لم يطرأ خلال العامين الماضيين أي تحسن في حالة التدهور التي تعاني منها السلطة القضائية. وكان من المؤمل بعد توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس في أيار ٢٠١١ في القاهرة، أن يكون موضوع القضاء في صلب القضايا الرئيسة المتفق عليها بين الطرفين، لأن الضمانة الحقيقية لاستمرار المصالحة تتمثل في وجود قضاء قوي ومستقل يحظى بثقة الجميع، غير أن موضوع القضاء لم يأخذ حيزاً من اتفاق أيار.

ففي ٢٥ أيلول ٢٠١٢، قامت الحكومة في غزة بعدد من التعيينات والتغييرات في مرفق القضاء، وقرر مجلس الوزراء تعيين المستشار عادل خليفة، رئيساً لمجلس القضاء الأعلى، كما أصدر مجلس الوزراء قرارات بتعيين عدد من القضاة. وبتاريخ ١٠ تشرين الأول ٢٠١٢، قامت كتلة التغيير والإصلاح، والتي تعقد جلساتها باسم المجلس التشريعي في غزة، بالمصادقة على قرار مجلس الوزراء والقاضي بتعيين إسماعيل جبر نائباً عاماً.[٣٦]

وفي كل الأحوال، فإن جميع التعيينات التي تمت في مرفق القضاء خلال فترة الانقسام هي تعيينات خارج إطار القانون، حيث إن تعيين القضاة والنائب العام وأعضاء النيابة يجب أن

يكــون بقرار من الرئيس وبتنســيب من مجلس القضاء الأعلى وفق ما نصت عليه المادتان (١٨) و(٦٣) من قانون السلطة القضائية لسنة ٢٠٠٢.

وفي الضفة الغربية استمر الرئيس الفلسطيني في استخدام وســائل التشريعي للسيطرة على القضاء، واســتمرت الحكومة فــي رام الله في تجاهــل تنفيذ أحكام محكمة العــدل العليا في رام الله. ويمثل إصدار الرئيس القرارات بقانون فــي غير حالات الضرورة مخالفة صريحة لنص المادة (٤٣) من القانون الأساســي الفلسطيني لســنة ٢٠٠٣. وقد شــهد العام ٢٠١٢، صدور قانونين يتعلقان بعمل السلطة القضائية، وهما: قــرار بقانــون رقم (٣) لســنة ٢٠١٢، بشــأن القضاء الشــرعي، وقرار بقانون بشــأن تعديل قانون تشكيل المحكمة الدستورية رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦.[٣٧]

ثانياً. تداعيات الانقسام على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

تواصــل تدهور مجمل الحقــوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، بســبب استمرار الانقسام السياسي وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين الفلسطينيتين في كل من رام الله وغزة. وكان للإجراءات المختلفة التــي اتخذتهما كل من الحكومتين على الصعيد الاقتصــادي والاجتماعي، أثر بالــغ في تفاقم معاناة السكان الفلســطينيين. وقد تزامنت تلك الإجراءات مع تواصل الحصار الشــامل الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على القطاع منذ منتصف العام ٢٠٠٦، كشــكل من أشكال العقاب الجماعي والــذي كرس خنقاً اقتصادياً واجتماعياً شاملاً، وقوض كافة المحاولات الهادفة إلى تحســين أوضاع السكان المعيشية واحترام كرامتهم الإنسانية.

أدى استمرار قطع رواتب الآلاف من الموظفين، وتوظيــف موظفين جدد بطريقــة تتجاوز قانون الخدمــة المدنيــة في كل من الوظيفــة المدنية أو الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، إلى آثار خطيرة على أوضاعهم المعيشــية، وبشكل مس قدرتهم على توفير مصادر رزقهم وأفراد أســرهم. ومنذ منتصف العام ٢٠٠٧، تعرضت المرافق الخدمية إلى أضرار خطيــرة بعد أن نفذ موظفو الخدمة المدنيــة في كافة القطاعــات والمرافق الحكومية إضرابــاً شــاملاً، خاصة فــي قطاعي الصحة والتعليم، فقد تدهورت الخدمات الصحية المقدمة للسكان، وشاعت حالة اضطراب في المؤسسات الحكومية.

واســتمرت الحكومــة فــي غزة فــي متابعة وملاحقة العديــد من موظفي القطاع الحكومي، بما في ذلك استدعاؤهم من قبل الأجهزة الأمنية والتضييق عليهم. ومثلت الإجراءات التي اتخذتها الحكومتان بحق العشرات من الجمعيات الخيرية والمؤسســات الأهلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مساساً بحقوق الآلاف من الشرائح المجتمعية التي كانت تستفيد من خدماتها، حيث قامت بإغلاق أو مصادرة محتويات العشرات من

المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية، ما أدى إلى توقف كافة أنشطتها، بما فيها الخدمات الصحية، الزراعية، الإغاثية، التنموية، وقد خلف ذلك آثاراً كارثية على آلاف الشرائح التي كانت تتلقى خدماتها، فضلاً عن انضمام المئات من العاملين الدائمين والمؤقتين فيها إلى صفوف العاطلين عن العمل.[٣٨]

تدهورت الأوضاع الصحية، خلال الفترة ذاتها، بسبب استمرار الصراع السياسي، حيث عانت المرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، بما فيها المستشفيات والمراكز الطبية، من نقص شديد في إمداداتها من الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية، ولفترات مختلفة من العام. وتقول حماس إن إجراءات وزارة الداخلية في رام الله حرمت العديد من المرضى، والذين لا تتوافر إمكانيات علاجهم في مشافي القطاع، من السفر للخارج بسبب رفضها تجديد جوازات سفرهم، واستمرار منع تحويل جوازات جديدة للوزارة في غزة لتجديد جوازات سفر المواطنين الغزيين. وفي المقابل منعت وزارة الداخلية بغزة العديد من مواطني القطاع، وخاصة أعضاء حركة فتح، من السفر إلى الخارج، عبر معبر رفح أو معبر بيت حانون (إيريز)، بمن فيهم بعض المرضى الذين حصلوا على تحويلات للعلاج في الخارج من وزارة الصحة الفلسطينية.

واستمرت تداعيات أزمة انقطاع التيار الكهربائي على كافة مناحي حياة المواطنين اليومية في قطاع غزة، وتبادلت الحكومتان في رام الله وغزة الاتهامات حول مسؤوليتهما عن تلك الأزمة، والمتمثلة بعدم القدرة على الوصول إلى المرافق الحيوية كالمياه والصحة والتعليم، والتي عانت توقفاً خلف أضراراً بالغة مست كافة نواحي الحياة اليومية. وقد تفاقمت أزمة الكهرباء حيث بات المواطنون يعانون انقطاعاً يومياً بدأ بنحو ٨ ساعات يومياً، وبلغ ذروته حيث وصل انقطاعها لمدة ١٨ ساعة يومياً، خاصة خلال فترات توقف محطة التوليد كلياً عن العمل لعدة أيام.

ولا يزال المعاقون الفلسطينيون يعانون نقصاً شديداً وتدهوراً خطيراً في مستوى التمتع بحقوقهم في ظل استمرار حالة الانقسام الداخلي، ووجود حكومتين في غزة ورام الله، وغياب إعمال وتطبيق نصوص قانون حقوق المعاق الفلسطيني رقم ٤ للعام ١٩٩٩، الذي يمنحهم حقوقهم في مجال الخدمات الصحية وخدمات التأهيل والرعاية والتعليم والتشغيل، فضلاً عن حقوقهم في مجال الترفيه والرياضة والمشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع. كما تسبب عدم انتظام مخصصات الشؤون الاجتماعية التي كانت تصرف لهم دورياً في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمعاقين الفلسطينيين، حيث باتوا وأفراد أسرهم يعانون جراء ذلك من الفقر المدقع وحرمانهم من العديد من خدمات التأهيل والرعاية، ونقص الأجهزة الطبية اللازمة للعديد منهم. ولا يزال المعاقون ينتظرون تطبيق القانون الفلسطيني، وبخاصة إصدار بطاقة المعوق، والتي تحتوي على سلة الخدمات الرئيسة

في مجال الصحة والتأهيل والتدريب والتعليم، وذلك منذ أكثر من ١١ عاماً.

الخلاصة

شهدت العلاقة بين القوى والتنظيمات السياسية الفلسطينية ـ على مدار تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ـ تطورات وأحداثاً عديدة، غير أن الأحداث التي شهدها قطاع غزة بين حركتي فتح وحماس، والصدام المسلح الذي انتهى في حزيران ٢٠٠٧، بسيطرة حركة حماس على السلطة بالكامل، أدخل القضية الفلسطينية في واحد من أهم المنعطفات التي خاضتها في الفترة الماضية، وقد قضى على ما تبقى من ثقة متبادلة بين فتح وحماس، وأضعف بشكل غير مسبوق ما يمكن تسميته بالجانب الأخلاقي، الذي يعد مبرراً للمجتمع الدولي وكثير من الدول العربية في دعم كفاح الشعب الفلسطيني. وقد أثر الانقسام سلباً على إمكانية استعادة الوحدة الوطنية بمفهومها الشامل، وكانت له تداعياته الخطرة على أداء السلطات الثلاث في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما كان له انعكاس على واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق نرى أن المحددات الآتية تقف حائلاً دون استعادة الوحدة الوطنية بين طرفي الأزمة في الساحة الفلسطينية:

- أن الحزبين الكبيرين، كما بقية القوى السياسية الفلسطينية، ما زالا غير متفقين على البرنامج الوطني الفلسطيني الشامل الذي يُمكن من رسم ملامح المستقبل السياسي الفلسطيني، ومستقبل الدولة الفلسطينية وعلاقاتها الإقليمية والدولية، ويؤسس لعلاقات التعاون بين تلك القوى، كما أن هذه القوى لم تخلص إلى اتفاق واضح المعالم حول حدود مسار التسوية السياسية والعمل الفلسطيني المقاوم.
- غياب الإرادة السياسية لدى طرفي الأزمة في الساحة الفلسطينية، وقد تجلى ذلك بوضوح قبيل توقيع اتفاقات المصالحة الفلسطينية، على كثرتها، والتلكؤ الذي أظهرته حركة حماس، تحديداً، قبيل موافقتها على الانخراط في مسار المصالحة وتوقيعها على الورقة المصرية، والموقف المتعارض الذي تبنته قيادات الحركة فور لقاء الدوحة الذي جمع بين الرئيس الفلسطيني ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس وتوقيعهما على إعلان الدوحة، فضلاً عن الإجراءات اليومية «تقييد الحريات، الاعتقال السياسي، حظر النشاط السياسي والاجتماعي» التي تتبعها حكومة غزة بحق حركة فتح وأنصارها في قطاع غزة.
- الإجراءات التي اتخذها طرفا الانقسام فيما يتعلق ببناء وتدشين المؤسسات الإدارية، الاقتصادية، الخدماتية والأمنية، وسمة الازدواجية التي وسمت النظام السياسي والقانوني طيلة السنوات الستة الماضية.
- أن طرفي الأزمة لم يشرعا جدياً في تعزيز

دور لجـــان المصالحة المجتمعية المنبثقة عن لقـــاءات القاهرة، لإتاحة الفرصة لها للقيام بمهامها المجتمعية بغية تجاوز آثار الانقسام السياسي وما ترتب عليه من أضرار جسيمة طالت أرواح العشـــرات مـــن المواطنين في قطـــاع غزة، فضـــلاً عن الأضـــرار المادية والمعنوية التي لحقت بمئات العوائل الأخرى.

الهوامش

١. تشير إحصاءات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إلى أنه قد سقط جراء الأحداث في قطاع غزة (١٦١) قتيلاً خلال الفترة من ٧- ٢٠٠٧/٦/١٦، من بين هؤلاء (٤٣) مدنياً، و(٩١) شخصاً من عناصر حركة فتح والأجهزة الأمنية، و(٢٧) شخصاً من حركة حماس وكتائب القسام والقوة التنفيذية. للمزيد راجع، صفحات سوداء في غياب العدالة تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة الفترة من ٧-١٤ حزيران، غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧، ص١٨.

٢. صبحي عسيلة، حماس شعبية متراجعة وأوهام للسيطرة على الضفة الغربية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة مختارات إسرائيلية، السنة الرابعة عشرة، العدد (١٥٧)، كانون الثاني ٢٠٠٨، ص١٨.

٣. صلاح عبد اللطيف، الدولة الفلسطينية إلى أين، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، بدون تاريخ، ص١٧.

٤. على الدين هلال، مشروعات الدولة الفلسطينية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨، ص١٦.

٥. المرجع السابق، ص٣٧، وللمزيد راجع، فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤- ١٩٧٤ دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القدس : وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، ١٩٨٠، ص ٢٠٤.

٦. للمزيد حول موقف حركة فتح ، انظر، صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، الكويت: مطبعة الكاظمية، دون تاريخ، ص ٢٢٥.

٧. S جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، الطبعة الأولى، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨، ص٩٧.

٨. طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩، ص ٢٠٥.

٩. عماد جاد، حركة المقاومة الإسلامية حماس وقضايا التسوية في: صبحي عسيلة (محرر)، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥، ص٨٧.

١٠. علي الجرباوي، حماس مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص٧١.

١١. زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عكا: دار الأسوار، ١٩٨٩، ص٢٨.

١٢. جواد الحمد وإياد البرغوثي (محرران)، الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس ١٩٨٧- ١٩٩٦، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص٢٦٥.

١٣. عماد الفالوجي، درب الأشواك: حماس الانتفاضة السلطة، الطبعة الأولى،عمان: دار الشروق، ٢٠٠٢، ص٥٦.

١٤. يذكر أن ياسر عرفات كان قد ترأس وفد منظمة التحرير في حين ترأس وفد حركة «حماس» إبراهيم غوشة، الناطق باسم الحركة.

١٥. مجلة الدراسات الفلسطينية، محضر لقاء الخرطوم بين ممثلين عن حركتي فتح وحماس، العدد (١٣)، شتاء ١٩٩٣، ص١٢٨.

١٦. مقابلة أجراها الباحث ثابت العمور، بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٨، مع عطا الله أبو السبح القيادي في حركة حماس، مستقبل المقاومة الإسلامية في فلسطين حركة حماس نموذجاً، القاهرة: مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٩، ص٢٥٨.

١٧. راجع، تصريحات موسى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وكالة معا الإخبارية، ٢٠١٣/١/١٧.

١٨. للمزيد راجع، عزام عبد الستار شعث، المواقف الدولية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد أوسلو، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٨، ص٧٣.

١٩. خالد الحروب، حماس واتفاق غزة أريحا أولاً الموقف والممارسة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١٦)، خريف ١٩٩٣، ص٨٥.

٢٠. مقابلة أجراها الباحث حسام الدجني، مع القيادي السابق في حركة حماس عماد الفالوجي، فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٢٠٠٦ وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير، غزة: جامعة الأزهر، ٢٠١٠، ص٥٦.

٢١. نبيل عمرو، حماس والسلطة والبحث عن المنطقة الثالثة، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٤/٤/١٢.

٢٢. محسن أبو رمضان، حماس في الحكم الآثار السياسية والمجتمعية قطاع غزة ٢٠٠٦-٢٠١٠ قراءة نقدية، فلسطين: مركز القدس للإعلام والاتصال، كانون الأول ٢٠١٠، ص١٨.

٢٣. جرت الانتخابات البلدية على أربع مراحل، وقد ظهرت فيها شعبية حماس، حيث تقدمت على فتح في عدد الأصوات، وفي البلديات الكبيرة، بينما تقدمت فتح على حماس في عدد المقاعد، وفي البلديات الصغيرة.

٢٤. عبد الإله بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص٣٠.

٢٥. محسن محمد صالح (محرراً)، صراع الإرادات السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص١٦.

٢٦. جميل هلال، فتح وحماس واليسار الواقع والتحديات، بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٨٧)، صيف ٢٠١١، ص٣٢.

٢٧. محمد نزال، مجلة قضايا دولية، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٣، العدد ٢٠٣، ومجلة فلسطين المسلمة، نيسان ١٩٩٣.

٢٨. مقابلة مع موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، جريدة السبيل الأردنية، ١٩٩٤/٤/٢٥.

٢٩. للمزيد راجع، تصريحات خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، ونائبه موسى أبو مرزوق، جريدة الأهرام المصرية، ٢٠٠٦/٢/٧.

٣٠. محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٢، ص١٣٦.

٣١. نادية سعد الدين، المصالحة المضادة معوقات إنهاء الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٣/٢/٢٣، الموقع الإلكتروني

www.siyassa.org.eg

٣٢. التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٠١٠، الصفحة الإلكترونية للمركز

www.pchrgaza.org

٣٣. حول ملابسات قرار الوزير انظر البيان الصحافي الصادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (لا صلاحية لوزير العدل المكلف وقف عمل النائب العام)، ٢٠٠٧/٨/١٦، الصفحة الإلكترونية للمركز

www.pchrgaza.org

٣٤. التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٠٠٧، الصفحة الإلكترونية للمركز

www.pchrgaza.org

٣٥. التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٠٠٩، الصفحة الإلكترونية للمركز

www.pchrgaza.org

٣٦. التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٠١٢، الصفحة الإلكترونية للمركز

www.pchrgaza.org

٣٧. التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٠١٢، الصفحة الإلكترونية للمركز

www.pchrgaza.org

٣٨. التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٠١٠، الصفحة الإلكترونية للمركز

www.pchrgaza.org

التشريعات الصادرة في ظل الانقسام وتداعياتها على منظومة الحقوق والحريات في قطاع غزة: مقاربة من منظور استشرافي

د. محمد أبو مطر * و رامي مراد **

مدخل تأطيري - منهجي

شكّل الانقسام، في الحالة الفلسطينية، تحوّلاً رئيساً في حقل الاجتماع السياسي والقانوني في أراضي السلطة الفلسطينية، حيث يخضع الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سلطتي حكم، جرت إعادة تشكيلهما في سياق التنازع بين حركتي فتح وحماس على الصلاحيات الدستورية والصراع على الحكم ومؤسساته؛ ما أنتج معه تبايناً في حقل الممارسة الدستورية في مجال سن التشريعات وإصدارها، وفق منظور لم يخلُ من المضمون السياسي في مقاربته لأحكام القانون الأساسي؛ ما أفضى إلى ازدواجية المؤسسة والمنظومة التشريعية وتسارع وتيرة إصدار التشريعات، وهو ما يثير التساؤل حول مدى الحاجة لإصدار هذه التشريعات والهدف منها؟ وإلى أي حد جاءت نصوصها وآليات إصدارها منسجمة مع أحكام القانون الأساسي وما كفله من حقوق وحريات ؟ وهل اتسم سن تلك التشريعات بحياديته تجاه ما تنظمه من موضوعات، أم أنه احتكم للمقاربة السياسية، كمتلازمة في حالات الصراع على السلطة؟ وما هي تداعيات ذلك على ممارسة الحقوق والحريات العامة؟ خاصة في قطاع غزة – كحقل الدراسة في هذه الورقة البحثية، نظراً لتولي السلطة التشريعية إصدار تلك التشريعات.

تنطلق الورقة في الإجابة عن هذه التساؤلات

* باحث.
** باحث وناشط مجتمعي.

من تحديدها لماهية التشـــريع، الذي يشكل أداة المجتمع والدولة في تنظيم سلوك الأفراد وضبط مجالات الفعل والنشـــاط الإنساني في مختلف الحقول الاجتماعية، لذلك يمثل التشـــريع المحدّد الرئيس لنطاق المشروعية في سلوك الأفراد داخل المجتمع، عبر ما يحتويه من قواعد قانونية ناظمة لهذا السلوك، تتولى إصدارها السلطة التشريعية فـــي الدولة وتقـــوم بإعمالها الســـلطة التنفيذية وأجهزتهـــا المختلفة، وفق مجموعة من المحددات الدســـتورية لكيفيـــة اشـــتغال هذه الســـلطات ومؤسساتها في مجال سن التشريعات وإنفاذها، ممـــا يقتضي اتســـاق السياســـة التشـــريعية وأدواتهـــا ومخرجاتها مـــن قواعد ونصوص مع أحكام الدســـتور؛ للحيلولـــة دون الانحراف في الممارسة التشـــريعية، وذلك باللجوء إلى إصدار تشـــريعات تساهم في تقليص حقوق الأفراد في المجتمـــع وحرياتهم، وتقييدهـــا على نحو يجري فيه استبدال المواطنة بولاءات سياسية وهوياتية تشرعن عملية الإقصاء والتهميش والنيل من تلك الحقوق والحريات.

وعليـــه، ترتئـــي الورقـــة أن تنـــاول موضوع التشريعات الصادرة في ظل الانقسام وتداعياتها على ممارســـة الحقوق والحريات في قطاع غزة، يتطلـــب، منهجيـــاً، مقاربة التشـــريع ليس فقط كقواعـــد تنحـــاز للعمومية والتجريـــد، بل أيضاً باعتبارهـــا نتـــاج واقع اجتماعي – سياســـي، يتمثل في الحالة الفلســـطينية بالانقسام، إضافة إلى أن نصوص هذه التشـــريعات تعكس منظور الســـلطة الحاكمة في غزة، تجاه ما هو مشروع في سلوك الأفراد؛ ما يجعل من التشريعات أدوات لهذه الســـلطة في عملية إعادة إنتاج الهيمنة على المجتمع وتفاعلاته، وهو ما يســـتدعي من الناحية الموضوعية النظر إلى تلك التشـــريعات كنصوص وأحكام غير محايدة تجاه تنظيم وضبط ســـلوك الأفراد في المجتمع، مع امكانية توظيفها لإضفاء المشروعية على ممارسات السلطة الحاكمة، خاصة في ظل غياب الديمقراطية التشـــاورية في ســـن التشـــريعات، وما يقتضيه إصدارها من إشراك المجتمـــع بمختلـــف مكوناته الفاعلـــة، في عملية صياغة وتحديد القواعد الناظمة لســـلوك أفراده. يتضـــح وفق هذا الفهم ـ والتحديد المنهجي لماهية التشريع وكيفية مقاربته في الدراسات الاجتماعية ـ مـــدى أهمية تناول موضـــوع هذه الورقة، حيث يلاحظ أنه منذ العام ٢٠٠٨، دأبت ســـلطة الحكم في غزة على إصدار العديد من التشريعات، التي بلغت حتى نهاية العام ٢٠١٢، نحو ٣٥ تشريعاً، دون مشـــاركة الأحزاب والقـــوى الممثلة بالمجلس التشـــريعي في عملية إصدار هذه التشـــريعات، وغيـــاب دور المنظمات الأهلية والنقابية في تمثيل مصالح أفراد المجتمع فيما يُقر من تشريعات، وهو ما يسهم تدريجياً في تعميم قيم السلوك لدى القوى المهيمنة على السلطة، كقيم ناظمة لسلوك المجتمع والعلاقات بين أفراده، ومن ثم نقل هذه القيم من المجال الخـــاص بتلك القوى إلى المجال والفضاء العام؛ ما ينجم عنه من صدور تشـــريعات تعكس منظوراً أحادياً للقواعد الناظمة لســـلوك الأفراد

في المجتمع، وهو ما يشكل تهديداً رئيساً للحقوق والحريات وحيز ممارستها.

تطرح هذه الورقة على ضوء ذلك إشكاليتها الرئيسة المتمثلة في تداعيات التشريعات الصادرة في قطاع غزة خلال الانقسام على منظومة الحقوق والحريات.

تقتضي مقاربة هذه الإشكالية وما تثيره في هذه الورقة من تساؤلات، تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول- يناقش الآليات الدستورية لإصدار التشريعات في السلطة الفلسطينية، ومدى انسجام عملية إصدار التشريعات في غزة مع أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، وفق ما تطرحه كتلة التغيير والإصلاح من مقاربة دستورية.

المحور الثاني- يناقش تنظيم الحقوق والحريات في التشريعات الصادرة عن المجلس التشريعي في غزة، منذ العام ٢٠٠٨، من منظور ورؤية حقوقية.

المحور الثالث- يناقش تداعيات هذه التشريعات على ممارسة الحقوق والحريات في قطاع غزة واستشرافها.

المحور الأول
التشريعات الصادرة في قطاع غزة خلال الانقسام: مقاربة دستورية

دأبت كافة الدول إلى تنظيم عمل السلطة المختصة بالتشريع وآلية إصداره ضمن أحكام الدستور، كمرجعية أسمى تحدد القواعد الناظمة لممارسة السلطة وعمل مؤسستها وعلاقتها مع المحكومين، نظراً لأهمية التشريع كأداة لتنظيم العلاقات في المجتمع،[١] على نحو يكفل الاستقرار في الدولة ويحول دون توظيف التشريع للهيمنة على المجتمع، في ظل التنافس على السلطة والحكم من قبل أحزاب وقوى ذات توجهات متباينة سياسياً وأيديولوجياً.

يعتبر القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية لعام ٢٠٠٢ وتعديلاته اللاحقة، ونظراً لعدم إقرار مسودة الدستور الفلسطيني، بمثابة الوثيقة الدستورية الناظمة لعمل السلطات الثلاث ومؤسساتها، بما فيها السلطة التشريعية، التي حدد القانون الأساسي آليات عملها وكيفية ممارستها دورها في سن التشريعات وإصدارها، إضافة إلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي لعام ١٩٩٧، الذي عمد إلى تنظيم صلاحيات المجلس وما أنيط به من مهام حسب القانون الأساسي.[٢]

يعتبر المجلس التشريعي، وفقاً للقانون الأساسي وبما لا يتعارض مع أحكامه، هو الجهة المختصة بالتشريع،[٣] كما يحق لكل عضو من أعضاء المجلس التقدم بمقترحات القوانين،[٤] التي يجري إقرارها من قبل المجلس بالأغلبية المطلقة (النصف + واحد من عدد الأعضاء الحاضرين)، إعمالاً للنظام الداخلي للمجلس،[٥] الذي اشترط لصحة انعقاد جلساته - بما فيها جلسات إقرار القوانين - حضور الأغلبية المطلقة للمجلس

(النصف + واحد من عدد أعضاء المجلس)،[٦] على أن تحال القوانين المقرة من قبل المجلس إلى رئيس السلطة الفلسطينية لإصدارها خلال ثلاثين يوماً من إحالتها له، مع حقه في إبداء الملاحظات أو الاعتراض عليها ضمن الأجل نفسه، وفقاً لأحكام المادة (٤١) من القانون الأساسي، التي تقتضي، أيضاً، في حال قيام رئيس السلطة برد القانون للمجلس التشريعي، ألا يجري إصدار هذا القانون ونشره في الجريدة الرسمية، إلا بعد مناقشته ثانية من قبل المجلس التشريعي، وإقراره بأغلبية ثلثي عدد أعضائه.[٧]

يُطرح تساؤل على ضوء هذا التنظيم لإصدار التشريعات والقوانين في السلطة الفلسطينية، حول مدى انسجام ما صدر من تشريعات في ظل الانقسام عن المجلس التشريعي في غزة، مع أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي؟.

تقتضي الإجابة عن هذا التساؤل تحليل المقاربة الدستورية للمجلس التشريعي في عملية إصداره التشريعات في غزة، من خلال الوقوف على ما تطرحه كتلة التغيير والإصلاح ـ التي تهيمن على هذا المجلس ـ من مسوغات دستورية، حيث تعتبر كتلة التغيير والإصلاح ومنذ إقرار المجلس التشريعي القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٨م الخاص بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، أن إصدار القوانين والتشريعات في غزة، يأتي وفقاً للتنظيم الوارد في القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي بشأن سن التشريعات وإصدارها.[٨]

وترى كتلة التغيير والإصلاح فيما يتعلق بانعقاد جلسات المجلس التشريعي في غزة التي جرى فيها إقرار التشريعات، أنها تمكنت من توفير النصاب القانوني لصحة انعقاد هذه الجلسات، والمتمثل في الأغلبية المطلقة للمجلس (النصف + واحد من عدد أعضاء المجلس)، من خلال أعضائها في المجلس التشريعي الذين يبلغ عددهم نحو ٧٤ عضواً من أصل ١٣٢ عضواً من مجموع أعضاء المجلس التشريعي،[٩] وذلك بحضور أعضاء الكتلة في غزة البالغ عددهم ٢٧ عضواً، مع إشراك أعضائها غير الحاضرين من الضفة الغربية في تلك الجلسات عبر الهاتف، والحصول على توكيلات لنواب الكتلة المعتقلين في السجون الإسرائيلية، حيث بلغ عدد أعضاء الكتلة في الضفة الغربية نحو ٤٧ عضواً اعتقل منهم نحو ٣٥، [١٠] ما يعني من منظور الكتلة إعمال النظام الداخلي للمجلس التشريعي والاحتكام إليه في عقد الجلسات وإقرار القوانين.

وترى كتلة التغيير والإصلاح، فيما يخص إصدار القوانين والتشريعات بعد إقرارها، أن عملية إصدار هذه القوانين جاء وفقاً لأحكام المادة (٤١) من القانون الأساسي، وذلك بإحالتها لرئيس السلطة الوطنية للمصادقة عليها وإصدارها، والذي لم يبد ملاحظاته أو اعتراضه عليها خلال الثلاثين يوماً من إحالتها له، لتعد صادرة وتنشر في الجريدة الرسمية وفقاً لنص المادة (٤١) من القانون الأساسي،[١١] وما يلاحظ

أنه وبعد تاريخ ٢٠٠٩/١/٥، لم تعد تصدر التشريعات والقوانين في غزة، بالاستناد إلى مرور ثلاثين يوماً على إحالتها للرئيس، وإنما بإصدارها من قبل مجلس وزراء الحكومة المقالة في غزة، بمسوغ انتهاء مدة صلاحية رئيس السلطة الفلسطينية.[١٢]

تثير هذه المقاربة الدستورية للمجلس التشريعي في غزة وكتلة التغيير والإصلاح العديد من التساؤلات من منظور أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي المنظمة لانعقاد جلسات المجلس التشريعي وعملية إقرار التشريعات والقوانين وكيفية إصدارها؟

تتجاهل هذه المقاربة ورغم طرحها في سياق إضفاء المشروعية الدستورية على ما يصدره المجلس التشريعي في غزة من تشريعات منذ العام ٢٠٠٨، قاعدة فقهية ثابتة وهي «لا اجتهاد مع وجود نص»، وبالنظر إلى أحكام المادة (١٨) من النظام الداخلي للمجلس، والتي نصت في فقرتها الأولى على أنه «يشترط لصحة انعقاد المجلس حضور الأغلبية المطلقة للمجلس وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وذلك في غير الحالات التي يشترط فيها أغلبية خاصة»، يتضح أنه لصحة انعقاد جلسات المجلس لا بد من حضور الأغلبية المطلقة للمجلس، ما ينزع المشروعية القانونية عن توكيلات النواب، لانتفاء شرط الحضور الشخصي لأعضاء المجلس الذي يقتضيه نص الفقرة أعلاه، إضافة إلى أنه وبمراجعة أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، يتضح غياب أي نص حول إمكانية توكيل النواب لغيرهم في حضور جلسات المجلس التشريعي،[١٣] علاوة على أن مسألة التوكيلات ذاتها تعتبر محل خلاف بين فقهاء القانون الدستوري، كونها تتعارض مع مبدأ التمثيل المباشر لنواب الشعب، خاصة في حال انتخاب هؤلاء النواب وفقاً لنظام الأكثرية، الذي يحوز فيه النائب ثقة الناخبين بصفته الشخصية بصرف النظر عن موقعه الحزبي أو الاعتباري.[١٤]

تتعارض ما تقدمه هذه المقاربة - من مسوغات دستورية في عملية إصدار التشريعات والقوانين بعد إحالتها لرئيس السلطة الوطنية وعدم اعتراضه أو إبدائه أي ملاحظات عليها خلال الأجل المحدد في القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي - مع الحالة القانونية والسياسية القائمة في ظل الانقسام، لاسيما بعد إعلان رئيس السلطة حالة الطوارئ، بموجب المرسوم الصادر في ٢٠٠٧/٦/١٤ وفقاً لأحكام المادة «١١٠» من القانون الأساسي، ومرسوم إقالة رئيس الحكومة السيد «إسماعيل هنية»، ومرسوم تشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ، بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٤، وهي مراسيم أفضت قانونياً وسياسياً من منظور مؤسسة الرئاسة إلى نزع الشرعية عن سلطة الحكم في غزة بعد سيطرة حركة حماس عسكرياً على مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية، وهو ما يعني مسبقاً عدم استجابة رئيس السلطة الفلسطينية، لما قد يحال إليه من تشريعات وقوانين من قبل

سلطة الحكم في غزة، وهو ما جرى توظيفه من قبل كتلة التغيير والإصلاح لإصدار القوانين والتشريعات، باعتباره يأتي تماشياً مع أحكام القانون الأساسي.[١٥]

كما أن عدم إحالة القوانين والتشريعات لرئيس السلطة الفلسطينية بعد ٢٠٠٩/١/٥، لانتهاء ولايته الرئاسية حسب ما تستند إليه كتلة التغيير والإصلاح فيما تطرحه من مقاربة دستورية، يؤشر على مدى تناقض هذه المقاربة، انطلاقاً من أن مدة ولاية المجلس التشريعي ذاته قد انتهت هي الأخرى في ٢٠١٠/١/٢٦، إضافة إلى أن إصدار مجلس الوزراء في الحكومة المقالة بغزة للتشريعات والقوانين المحالة إليه من قبل المجلس التشريعي، لا يوجد ما يسوغه في أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، كما تدعي كتلة التغيير والإصلاح، التي ترى أن المادة «٤٦» من القانون الأساسي تمنح مجلس الوزراء صلاحية مساعدة رئيس السلطة الفلسطينية في أداء مهامه ومنها إصدار القوانين، على الرغم من أن المادة ذاتها تشير إلى أن هذه المساعدة يجب أن تكون وفق أحكام القانون الأساسي ذاته،[١٦] الذي أناط بالرئيس صلاحية إصدار التشريعات، أو للمجلس التشريعي في حال رد الرئيس للقانون، مع اشتراطه ـ كما سبق الذكر ـ مناقشته ثانية من قبل المجلس وإقراره بأغلبية ثلثي عدد أعضائه.[١٧]

يتضح لذلك أن المقاربة الدستورية تجاه عملية إقرار التشريعات والقوانين وإصدارها من قبل كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي بغزة، تتخذ طابعاً سياسياً في تفسيرها لأحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي،[١٨] على نحو يبدو فيه إقرار وإصدار تلك القوانين والتشريعات أداةً لإعادة بناء المنظومة القانونية في غزة وفق ما ترتئيه كتلة التغيير والإصلاح، وهو ما يتعارض مع أحكام القانون الأساسي وفلسفة التشريع، التي تقتضي ضرورة إشراك مختلف الفاعلين في المجتمع وتمثيل مصالح مختلف الشرائح الاجتماعية، بصرف النظر عن الانتماءات والتباينات السياسية والأيديولوجية في المجتمع، الأمر الذي يتنافى مع قيم المواطنة وحقوق الإنسان.

المحور الثاني
تنظيم الحقوق والحريات في التشريعات الصادرة بغزة: رؤية حقوقية

درجت دساتير الدول على تضمين نصوصاً حقوق المواطنين وحرياتهم، والتي يتوجب على أي تشريع عدم مناقضته لهذه النصوص أو الانتقاص مما ورد فيها من حقوق وحريات.[١٩] وفي سياق الحالة الفلسطينية جرى تنظيم هذه الحقوق والحريات ضمن أحكام القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية في الباب الثاني منه، ليشكل في إطاره العام المرجعية الدستورية الحقوقية المحددة لأي من التشريعات والقوانين التي يمكن أن تصدر عن أي جهة تشريعية فلسطينية،[٢٠] ولخصوصية الحالة غير المعيارية التي تعيشها

الأراضي الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي وتعـــدد الجهات التشـــريعية والتنفيذيـــة، التي أخذت تمارس صلاحيات تشـــريعية بعد انتهاء ولايتها القانونية، مستندة في ذلك لرؤية ومقاربة ذات مضمون سياســـي رغم محاولات تسويغها دســـتورياً وقانونياً، فإنه بات مطلوباً من الناحية الموضوعية، تناول ما صدر من تشـــريعات بغزة في ظل الانقسام.

وبالنظر إلى ما صدر من تشريعات في غزة، منـــذ العام ٢٠٠٨، والتي تجاوزت ٣٥ تشـــريعاً حتـــى منتصـــف ٢٠١٣، نجد منها تشـــريعات نظمـــت موضوعات مختلفـــة، وأخرى ذات صلة بالحقـــوق والحريـــات، وهو مـــا يقتضي تقديم مراجعـــة تحليليـــة – نقديـــة لتلـــك التي تتصل مباشـــرة بالحقوق والحريات من منظور حقوقي، وفقاً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وما كفلـــه من حقوق وحريات للأفراد والمؤسســـات، وأبرز هذه التشـــريعات، قانـــون التعليم، قانون الشباب، قانون الزكاة، قانون الشركات والقانون المدني، قانون الهيئة المســـتقلة لحقوق الإنسان، قانون حق العودة للاجئين الفلسطينيين، القانون المعدل لقانون الانتخابات، القانون المعدل لقانون العقوبـــات، القانون المعدل لقانـــون الإجراءات الجزائية، القانون المعدل لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل، القانون المعدل لقانون الأحوال المدنية، قانون هيئة حقوق أســـر الشهداء، قانون تنظيم الهيئـــات الرياضية، قانون الهيئة الفلســـطينية المستقلة لملاحقة جرائم الاحتلال، قانون القضاء العســـكري، قانون القضاء الشرعي، قانون نقل الأعضاء البشرية وزراعتها.[٢١]

*- قانون التعليم رقم ١ لعام ٢٠١٣:

يعد هذا القانون من القوانين المنظمة للحق في التعليم، كحق مكفول للمواطن الفلسطيني بموجب المادة ١٤ من القانون الأساسي، إلا أنه وبمراجعة العديد من مواده، يمكن إيراد الملاحظات الآتية:

لم ينص على قيام التعليم في فلســـطين على فلسفة حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والتربية عليها في المدارس التعليمية، على نحو يســـاهم في صقل الطالب بثقافة حقوق الإنسان والتنشئة عليها كقيم تربوية.

نصـــت المـــادة الثالثة منه علـــى أن «التعليم حـــق لكل مواطـــن تتوافر فيه الشـــروط العلمية والموضوعية المحـــددة في هذا القانون والأنظمة الصـــادرة بمقتضاه»، وذلـــك دون تحديد ماهية هذه الشـــروط، ما قد يؤدي إلى فرض مجموعة من الشـــروط تقلص من حيز ممارسة الحق في التعليم.

تنص المادة ٢٩ فـــي فقرتها الثالثة على أنه» استثناء من المادة «٢» من هذا القانون، تستوفي الوزارة بدلاً نقدياً من المشـــتركين في امتحان) شـــهادة دراســـة الثانوية العامة) يحدد مقداره وطريقة تحصيلـــه وكيفية دفعه وســـائر الأمور المتعلقة به، كما تحدد أجور العاملين في الامتحان وكيفية دفعها وذلك بموجب قرار يصدره الوزير»، وهو ما يتناقـــض مع مبدأ مجانية التعليم الذي

نصت عليه المادة ٢ من هذا القانون، والمادة ٢٤ من القانون الأساسي التي ورد فيها «التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة». ما يطرح التساؤل حول الحكمة من هذا الاستثناء والهدف منه في ظل النص على مبدأ مجانية التعليم في القانون الأساسي وقانون التعليم.

نصت الفقرة ٢ من المادة نفسها ٢٩ على أن «يكون لنتائج امتحان (شهادة دراسة الثانوية العامة (قوة الأحكام القضائية الباتة غير القابلة للطعن»، الأمر الذي يترتب عليه تحصين تلك النتائج من الطعن، ومن ثم حرمان الطالب من حقه في مراجعة نتيجة الامتحان.

جاء في المادة رقم «٤٦» (يحظر اختلاط الطلبة من الجنسين في المؤسسات التعليمية بعد سن التاسعة)، كما نصت المادة «٤٧» على أن (تعمل الوزارة على تأنيث مدارس البنات)، فهذه المواد تعمد إلى تنظيم ممارسة الحق في التعليم على أساس التمييز بين الجنسين، على نحو يتعارض مع فلسفة القانون الأساسي وروحه، الذي يتبنى مجموعة من المبادئ، كمنطلقات ومحددات دستورية في التنظيم القانوني لممارسة الحقوق والحريات، أهمها مبدأ المساواة ومبدأ عدم التمييز، وهو ما تشير إليه صراحة المادة الأولى في باب الحقوق والحريات العامة، المادة رقم «٩» التي نصت «الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة». حيث يتضح أن تلك المواد تؤسس إلى ارتباط ممارسة الحق بالتعليم بمعايير تمييزية على أساس الجنس، كما أن إعمالها قد يؤدي إلى تدني مستوى الكفاءة للعاملين فيها في حال اللجوء إلى تعيين من لا تتوافر فيهم الكفاءة العلمية للتدريس، تحت مبرر تأنيث مدارس البنات، ما قد تنجم عنه آثار سلبية على التمتع بذلك الحق وممارسته.[٢٢]

*- قانون الشباب الفلسطيني رقم ٢ لعام ٢٠١١.

جاء إصدار هذا القانون لتنظيم مجموعة من الحقوق الخاصة بفئة الشباب، وتحديد الإجراءات القانونية المتعلقة بإنشاء الهيئات والمراكز الشبابية وكيفية مزاولة أنشطتها. وعلى الرغم من أهمية هذا القانون، فإنه لم يخل أيضاً من بعض الملاحظات، أبرزها:

عدم تبني القانون معياراً محدداً في تعداد الحقوق المكفولة للشباب، على نحو يخالف ما هو متعارف عليه دولياً وفقاً للمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وذلك بالنص في المادة الرابعة منه على الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ثم إيراد مجموعة من الحقوق الأخرى بصورة مستقلة، كالحقوق التعليمية والحقوق الصحية، والحقوق في الحصول على المعلومات والحق في السكن والحق في العمل، مما يطرح حول هذه

الازدواجية في تعداد الحقوق تلك الحقوق، دون وضوح الأساس المعياري في تصنيفها وترتيبها.

ارتهان تمثيل المراكز والهيئات الشبابية في مجلس إدارة صندوق دعم الشباب باختيار وزير الشباب والرياضة، وذلك وفقاً للمادة ١٩ منه، التي جاء في فقرتها الأخيرة بشأن العضوية في هذا الصندوق «يشكل مجلس إدارة الصندوق من تسعة أعضاء وذلك على النحو الآتي: ٨- اثنان من رؤساء مجالس إدارة مؤسسات شبابية يختارهم الوزير ويتم استبدالهم كل سنتين»، فهذه المادة تتجاهل إعمال إحدى أهم الآليات الديمقراطية في التمثيل، وهي الانتخابات التي يمكن عبرها للمراكز الشبابية اختيار من يمثلها في هذا الصندوق، بدلاً من منح هذه الصلاحية للوزير بما يسمح بهيمنته على الصندوق.

يحد القانون في مادته السابعة من حرية المراكز الشبابية في تنفيذ الأنشطة وعقد المؤتمرات وإعداد البرامج مع نظيرتها من المراكز الشبابية الخارجية، وهو ما ينطبق أيضاً على ما يمكن أن تبرمه معها من اتفاقيات، حيث اشترطت هذه المادة لتنفيذ تلك الفعاليات التنسيق المسبق مع وزارة الشباب والرياضة ووفق ما تصدره من ضوابط بهذا الشأن، دون تحديد ماهية ذلك التنسيق والضوابط، إضافة إلى أن المادة ذاتها لم تمنح المراكز الشبابية الاستقلال المالي والإداري استناداً لأحكام القانون، وإنما حسب الأصول، التي لم يجر تحديدها في هذا القانون، وهو ما قد يسمح باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تضعف من استقلالية المراكز الشبابية بحجة عدم مراعاتها للأصول.

*- قانون تنظيم الزكاة رقم ٩ لعام ٢٠٠٨.

يعتبر هذا القانون من القوانين الصادرة على أساس التمييز بسبب الدين، حيث تنطبق أحكامه على المسلمين فقط سواء أكانوا فلسطينيين أو أجانب يعملون في فلسطين، وذلك وفقا للمادة «٣» منه التي نصت على أنه «مع مراعاة عدم الازدواج في دفع الزكاة تجب الزكاة على: أ- كل فلسطيني مسلم يملك داخل فلسطين أو خارجها مالاً تجب فيه الزكاة. ب- كل مسلم غير فلسطيني يعمل في فلسطين أو يقيم فيها ويملك مالاً في فلسطين تجب فيه الزكاة. ...»،[٢٣] فنصوص هذا القانون تسمح بإمكانية إصدار قوانين أخرى تميز بين المواطنين حسب ما يعتنقونه من ديانات، كصدور قانون للجزية في مقابل قانون الزكاة، وهو ما قد يؤدي إلى التفرقة في الحقوق الواجبات بين المواطنين انطلاقاً من مرجعيات دينية، يترتب عليها عدم المساواة فيما يقر من قوانين وتشريعات ناظمة لعلاقة السلطة الفلسطينية بالمواطنين.

*- قانون الشركات التجارية رقم ٧ لعام ٢٠١٢ والقانون المدني رقم ٤ لعام ٢٠١٢.

ينظم قانون الشركات أحد الحقوق الاقتصادية، وهو الحق في تأسيس الشركات، والقانون المدني ينظم الآثار المترتبة على الحق في الشخصية القانونية، والتي بموجبها يمنح الفرد

الحــق في أن تكون له أهلية وجوب وأهلية أداء، والحق في إبرام العقود والتصرفات القانونية،[٢٤] وما يلاحظ على هذه القوانين نص المادة الثانية من قانون الشــركات التي ورد فيها أنه (بما لا يتعارض ومبادئ الشــريعة الإســلامية تسري أحكام هذا القانون على الشــركة التي تحترف ممارســة الأعمال التجاريــة.....)، مع العلم أن مشروع القانون الذي أعده مجموعة من الخبراء والمختصين بالتعاون مع اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي لم يكن يتضمن العبارة الأولى في هذه المادة، بحيث تبدأ المادة «٣» من المشروع بالنص على (تسري أحكام هذا القانون على الشركة التي تحترف ممارســة الأعمال التجارية...) [٢٥]، فتلك المادة في قانون الشركات الصادر في غزة، تعطي لمبادئ الشــريعة الإسلامية الأولوية في التطبيق علــى القانون ذاته دون تحديــد القانون ماهية هــذه المبادئ، أو الإحالة إلــى أي وثيقة قانونية تتضمــن مثل تلك المبــادئ، وهو ما ينطبق على القانــون المدني رقم ٤ لعــام ٢٠١٢، الذي نص فــي مادته الثانية على أنه (إذا لم يجد القاضي نصاً تشريعياً يمكن تطبيقه حكم بمقتضى مبادئ الشــريعة الإســلامية فإذا لم توجد فبمقتضى العرف، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة)، كما أنه وبموجب قانون الشــركات، لا يحق للشركات العاملة في الميدان المالــي اللجوء إلى الاقتراض لتمويل أنشــطتها عبر إصدار الســندات كصكوك مديونية، وذلك لمعارضته مبادئ الشــريعة الإسلامية،[٢٦] وهو ما قد يؤدي أيضاً إلى سن قوانين تنزع المشروعية عن بعض العمليات المالية والمصرفية كالقروض وغيرها، لانتفاء شــرعيتها من الناحية الدينية، الأمر الذي قد يسهم في إرباك المنظومة القانونية والحقوقيــة في المجــال الاقتصــادي والمالي، وتقليص حيز ممارسة الحقوق المرتبطة به.

أما فيما يخص القوانين الأخرى فلم تخلُ من بعض الانتقادات في تنظيمها لبعض المسائل ذات الصلة بالحقوق والحريات، إلا أن هذه الانتقادات تركزت في الواقع حول مدى الحاجة إليها وآليات إصدارها، كقانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان رقم ٣ لعــام ٢٠١٠، الذي أكدت الهيئة مخالفة إصداره لأحكام القانون الأساسي.[٢٧]

لكــن ما يثيــر التســاؤل هو تداعيــات تلك التشــريعات والقوانــين على ممارســة الحقوق والحريــات فــي قطاع غزة؟ وهو ما سيناقشــه المحور الآتي.

المحور الثالث

تداعيات التشريعات الصادرة في قطاع غزة على ممارسة الحقوق والحريات.

تستدعي مقاربة تداعيات التشريعات الصادرة في قطاع غزة على ممارســة الحقوق والحريات، موضعيــاً، تنــاول مــدى توافر البيئــة المواتية لممارستها، خاصةً في ظل الانقسام الذي يشكل بذاته حالةً من التعارض مع قيم حقوق الإنسان ومنظومتها.

يجــد المتتبــع لصيرورة النظام السياســي

الفلسطيني أن أحداث حزيران ٢٠٠٦ لم تكن بداية الانقسام على الساحة الفلسطينية بمعناه السياسي، وإنما جاءت كتمظهرات نوعية لتراكم الكثير من التناقضات التي تتالت منذ تشكيل حركة حماس عام ١٩٨٧ ورفضها الانضواء تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، بمبررات ذات مضمون أيديولوجي وفق ما يعكسه النظام الداخلي لحركة حماس من منطلقات فكرية ورؤية شمولية للحركة الوطنية الفلسطينية، حيث يؤكد النظام الداخلي لحركة حماس في مادته السابعة والعشرين أن موقف الحركة من منظمة التحرير ومن ثم الفصائل المنضوية تحتها هو موقف الأخ من أخيه لحين أن تعود المنظمة إلى تبني الإسلام كمنهج حياة،[٢٨] هذه المنطلقات التي بدت بظاهرها تناقضات ثانوية إلا أنها تجسد عمق الخلاف الأيديولوجي بين حركة حماس ومنظمة التحرير بمختلف فصائلها، والذي أخذ يتصاعد تدريجياً بعد تأسيس السلطة الفلسطينية وفقاً لاتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، التي اعتبرتها حركة حماس تجاوزاً لثوابتها ومنطلقاتها ورؤيتها للصراع، ما ساهم في مزيد من تعميق الخلاف بين الحركة ومنظمة التحرير ومعها السلطة الفلسطينية، الذي بات يتخذ بعداً برامجياً وسياسياً إلى جانب بعده الأيديولوجي.[٢٩]

أدى ذلك إلى التأسيس لبيئة لا يُحترم فيها الاختلاف والتعددية السياسية، ما انعكس سلباً على ممارسة الحقوق والحريات، حيث شاب تجربة السلطة الفلسطينية في ميدان الحكم الديمقراطي العديد من السلبيات،[٣٠] ما ساعد حماس على استثمار هذه البيئة لتحشد من حولها المناصرين وتعزز قوتها الجماهيرية، التي تنامت بعد وصول الخيار السلمي مع إسرائيل إلى طريقه المسدود وفقدان الجماهير الفلسطينية الأمل بدولة ذات سيادة، عبر إستراتيجية التفاوض التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية، فجاء اندلاع الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، لتتمكن فيها حركة حماس من تكريس وجودها جماهيرياً وعسكرياً، لاسيما في ظل ضعف السلطة ومؤسساتها بفعل الفساد وظاهرة الفلتان الأمني وغياب رؤية إستراتيجية للنظام السياسي القائم والقوة المهيمنة عليه،[٣١] وهو ما ترتب عليه دخول هذا النظام في أزمة بنيوية شاملة جرى تفسيرها من قبل حركة حماس باعتبارها تشكل نهاية أوسلو والتزاماتها، وهو ما تم توظيفه من قبل حركة حماس، كمبرر لمشاركتها اللاحقة في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني ٢٠٠٦ والتي حصلت فيها على أغلبية مقاعد المؤسسة التشريعية في السلطة الفلسطينية،[٣٢] لتنتقل حركة حماس من كونها حزباً معارضاً إلى حزب السلطة، الأمر الذي أنتج معه بعد توليها الحكم حالة من التنافس والصراع على السلطة، انتهت بسيطرة حركة حماس عسكرياً على السلطة الفلسطينية ومؤسساتها في قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧، ليتخذ الانقسام الفلسطيني أبعاداً مؤسساتية ومجتمعية، بعد أن أصبحت حركة حماس فعلياً تمثل سلطة الحكم في قطاع غزة بمؤسسات

تشـــريعية وتنفيذية وقضائية موازية لمؤسســـات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، على نحو جرى فيه اللجوء إلى إصدار التشـــريعات كأداة لإضفاء المشروعية على ممارسة هذه المؤسسات صلاحياتها، وإعادة إنتاج الهيمنة على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة.

ولعل التســـاؤل المطروح هو: إلى أي حد في ظل هذه البيئة التشريعية الانقسامية يمكن إعمال الحقوق والحريات في قطاع غزة وممارستها؟

تشير العديد من الدراسات والتقارير، في إطار الإجابة عن هذا التساؤل، بما فيها الصادرة عن المراكز والمؤسســـات الحقوقية إلى تدني مستوى الحقوق والحريات وتراجعهـــا، بفعل العديد من ممارســـات أجهزة ومؤسسات الحكم في قطاع غزة والتي شملت:

- الاعتداء على المؤسسات الأهلية والمحلية والقائمين عليهـــا واعتقالهـــم وإغلاق الكثير منهـــا ومنعها من ممارسة نشـــاطها ومصادرة محتوياتها، حتى باتت هذه الإجراءات تمارس بشـــكل يومي وطالت أحياناً مؤسسات ليست لها علاقة بأطراف الانقسام، خاصة المؤسسات التي تقوم بمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في قطاع غزة ورصدها.[٣٣]
- الاعتداء على التظاهرات والاحتجاجات السلمية بحجة عدم الحصول على ترخيص من الجهات المعنية.
- منع أي فعاليات أو ممارسة أي أنشطة سياسية تُوجّه لانتقاد الحكومة المقالة وأداء مؤسســـاتها في قطاع غزة.
- اعتقال بعض الصحافيـــين ومصادرة أدواتهم أثناء القيام بمهامهم الصحافية.
- إغلاق بعض المؤسسات الصحافية ومنع توزيع بعض الصحف في قطاع غزة بدوافع سياسية.[٣٤]
- اعتقال العديد مـــن المواطنين بتهمة التخابر مع رام الله (الســـلطة الوطنية) ومحاكمتهم قضائياً في ظل غياب أي مسوغات قانونية تجرم هذا الفعل.[٣٥]
- اســـتهداف بعض المؤسســـات الإعلاميـــة واعتقال العاملين فيها دون مبرر قانوني.
- فرض ســـيطرة بعـــض أجهزة الحكومـــة المقالة في غزة على عدد من المؤسســـات الأكاديمية والجامعية والتدخل في شؤونها الإدارية وإجراء تغييرات تعسفية في مجالسها الإدارية.
- محاكمة بعض المدنيين أمام القضاء العسكري دون توافر شروط ومعايير المحاكمة العادلة.
- تنفيذ العديد من أحكام الإعدام دون الالتزام بنصوص القوانين ذات الصلة.[٣٦]

وقـــد تـــلازم مع ذلـــك العديد مـــن محاولات التضييق علـــى الحريات الخاصة بالمواطنين من خـــلال ما تقوم به المؤسســـات والأجهزة الأمنية من ممارسات في غزة، كحملة «حماية الفضيلة» لمراعاة ضوابط الشـــريعة الإسلامية في أسلوب الاستجمام على شواطئ غزة والتي أطلقتها وزارة الأوقاف والشـــؤون الدينية منذ العام ٢٠٠٩،[٣٧] وإغـــلاق العديد مـــن المرافق الســـياحية بحجة مخالفتهـــا قرار الحكومة الصـــادر عام ٢٠١٠ بمنع النســـاء من تدخين النرجيلـــة في المقاهي والأماكـــن العامة، وتوجيه العديـــد من الأوامر الشفوية في مختلف المؤسسات العامة والخاصة

والتعليمية للنســـاء وأمرهن بارتداء الحجاب،[٣٨] ومنع بعض المحاميات من الترافع أمام المحاكم تحت مســـوغ مخالفـــة اللائحة الصـــادرة عن مجلس الوزراء في ٢٠١٠/٦/٩ بشـــأن الآداب العامة والتي تفرض على المحاميات غطاء الرأس ولبس الجلباب فـــي المحاكم وأثناء المرافعات،[٣٩] كذلك حملة حلق الرأس التي تســـتهدف الشباب وتحديد اللباس الشـــخصي، والتعنيف اللفظي تجاه بعـــض النســـاء بحجة التبـــرج ومخالفة عـــادات وتقاليد المجتمـــع، ومنع عرض الملابس النســـائية أمام المحال التجارية،[٤٠] وهو ما ينذر بتصعيد الممارسات التي تستهدف التضييق على المســـاحات الخاصة للمواطنـــين ويهدد منظومة حقوق الإنسان، تحت ذريعة مخالفاتها للإسلام وتقاليد المجتمع الفلســـطيني، وذلك عبر اللجوء إلى إصدار تشـــريعات وســـن قوانين تعمل على تعميـــم رؤية ومنظور حركة حماس لهذه الحقوق والحريـــات، لتصبـــح هي الإطار العـــام الناظم لممارستها والمحدد لمدى مشروعيتها في المجتمع الفلســـطيني، ولعـــل ما يؤكد مثل هـــذا الطرح قيام المجلس التشريعي في غزة بمناقشة قانون العقوبات، الذي وجهت إليه العديد من الانتقادات من قبل مؤسسات حقوقية كونه يعكس وجهة نظر شريحة معينة من المجتمع الفلسطيني،[٤١] كما أن ذلـــك القانون لم يحظ بتأييـــد كافة أعضاء كتلة التغيير والإصلاح في غزة.[٤٢]

الخاتمة

يتضح من خلال ما ورد في هذه الدراسة أن إقـــرار هذا العدد مـــن القوانين من قبل المجلس التشـــريعي في غزة منذ العـــام ٢٠٠٨، في ظل غياب مـــا يفيد بمدى الحاجـــة الفعلية لإصدار هذا الكم مـــن الأعمال التشـــريعية والقانونية، يعكس مجموعة من الدلالات السياسية، أبرزها الاتجـــاه نحو خلق واقع قانونـــي جديد في غزة مغاير للواقـــع القانوني والقوانـــين المعمول بها في الضفة الغربية، ما يشـــكل عبئاً جديداً على المصالحة والوحدة الوطنية بمضامينها القانونية والمؤسساتية، وهو ما ينطبق أيضاً على ما يصدر من تشـــريعات في الضفة الغربية، حيث يتضح توجه الأطراف المنقسمة نحو إعادة إنتاج الهيمنة على المجتمع الفلســـطيني باســـتخدام الأدوات القانونية والتشريعية والقضائية، لكن ما يلاحظ أن العديـــد من التشـــريعات الصـــادرة في غزة أخذت صبغة دينية – إسلاموية، كقانون الزكاة وقانون التعليم الذي يحظر الجمع بين الجنسين في المدارس بعد ســـن التاسعة، ويمنع المدرسين من العمل في حقل تدريس الإناث، بالإضافة إلى تشجيعه على أسلمة الحيز العام الثقافي للطلاب في المدارس، وغيرها من القوانين التي نصت على مبادئ الشـــريعة الإسلامية كمصدر رئيس لها، علـــى الرغم من أن هذه المبادئ تعتبر محل جدل وخلاف فقهي لم يحســـم بعد، ما يفسح المجال أمام تعدد التفســـيرات والاجتهـــادات، وتراجع مساحة ممارسة الحقوق والحريات.

بـــات من الضروري، في ظـــل ما يصدر من تشـــريعات ســـواء في غـــزة أو الضفـــة، إعادة النظر في هذه التشـــريعات على نحو يسهم في توحيد المنظومة التشريعية القانونية في أراضي الســـلطة الفلســـطينية، وبما ينسجم مع أحكام القانون الأساســـي والنظام الداخلي للمجلس، ويقود إلى تعزيز قيـــم المواطنة وضمان احترام حقوق الإنســـان، وهو ما يرتبط بإنهاء الانقسام السياسي والمؤسســـي وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

هوامش

١. انظر، رجا بهلول، مبادئ أساسية في صياغة الدساتير والحكم الدستوري، إصدار مؤسسة فريدرش ناومان – مكتب عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص: ١٤.

٢. وفي هذا الصدد يشير حسين أبو هنود، إلى أن النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني المقر، عام ١٩٩٧، شكل المرجعية القانونية في تنظيم عمل المجلس وممارسة صلاحياته التشريعية، خاصةً في الفترة التي سبقت إصدار القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، راجع، حسين أبو هنود، تقرير حول التشريعات وآليات سنّها في السلطة الوطنية الفلسطينية «دراسة تحليلية، إصدار الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، سلسلة تقارير «٣»، دون تاريخ، ص: ٦٤.

٣. نصت الفقرة الثانية من المادة «٤٧» في القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣، على أنه» بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون يتولى المجلس التشريعي مهامه التشريعية والرقابية على الوجه المبين في نظامه الداخلي».

٤. جاء في المادة «٥٦» من القانون الأساسي «لكل عضو من أعضاء المجلس الحق في... ٢- اقتراح القوانين، وكل اقتراح تم رفضه لا يجوز إعادة تقديمه في دورة الانعقاد السنوي نفسها».

٥. ورد في المادة (٦٩) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي «يتم إقرار مشاريع القوانين بالأغلبية المطلقة (ما لم ينص على خلاف ذلك)، وقد عرّفت المادة من هذا النظام الأغلبية المطلقة بأنها» أكثرية (نصف + واحد) لعدد أعضاء المجلس الحاضرين عند أخذ الرأي (التصويت).

٦. وهو ما أكدته المادة «١٨» من النظام الداخلي للمجلس التشريعي التي نصت على أنه» يشترط لصحة انعقاد المجلس حضور الأغلبية المطلقة للمجلس وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وذلك في غير الحالات التي يشترط فيها أغلبية خاصة. فإذا تبين عند حلول موعد الاجتماع عدم اكتمال هذا النصاب يؤخر الرئيس افتتاح الجلسة نصف ساعة، فإذا لم يكتمل النصاب بعد ذلك يؤجل الرئيس الجلسة إلى موعد لاحق لا يتجاوز أسبوعاً من ذلك التاريخ»، كما عرفت المادة الأولى من هذا النظام الأغلبية المطلقة للمجلس بأنها «أكثرية (نصف + واحد) لكل عدد أعضاء المجلس».

٧. نصت المادة «٤١» من القانون الأساسي على أنه «١- يصدر رئيس السلطة الوطنية القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي الفلسطيني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالتها إليه، وله أن يعيدها إلى المجلس خلال ذات الأجل مشفوعة بملاحظاته وأسباب اعتراضه وإلا اعتبرت مصدرةً وتنشر فوراً في الجريدة الرسمية. ٢- إذا رد رئيس السلطة الوطنية مشروع القانون إلى المجلس التشريعي وفقاً للأجل والشروط الواردة في الفقرة السابقة تعاد مناقشته ثانية في المجلس التشريعي، فإذا أقره ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه اعتبر قانوناً وينشر فوراً في الجريدة الرسمية».

٨. كما تؤكد كتلة التغيير والإصلاح، أن هذه القوانين والتشريعات أعدّت في شكل مشروعات من قبل المجلس التشريعي السابق، انظر، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، العملية التشريعية والرقابة البرلمانية خلال فترة الانقسام الفلسطيني – من حزيران ٢٠٠٧ حتى آب ٢٠١٢، إعداد وحدة تطوير الديمقراطية بالمركز، سلسلة تقارير خاصة ٢٠١٢، ص: ١٤.

٩. لمزيد من الإيضاح حول عدد كتلة التغيير والإصلاح وتوزيعهم الجغرافي، راجع، المجلس التشريعي الفلسطيني، معلومات إحصائية حول نواب المجلس التشريعي، منشورة على الرابط الإلكتروني:
http://www.pal-plc.org/index.php/2010-10-18-06-07-27-27-18-06-07-2010/57-55-08-29-07-2010/33.html

١٠. حول هذا الموضوع، راجع، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، العملية التشريعية والرقابة البرلمانية خلال فترة الانقسام الفلسطيني– من حزيران ٢٠٠٧ حتى آب ٢٠١٢، مرجع سابق، ص:١٤.

١١. انظر، ديوان الفتوى والتشريع – غزة، الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، الأعداد الصادرة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١٢. راجع، ديوان الفتوى والتشريع – غزة، الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، الأعداد الصادرة ما بعد عام ٢٠٠٩.

١٣. راجع، سامي جبارين وآخرون، قراءة قانونية في: مدى قانونية توكيلات النواب الأسرى لزملائهم في كتلة التغيير والإصلاح في الشؤون المتصلة بالعمل البرلماني، والقرارات بقوانين الصادرة عن الرئيس وفقاً لحالات الضرورة، إصدار المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، مؤسسة مفتاح رام الله، سلسلة إصدارات «٣»، الطبعة الأولى – ٢٠٠٨، ص ٢٥ وما بعدها.

١٤. لمزيد من الإيضاح حول هذا الموضوع، انظر، سامي جبارين وآخرون، المرجع السابق، ٣٠-٣٢.

١٥. راجع، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، العملية التشريعية

والرقابة البرلمانية خلال فترة الانقسام الفلسطيني – من حزيران ٢٠٠٧ حتى آب ٢٠١٢، مرجع سابق، ص:٣٣.

١٦. جاء في المادة «٤٦» من القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣» يساعد مجلس الوزراء الرئيس في أداء مهامه وممارسة سلطاته على الوجه المبين في هذا القانون الأساسي».

١٧. وفي هذا الصدد يشير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أن إصدار مجلس الوزراء القوانين في غزة استناداً لأحكام المادة «٤٦» من القانون الأساسي يعد بمثابة تجن على هذا القانون، راجع، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ورقة موقف: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يتحفظ على كل التشريعات الصادرة في ظل الانقسام، والصادرة عن المركز بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٢، وهو الموقف الذي تبنته، أيضاً، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، لمزيد من الإيضاح، انظر بيانات الهيئة ومواقفها تجاه ما يصدر من تشريعات، الرابط الإلكتروني :

http://www.ichr.ps/ar/14/?d=2010.

١٨. راجع، سامي جبارين وآخرون، قراءة قانونية في: مدى قانونية توكيلات النواب الأسرى لزملائهم في كتلة التغيير والإصلاح في الشؤون المتصلة بالعمل البرلماني، والقرارات بقوانين الصادرة عن الرئيس وفقاً لحالات الضرورة، مرجع سابق، ص:٣١.

١٩. انظر، رجا بهلول، مبادئ أساسية في صياغة الدساتير والحكم الدستوري، مرجع سابق، ص:١٤–١٥

٢٠. راجع، ديما أحمد صالح، دور الدستور في حماية حقوق الإنسان «مقارنة بين الدستور المصري ومشروع الدستور الفلسطيني والقانون الأساسي»، برنامج الدراسات العليا في الديمقراطية وحقوق الإنسان – جامعة بير زيت، منشورة على الرابط الإلكتروني:

http://www.freewebs.com/plhr/DIMA.doc

٢١. لمزيد من الإيضاح حول ما صدر من قوانين في غزة بعد العام ٢٠٠٨، انظر، عبد القادر جرادة، الولاية القضائية الفلسطينية: الواقع وآفاق ملاحقة المجرمين الدوليين، دراسة مقدمة لمؤسسة الضمير لحقوق الإنسان – غزة، كانون الثاني ٢٠١٣، ص:١٨ وما بعدها.

٢٢. لمزيد من الإيضاح حول الانتقادات والملاحظات على قانون التعليم الصادر عن المجلس التشريعي في غزة، انظر، عدنان الحجار، ورقة عمل حول رؤية منظمات المجتمع المدني لقانون التعليم رقم ١ لعام ٢٠١٣، إصدار مركز الميزان لحقوق الإنسان، منشورة على الرابط الإلكتروني:

http://www.mezan.org/upload/16833.pdf

٢٣. راجع، ديوان الفتوى والتشريع، قانون الزكاة رقم ٩ لعام ٢٠٠٨، منشور على الرابط الإلكتروني:

http://www.dft.gov.ps/index.php?option=com_dataentry&pid=5&des_id=1239

٢٤. وفي هذا الصدد يؤكد أ.د. موسى أبو ملوح، عميد كلية القانون والممارسة القضائية في جامعة فلسطين، أن القانون المدني يرتبط بالحقوق والحريات من زاوية تنظيمه للتصرفات والتعاقدات المترتبة على الحق في اكتساب الشخصية القانونية، سواء تعلق الأمر بالشخصيات الطبيعية أو الاعتبارية، مقابلة أجريت معه في ٢٠١٣/٥/٣٠.

٢٥. راجع مشروع قانون الشركات لعام ٢٠٠٨، منشور على الرابط الإلكتروني:

http://www.almustakbal.org/pubs/Companies_Law_Draft_2220%Dec_08.pdf

٢٦. انظر، ديوان الفتوى والتشريع – غزة، الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، العدد ٥٨، شباط ٢٠١٣، ص: ٦٥ وما بعدها.

٢٧. هناك في الهيئة المستقلة من يعتبر أن إصدار هذا القانون جاء في سياق الثأر من الهيئة لما تقوم به من رصد وتوثيق لانتهاكات أجهزة ومؤسسات الحكومة المقالة في غزة لحقوق الإنسان والحريات العامة، لمزيد من الإيضاح حول هذا الموضوع، راجع، مصطفى إبراهيم، حماس: الثأر من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مقالة منشورة على الرابط الإلكتروني:

http://mustaf2.wordpress.com/201027/08/.

، كما يمكن الرجوع إلى بيانات الهيئة وموقفها تجاه عملية إصدار ذلك القانون على الرابط الالكتروني الآتي:

http://www.ichr.ps/ar

٢٨. انظر، حركة المقاومة الإسلامية حماس، «الميثاق»، إصدار الحركة في ١٩٨٨/٨/١٨، دون ناشر وطبعة، ص: ٧.

٢٩. راجع، خالد الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص:١٣٥ وما بعدها.

٣٠. انظر، مركز غزة للحقوق والقانون، واقع وآفاق الإصلاح في السلطة الفلسطينية، إصدار المركز، دون طبعة، ٢٠٠٤، ص: ١٥ وما بعدها.

٣١. راجع، جهاد أبو حرب، أحمد أبو دية، الخروج من أزمة النظام السياسي الفلسطيني، أمان – الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية، سلسلة تقارير رام الله، دون طبعة، كانون الثاني ٢٠٠٦، ص: ٢ وما بعدها.

٣٢. انظر، ماجد كيالي، الحسابات السياسية للانتخابات التشريعية، منشور على الرابط الإلكتروني:

http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=46

٣٣. راجع، حماس تغلق بعض المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، منشور على الرابط الإلكتروني:

http://www.elaph.com/Web/news/2010567170/6/.html

٣٤. انظر، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، واقع الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٨، سلسلة تقارير خاصة رقم ٦٥، إصدار الهيئة، كانون الأول – ٢٠٠٨، ص:٤٦ وما بعدها، كما يمكن الرجوع الى تقرير انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٢٠١١، منشور على الرابط الإلكتروني:

http://www.madacenter.org/report.php?lang=2&id=1138&category_id=5&year=

٣٥. انظر، عبد القادر جرادة، الولاية القضائية الفلسطينية : الواقع وآفاق ملاحقة المجرمين الدوليين، مرجع سابق.

٣٦. انظر تقرير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان حول تنفيذ أحكام الإعدام في قطاع غزة، منشور على الرابط الإلكتروني:

http://www.anhri.net/?tag=%D8%B9%D982%%D988%%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D985%

٣٧. تقرير إخباري، حماس تطلق حملة (نعم للفضيلة) لفرض التعاليم الإسلامية في غزة، منشور على الرابط الإلكتروني:

http://arabic.peopledaily.com.cn/316626710860/.html

٣٨. انظر ، ماجد الشيخ، حين تختزل الأسلمة بالجلباب والحجاب، مقالة منشورة على الرابط الإلكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=183610

٣٩. راجع رائد لافي، إمارة إسلامية تطل برأسها في غزة، منشور على الرابط الإلكتروني:

http://layal.al-akhbar.com/node/77462

٤٠ – انظر، المرجع السابق.

٤١ – انظر، وكالة معا الإخبارية، قوى ومنظمات أهلية مشروع قانون العقوبات بغزة إصدار جديد لتكريس الانقسام، منشور على الرابط الإلكتروني:

http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=596232

٤٢ – راجع، فتحي صباح، جريدة الحياة اللندنية، جدل داخل حماس حول مشروع قانون العقوبات، منشور على الرابط الإلكتروني:

http://www.inewsarabia.com/16/%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D984-%%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D984-%%D8%AD%D985% %D8%A7%D8%B3-%D8%AD%D988% %D984-%%D985% %D8%B3%D988% %D8%AF%D8%A9-%D982%%D8%A7%D986%%D988%%D986-%%D984%%D984%%D8%B9%D982%%D988%%D8%A8%D8%A7%D8%AA.htm

منظمة التحرير الفلسطينية
مقاربة بين البدايات والمسار

عبد الغني سلامة *

لم يكن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، في ربيع العام ١٩٦٤، حدثاً عادياً، فلم تكن المنظمة الوليدة مجرد هيئة سياسية كعشرات الفصائل والأحزاب والتشكيلات السياسية الأخرى التي عرفتها المنطقة في ذلك الزمان؛ بل كانت حدثاً تاريخياً بامتياز، يمكن استخدامه كمعيار لتقسيم التاريخ الفلسطيني المعاصر: أي التأريخ لما قبل إنشاء المنظمة وبعده. وقد كان لتأسيسها أهمية إستراتيجية لأنها تركت تأثيرا بيّناً على كافة الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، ذلك التأثير الذي غير مجرى التاريخ، وخلق واقعاً جديداً بكل ما للكلمة من معنى.

نظرَ كل طرفٍ، في تلك الآونة، إلى تأسيس المنظمة من زاويته الخاصة، فرآها بمنظور مختلف: الزعيم عبد الناصر أراد من خلالها الرد على خطوة إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن، وأن تصبح الأداة السياسية التي تعبّر عن طموح الفلسطينيين في التحرير، وأن تكون أحد أهم منجزاته .. جامعة الدول العربية أرادت أن تغطّي النقص الحاصل في تمثيل فلسطين في الجامعة بعد غياب أحمد حلمي عبد الباقي، وفشل مشروع حكومة عموم فلسطين، الأنظمة العربية أرادت التخلص من العبء الأخلاقي والسياسي لقضية فلسطين، من خلال تصدير المشكلة للفلسطينيين وحصرها بهم، وبعض الأنظمة الأخرى أرادت مراقبة الحراك الشعبي الفلسطيني واحتواءه، وضبط إيقاعه والسيطرة عليه، سورية والعراق أرادتا اختراق الكيان الجديد، وتكريس

* كاتب و باحث في الشؤون الفلسطينية.

الوصاية على التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني، ومواجهة المد الناصري من خلاله.

اعتبر الملك الحسين بن طلال تأسيسها تدخلاً في الشأن الأردني؛ وتقويضاً للسياسة الأردنية القائمة منذ مؤتمر أريحا، باعتبار أن الضفة الغربية (بما فيها القدس) تحت السيادة الهاشمية، وبالتالي فإن الفلسطينيين مواطنون أردنيون، وقد عبَّر الملك عن مخاوفه من ضياع تمثيله لهم ولأراضيهم لصالح كيان جديد. لذلك وتجنباً لحضوره، سافر إلى العقبة قبل يوم من افتتاح المؤتمر الفلسطيني الأول الذي سيعلن ميلاد المنظمة، ولم يحضره إلا بعد أن أخذ تطمينات وضمانات من الشقيري بأن تمثيل المملكة للضفة والقدس لن يتأثر.

اعتبرت الأحزاب القومية المنظمة استمراراً للفكر القُطْري ونهج التجزئة الاستعماري. الفصائل الثورية بما فيها «فتح» رأت أن تأسيس المنظمة تكريس لسياسة الاحتواء والوصاية العربية التي طالما رفضتها، واعتبرتها مؤامرة على القضية الفلسطينية. أطراف أخرى اعتبرتها أداة هزيلة في يد عبد الناصر. أحزاب الإسلام السياسي اعتبرتها أداة لتغييب البُعد الإسلامي للقضية الفلسطينية، وتهميشاً لدور العالم الإسلامي، حزب التحرير وفي بيان أصدره في السنة نفسها اعتبرها أداة سياسية صنعتها أميركا لتمرير مشروع الاعتراف بإسرائيل، وفرض الحلول الاستسلامية باسم ممثلي الشعب الفلسطيني.

أما مؤسس المنظمة المحامي أحمد الشقيري، والذي كان يعمل ممثلاً للسعودية في الأمم المتحدة، فقد كانت في ذهنه أشياء أخرى مختلفة تماماً: أراد أن يصبح للفلسطينيين كيان سياسي يمثلهم، ويعبر عن قضيتهم، ويمكّنهم من أخذ زمام المبادرة، لإبراز هويتهم السياسية التي رأى أنها تواجه خطر الانسحاق والذوبان... معتبراً أن النضال الفلسطيني هو الذي سيحمي هذه المنظمة من التدخلات الخارجية، وسيبدد كل المخاوف التي تدور في ذهن القوى الوطنية والثورية فيما يخص موضوع الاحتواء والوصاية.

أُقر النظام الأساسي و«الميثاق القومي الفلسطيني» في المؤتمر التأسيسي الذي عُقد في القدس في ٢٨ أيار ١٩٦٤، والذي جاء معبّراً عن النهج العروبي السائد حينها، وتم انتخاب لجنة تنفيذية برئاسة الشقيري، الذي اعتمد الكفاح السياسي الدبلوماسي، بالنظر إلى طبيعة شخصيته وخلفيته السياسية... ولكن بعد أقل من ثلاث سنوات حدثت نكسة حزيران، ومعها تغيرت معطيات المرحلة.. وتغير اللاعبون، وبدأت حقبة مختلفة من التاريخ الفلسطيني.

كانت مجموعات نشطة من الشباب والفصائل الفلسطينية الصغيرة، قبل تأسيس المنظمة بسنوات، تتلاقى وتتجمع على فكرة البدء بممارسة الكفاح المسلح، وتنتظر اللحظة المناسبة للإعلان عن انطلاقة الثورة الفلسطينية، من خلال تنظيم سياسي يغلّب الجانب الحركي الثوري على الأيديولوجي .. والذي سيعرف بحركة فتح.

كانت حركة فتح، في تلك الأثناء، تراقب بحذر خطوات تأسيس المنظمة، وتقرأ بتمعن بنود الميثاق

القومي، وقد رأت حينها أن منظمة التحرير تشكل عقبة أمـام نهجها الثوري، وأنها بسـبب طابعها الرسـمي المختلف عن طابع «فتح» الجماهيري قد تكون مجرد أداة بيد الأنظمة العربية ستستخدمها لضبـط العمل الفدائي وتقييده، أو غطاءً لتسـويق مخططات تصفية القضية الفلسـطينية. إلى جانب تلك الهواجس، ومع أن الحركة لم تكن تولي حينها مسـألة السيادة الإقليمية والسلطة السياسية على الأرض الاهتمام اللازم، (والتي ستصبح فيما بعد أهم الأهداف المرحلية)، فقد قرأت «فتح» باستغراب بعـض بنود الميثاق القومي التي رأت أنها تتناقض مع التطلعـات الوطنية، مثل البند الذي ينص على أن المنظمـة «لا تمـارس أي سـيادة إقليمية على الضفـة الغربية في المملكة الأردنية الهاشـمية ولا قطاع غزة». [1]

ومن التحفظات التي وضعتها «فتح» على الميثاق القومـي خلـوّه من أي نص يدعو إلى الاسـتقلال الفلسطيني، أو يفصح عن أن شعب فلسطين عازم علـى بناء كيان خاص بـه، وأن الميثاق لم يتضمن كلمة كيان فلسطيني، وأغفل في مقدمته ومواده ذكر النتائج التي ترتبت على عدم قيام دولة فلسـطينية مسـتقلة في العام ١٩٤٨. كما انتقدت غلبة النَّفَس العروبي القومي على الميثاق، وتجاهُله الخصوصية الوطنية الفلسطينية، وغياب الروح الثورية القتالية عنه.

على الرغـم من تحفظات «فتـح» على المنظمة وميثاقهـا ونهجها وقيادتهـا، فإنها لم تعادها، بل سـعت للدخول إليها، واستخدامها منبراً للمطالبة بالحقوق الفلسطينية، مستفيدةً من تنامي شعبيتها ومكانتها التي اكتسبتها بسبب ممارستها الكفاح المسـلح، بـل إنهـا لم تكتـف بدخولهـا الفعلي، وسيطرتها شبه الكاملة (مع بقية الفصائل الفدائية وحملـة البنادق) علـى المجلس الوطنـي واللجنة التنفيذيـة، فقد انتهى بها المطاف في العام ١٩٦٨ إلى تغيير الميثاق القومي واستبداله بالميثاق الوطني الفلسطيني، بمضامينه الثورية والوطنية الجديدة. وبذلك؛ يمكن القـول إن مرحلة جديدة من التاريخ الفلسطيني قد بدأت، بسمات وخصائص مختلفة.

سمات مرحلة التكوين

كان الخطر الأكبر الذي يتهدد الشعب والقضية، عندما تأسست منظمة التحرير، هو مؤامرات الدمج والتوطين وطمـس الهوية الوطنيـة، وكان النظام العالمـي ثنائي القطبية حينها، ينطوي على قدر من التوازن يمنح حركات التحرر بعض عناصر القوة، ويمكّنها من بناء تحالفات دولية وإقليمية، ولم تكن موازيـن القوى مختلـة بالكامل كما هي الآن. كما أن النظام العربي في ذاك الوقت كان أشد تماسكاً وأكثر فاعليةً.

كان مـن المتوقع (وربما الحتمـي)، أمام هذه المعطيات، بروز كيان سياسـي فلسطيني، والذي سيعرف لاحقاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، وكان من الطبيعـي أن تركز المنظمة نضالها في البداية علـى انتزاع اعتـراف عربي ودولي بهـا، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وهكذا، وبعد أن كان لهـا ما أرادت في العام ١٩٧٤؛ دخلت منظمة

التحرير بعد ذلك محطات تاريخية عديدة، أدت بها إلى إحداث سلسلة من التحولات المهمة في نهجها وخطابها وبرنامجها السياسي.

ولما كان البرنامج النضالي والخطاب السياسي لمنظمة التحرير (وأي منظمة أخرى) يأتي انعكاساً للواقع السياسي ومعطياته في كل لحظة تاريخية، فإن فهم هذا الواقع والظروف المحيطة به، والمقاربة بين ظروف ومعطيات الأمس واليوم، يُعدان شرطين أساسيين لفهم طبيعة هذه التحولات وأسبابها؛ على سبيل التوضيح، عندما تأسست المنظمة كانت تحيط بها جملة من الظروف والمعطيات التي فرضت نفسها على خطها السياسي، أما اليوم فإننا أمام واقع جديد ومختلف كلياً: الشعب الفلسطيني الذي كاد بعد النكبة يتحول إلى جموع لاجئين تضاعف عدده سبع مرات، وصارت له ثورة مسلحة، وبعد أن كان مغيَّباً صار له كيان سياسي معترف به، وهذا الكيان بات من الحقائق الثابتة على الخارطة السياسية الدولية. منظمة التحرير بكوادرها وقياداتها التي كانت في المنفى تخضع لديكتاتورية الجغرافيا السياسية صارت في قلب الوطن، ولكن بسلطة وطنية تخضع للاحتلال. قيام دولة فلسطينية بعد أن كان مستحيلاً ترسخ كشرط أساسي لإحلال السلام ـ حتى اليمين الإسرائيلي سلَّم بهذه الحقيقة ـ وقد صدرت قرارات دولية بهذا الشأن. ومن البديهي أن مثل هذه المنجزات لم تكن لتتحقق لولا ممارسة العمل المسلح، ولولا الصمود البطولي للشعب الفلسطيني فوق أرضه وفي المنافي. فصائل المنظمة التي كانت في البدايات تركز على الكفاح المسلح، وتهمل وأحياناً وتستخف باستهانة سافرة بالعمل السياسي، صارت اليوم تركز على الكفاح الشعبي والمقاومة المدنية، وتولي الأهمية الأكبر للعمل السياسي والدبلوماسي.

يُعد أهم وأخطر تغير طرأ على المستوى الداخلي هو حصول الانقسام، ونشوء كيانين آخذين في الانفصال أكثر فأكثر، هذا الانقسام لم يكن جغرافياً فحسب، بل صار سياسياً بخطابين وموقفين مختلفين، ما يهدد وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، ويقوّض الإنجازات الوطنية التي تراكمت عبر عقود، ويشوه صورة النضال الفلسطيني.

يمكن القول، أيضاً، إن الواقع العربي تغير كلياً؛ فالضفة الغربية كانت تحت الحكم الأردني، والآن خرجت تماماً من دائرة الأطماع الأردنية. عبد الناصر وثورته أصبحا من التاريخ، والخطاب العربي الرسمي تحول جذرياً، وقرر العرب أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب مع إسرائيل، ومصر خرجت من دائرة الصراع العسكري مع إسرائيل، والعراق وقع في القبضة الأميركية، وحصل الربيع العربي وجاءت للحكم أنظمة متفاهمة مع أميركا.

تضاعف عدد اليهود، على المستوى الإسرائيلي، نحو عشر مرات، إلا أن سياسة إسرائيل تجاه «السكان» الفلسطينيين تغيرت جذرياً مع بداية التسعينيات، أي بعد أن سقطت فكرة طردهم للخارج، وفشلت محاولات ضمهم للداخل وهضْمهم داخل المجتمع الإسرائيلي، وعجزت عن لجمهم أو إسكات صوتهم. كما أن خطر القنبلة الديموغرافية

صار أكثر وضوحاً، وتعمق المأزق الإسرائيلي فيما يخص سياستها تجاه الفلسطينيين؛ فلا هي قادرة على الحفاظ على الهوية اليهودية لإسرائيل، ولا هي قادرة على الحفاظ على صورتها الديمقراطية أمام الغرب (بسبب سياساتها القمعية والعنصرية)، ولا هي متقبلة حقيقة وجود الفلسطينيين، ولا فكرة التعايش معهم. وبعد أن كانت تعتبر الفلسطينيين مجرد سكان «مشاغبين» اعترفت أخيراً بوجودهم كشعب له حقوق وطنية، وبعد أن كانت ترفض الاعتراف بالمنظمة وتقصف مقراتها وتغتال قادتها؛ ها هي الآن تتعامل مع السلطة الوطنية وتجري معها مفاوضات مباشرة.

كانت أميركا، أيضاً، تحظر على أي موظف في الخارجية الأميركية مجرد الحديث مع أي كادر من منظمة التحرير، وكانت تتجنب التلفظ بمصطلح الشعب الفلسطيني، وترفض الاعتراف بوجوده، ناهيك عن الاعتراف بمنظمة تمثله، إلا أنها بعد أن بدأت الحوار مع المنظمة (١٩٨٩)، أخذت تطرح لأول مرة مصطلح دولة فلسطينية (٢٠٠١)، وها هي الآن تتبنى رسمياً مبدأ حل الدولتين. والوضع نفسه ينطبق على الاتحاد الأوروبي (مع اختلاف التدرج التاريخي).

فلسطين التي كانت غائبة تماماً عن مؤتمر يالطا، وكاد النظام الدولي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية يسحقها، ها هي اليوم دولة «عضو مراقب» في الأمم المتحدة، وتعترف بها غالبية دول العالم، وتتبادل معها السفارات.

يُعد فهْم تلك المتغيرات واستيعابها، مسألة بالغة الأهمية، بل هي الخطوة التي يجب أن تسبق أي عملية لوضع إستراتيجية فلسطينية جديدة، أو تبني خط سياسي جديد؛ فما لم تؤخذ هذه الحقائق وغيرها بالحسبان، فإن احتمالات الفشل والدوران في حلقة مفرغة ستكون هي المرجحة، خاصة أن بعض الفصائل ما زالت في خطابها السياسي تعيد إنتاج اللغة نفسها التي سادت قبل عقود من الزمن، وبالمفردات نفسها، دون أن تمحص في ما بقي منها صالحاً في الظروف الجديدة وما عفا عليه الزمن. كما لو أنها قد أغلقت عيونها عن رؤية ما استجد من وقائع على الأرض في نصف قرن من الزمان.

ومع وضوح صورة المتغيرات الداخلية والخارجية، وتمايز أشكال النضال الفلسطيني في مراحله المختلفة؛ فإنه ينبغي التحذير من تبسيط الصورة لدرجة التسطيح، بحيث نفهم أن هناك قطيعة بين المراحل، أو أن النضال الوطني قد توقف عند مرحلة معينة؛ فقد واصلت الحركة الوطنية الفلسطينية عطاءها وكفاحها بأشكال عديدة، كانت تتناسب في كل مرة مع ظروفها، وأحياناً تفوق إمكاناتها، حتى لو كان ذلك يعني تغييراً في البرامج والتكتيكات والمفاهيم السياسية. ومع ذلك يصعب القول إن تلك التحولات كانت في سياق منحى منتظم ومدروس من الصعود (أو الهبوط)؛ لأن المفاجآت التي كانت تقع، وسرعة تدفق الأحداث، وعمق التحولات الإقليمية والدولية كانت في أغلب الأحيان أكبر من قدرة المنظمة على الوقوف في وجهها، لذلك لم يكن أمامها إلا امتصاصها والتكيف معها ضمن عقلية سياسية مرنة، تعبر عن حالة من النضج

والاســتيعاب. دون أن يعني ذلك خلو المســار من الأخطاء القاتلة والتقديرات الخاطئة.

التحديـات والظـروف التـي واجهـت المنظمة بين الأمس واليوم

تقدمت «فتح» الصفــوف، في مجرى التطورات التي أعقبت النكســة عام ١٩٦٧، وقادت المنظمة، ليس لأنهــا أول من انتهج الكفاح المســلح، وأول من بادر لإطلاق الرصاصة الأولى؛ بل لأنها كانت الأقدر على اســتيعاب التنوع الفلسطيني، ولأنها مثلت باقتدار المزاج الشعبي العام، وخصوصاً مزاج اللاجئين، ولأنها الأكثر اســتجابة لتعقيدات الواقع الذي تشكل في سنوات اللجوء، بحيث حافظت على الثوابت، وتكيفت مع المستجدات بتحدياته العديدة.

وفي ســنوات الانطلاقة الأولى حققت العمليات الفدائية لـ«فتح» شعبيةً كاسحةً افتقرت إليها قيادة المنظمة آنــذاك. وبعد معركــة الكرامة، تهيأ الجو لانتقال حملة البنادق من موقع المعارضة إلى قيادة المنظمة، وصار بإمكانهم لا أن يوجهوا عمل المنظمة الأم وفق أولوياتهم فحســب؛ بل وأن يغيروا ميثاق المنظمة نفسه.

كان أهم مــا غيرته «فتــح» (وفصائل المقاومة المســلحة) في بنية المنظمة وبنــود ميثاقها التركيز على البعد الوطني على حساب القومي، ولكن دون أن يتصادم معه؛ ففي ســياق التمايز الفلسطيني الوطني عن العربــي العام، وصف الميثاق الوطني الجديد فلسطين بأنها: «وطن الشعب الفلسطيني»، وليست «وطناً عربياً» كما وصفها سابقه. وقد أُدرج هــذا الوصف في مطلع الميثاق دون إغفال ما ورد في السابق من أن فلسطين هي «جزء لا يتجزأ من الوطــن الكبير». وبهذا، جرى التوفيق بين الوطنية الفلسطينية التي تمثلها «فتح» وبين القومية العربية التي تتشبث بها فصائل أخرى.[٢]

كما أعلى الميثاق الوطني من شــأن الســلاح، فنص على أن «الكفاح المســلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين». ولتحصين الموقف الفلسطيني ضد الميل إلى التســوية، جرى التأكيد على أن الشعب الفلســطيني يعبر عن نفسه بالثورة المسلحة، وهو «يرفــض كل الحلول البديلة عن تحرير فلســطين تحريــراً كاملاً ويرفض كل المشــاريع الرامية إلى تصفية القضية أو تدويلها».

ولكن، بعــد إقرار البرنامــج المرحلي (١٩٧٤) صار الخط السياســي للمنظمة ينحــو أكثر نحو التســوية، وبشــروط أقل تصلباً، وبهــذا التحول انقسمت الساحة الفلســطينية بين دعاة العقلانية والراديكاليين، الذين اعتبروا توجهات المنظمة نوعاً من الاستســلام للعدو والتفريط بالحقوق الوطنية. ومع ذلك فإن الذين دفعتهم قسوة التجارب وخيبات الأمل بالشعارات البراقة إلى العقلانية قد تصرفوا وكأن الدعوة إلى التسوية أمر قبيح ومخجل، وأنهم مرغمــون عليها إرغاماً. ولكن بعد عقود، ظل الفكر المتزمت غير الواقعي هجومياً ومشككاً، فيما انتقل الفكر العقلاني من موقــع الدفاع والاعتذارية إلى موقع الهجوم، وصار أكثر براغماتية، دون أن يكون مضطراً للتبرير.

لم تعد «فتح»، اليوم، وحدها القوة الرئيســة في

الساحة الفلسطينية؛ فقد برزت حركة حماس، التي أخـذت منحى تصاعدياً بدءاً من نهاية الثمانينيات وصولاً إلى نجاحها الكبير في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، وحتى تفردها بالسـيطرة «العسكرية» على قطاع غزة في صيف ٢٠٠٧.

وضعت حماس بعد انطلاقتها بعامين شـروطا لدخولها مؤسسات المنظمة، كان من أهمها حصولها على ٤٠٪ من مقاعد المجلس الوطني، وهي النسبة التي تمكّنها من إحداث التغييرات التي تريدها في بنية المنظمة وهياكلها وبرامجها. فهل كانت حماس تسـعى لتكرار تجربة «فتح» حـين دخلت المنظمة وغيّرتها ؟! وما هي طبيعة تلك التغييرات التي تريدها حماس فيما لو تسلمت قيادة منظمة التحرير ؟!

وقبل أن نشـرع بالإجابة لا بد أن نسـلّم بأن حماس ومـن قبلها جماعة الإخوان المسـلمين لم تعترف يوماً بالمنظمة كممثل شـرعي ووحيد، وقد ناكفتهـا طويلا واتهمتها بالتفريط والاستسـلام، حتـى وهي فـي أوج عنفوانها العسـكري ! وكان هذا السـجال في سـياق موقف أحزاب الإسلام السياسـي من القوى الوطنية، التي طالما اتهمتها بالعلمانية والكفر، وفي سياق الدور الوظيفي لجماعة الإخوان، وفي إطـار رؤيتها للصراع وأدوات حله وطريقة إدارته.

وبعيـداً عـن الخطابـة التي سـتكون زاخرة بالرغائبية والإنشائية، يمكن التنبؤ بما تريده حماس من منظمة التحرير من خلال رصد تصريحات بعض قادتها، وقـراءة أدبياتها، وتتبع أدائها الفعلي في قطاع غزة، خلال سـنوات حكمها له، والتي قاربت السنوات الست.

يقـول مؤيدو «فتح» إن هدف حركتهم من دخول المنظمة عـام ١٩٦٨ كان تحريرهـا من الوصاية العربية، وضخ الدماء الفدائية في شـرايينها. وفي المقابل يتهمون «حماس» بأنها تسعى اليوم إما لخلق منظمة بديلة، وإما لدخول المنظمة والسيطرة عليها، معتبرين ذلك ضرباً من المغامرة، سيؤدي إلى فرض الوصاية (العربية والعجمية) من جديد على القضية.

كما ترفض «فتح» محاولات «حماس» السيطرة علـى المنظمة، لأنها تخشـى عـودة زمن الاحتواء والتبعيـة، وفقدان القرار الوطني المسـتقل، وتبرر هـذا الموقف من خلال رصدهـا طبيعة التحالفات التي تقيمها حماس مع النظام السوري (قبل الثورة) ومع كل من قطر وإيران، ومع مصر (بعد الثورة)، وتورطها في لعبة المحاور الإقليمية، لاسيما أن تلك القوى الإقليمية تدرك قيمة منظمة التحرير وأهميتها، وتعي أهمية الإمساك بالورقة الفلسطينية والهيمنة عليها، لاستخدامها وتوظيفها في معاركها الخاصة، وتحسـين شـروط تفاوضها مع القـوى الكبرى، وبالتالي تقوية مكانتها في المعادلة السياسية على حساب فلسطين نفسها.

كما يخشى مراقبون آخرون، أن تكرر «حماس» تجربة «فتح» في قيادة المنظمة، ولكن بشـكل آخر، وباتجاه مختلف؛ فإذا كانت خطوة «فتح» التاريخية آنذاك قد أدت إلى فتح أبواب المحافل الدولية أمام القضية الفلسـطينية وعلى أوسـع نطاق، فإن ما يجـري الآن (علـى يد حكومة حمـاس) هو تقزيم للقضية الفلسطينية، واختزالها في غزة وقضاياها

المطلبية.

وإذا كانت «فتح» قد كرست البُعد الوطني والقومي للصراع، بأدوات وأساليب وطنية، فإن «حماس» قد تعمد إلى تكريس البُعد «الديني» للصراع، وتفريغه من محتواه الوطني والحضاري، وبالتالي تقويض الركائز الحقيقية التي يقوم عليها الصراع، وجعله جزءاً من الحرب الدينية التي تخوضها قوى الإسلام السياسي، بين ما تعتبره «فسطاط الخير» و«فسطاط الشر». وبصرف النظر عن الموقف من هذا النوع من الصراع، فإنه سيعني خوض الشعب الفلسطيني معركة عالمية هي ليست معركته، خطورتها أنها ليست فقط أكبر من طاقته؛ بل أنها ستعني جرِّه إلى ساحات ومعارك جانبية لا تفيد قضيته بشيء، وبالتالي حرف بوصلة النضال عن فلسطين.

وبالنظر لتجربة حماس في الحكم، فإن الكثيرين يبدون تخوفهم في حال سيطرت حماس على المنظمة، أن تعمل على «أسلمتها»، وبالتالي وضع قضاياها الأيديولوجية والحزبية في مقدمة الأولويات، حتى لو كان ذلك على حساب القضايا الوطنية والسياسية الكبرى، كما فعلت في قطاع غزة، حين بدأت بفرض نوع من «أسلمة» المجتمع، وفرض قضايا ومسلكيات معينة على الناس. كما يخشى هؤلاء أن تؤدي «أسلمة» المنظمة إلى ضياع هويتها الوطنية الجامعة، وقدرتها على استيعاب التنوع الفلسطيني.

يرى محللون، على الصعيد السياسي، أن حماس قد تقبل بتسوية مؤقتة مع إسرائيل، حتى لو كانت هذه المرحلة المؤقتة ستجمد الصراع لسنوات طويلة، تحت عنوان هدنة طويلة الأمد، ويبنون رأيهم هذا استناداً لشروط التهدئة التي قبلت بها حماس، وتشددت في تطبيقها، وفرضت على قوى وفصائل المقاومة الأخرى الالتزام بها، ووقف الأعمال القتالية ضد إسرائيل، ويخشى هؤلاء المحللون أن تؤدي هذه التسوية إلى قيام دويلة لحماس في غزة، وبالتالي تكريس الانفصال بشكل أبدي. أو أن تشمل هذه التسوية الضفة الغربية، بحيث تقوم دولة فلسطينية (متناثرة الكانتونات) بحدود مؤقتة وبالشروط الإسرائيلية.

خاتمة

قامت منظمة التحرير بالجهد والدم والتضحيات الغالية، ومع هذا فلا أحد ينظر للمنظمة على أنها هدف بحد ذاته، أو أنها صنم يُعبَد، بل هي الإطار العام الذي يوحّد قوى الثورة ويصهرها في بوتقة واحدة، وهي الأداة الرئيسة في صراع الشعب الفلسطيني مع الاحتلال، وهي البيت الذي يجمع شتات الشعب، وهي الصورة التي من خلالها يرى العالمُ فلسطين، ومن خلالها تنفذ فلسطين إلى قلب العالم وسمعه وبصره، وهي الوسيلة التي تجمع أدوات الكفاح الوطني وتصبها في معركة تقرير المصير.

لا تتطلب المقاومة التي تمارسها «حماس» و«فتح» والقوى الفلسطينية إيجاد منظمة بديلة، والحل الوطني المشرف الذي ينشده الجميع يتعارض مع أي محاولة لاختراق المنظمة وتبديل نهجها وتغيير

ميثاقهـا ... بـل يتطلب تفعيل مؤسسـات المنظمة الحاليـة وتجديدهـا، وإعادة الاعتبـار لها، حتى تكون قادرة على استيعاب الكل الفلسطيني، وتبني إستراتيجية فلسطينية جديدة.

صحيح أن منظمة التحرير بعد كل هذه السنين أصـاب هياكلها الوهن واعتراها الضعف، وتآكلت شـرعيتها .. ولذلك هي بحاجة ماسـة للإصلاح، ولكن الإصلاح شيء مختلف تماماً عن خلق البدائل ومحاولات الاختراق، التي ستهدم البناء، وستقوض كل الإنجازات، وسـتضع المشـروع الوطني أمام حائط الفشـل، بسبب تشـتيت التمثيل السياسي وتشظي الكيانية الوطنية.

هوامش

١. فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، أهم المحطات، مجلة رؤية، العدد ٣٠، تشرين الأول ٢٠٠٧. الهيئة العامة للاستعلامات. السلطة الوطنية الفلسطينية.
http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/1/page10.html

٢. فيصل حوراني، المصدر السابق نفسه.

هل من بديل لحل الدولة الفلسطينية؟

مهند عبد الحميد *

ارتبط مشـــروع الدولة الفلســـطينية بتبلور الكيانية الوطنية واحتياج الشعب للخلاص من الاحتلال. الدولة بالمفهوم العام هي أداة تحويل المجتمـــع من حالته البدائية إلى حالة مدنية عبر منظومة متكاملة من المقومات (دســـتور، قوانين وضعية، برلمان، شرطة، جيش وطني، مؤسسات عامة، إدارة مدنية، نقابات، نظام تعليمي، أحزاب سياسية.. وصولاً إلى المواطنة).

ســـاهمت المســـاعي الدولانية، فـــي الحالة الفلســـطينية، في توحيد الشعب ضد الاحتلال، ووضعـــت الاعتراف الدولي والعربي الرســـمي والشعبي بحق الشـــعب الفلسطيني في تقرير مصيره على محك الفعل.

وإذا كان المشروع الاستعماري منذ النكبة منـــع قيام دولة فلســـطينية وعمـــل على تفكيك وتدمير مقوماتها على الأرض، فإن حاجة الشعب الفلســـطيني إلى دولة مسألة في غاية الأهمية، وترجمتها في الواقع تشكل نقطة انعطاف نوعية تتـــوج نضاله الطويل ضد الاحتـــلال والتبديد والوصاية.

هل انتكســـت ســـيرورة الدولة الفلسطينية المستقلة وفقدت مبررها التاريخي والحاجة إليها؟ هل يملك الشـــعب الفلسطيني خيارات أخرى؟ هل الصعوبات والتعقيد وعملية نسف المقومات والتقويض المنهجي لأسس الانتقال إلى مرحلة الدولـــة تبرر التراجع عن هـــذا الهدف المركزي

* كاتب و باحث سياسي.

(الدولة)، سواء بالهروب إلى الأمام عبر تقديم هدف براق هو «دولة ثنائية القومية»، «دولة لكل مواطنيها»، أو التسليم بالأمر الواقع «أبارتهايد كولونيالي».

سياسة إحباط إقامة الدولة

أعلن نائب وزير «الدفاع» رئيس حزب «الليكود»، عضو الكنيست، داني دانون، أن حزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، يعارض قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وأكد موقفه الداعم لاستمرار الاستيطان في الضفة الغربية، وشدد على رفضه القاطع لإقامة دولة فلسطينية.

بدوره، قال وزير الاقتصاد رئيس حزب المستوطنين نفتالي بينت: «إن أكبر مشكلة نواجهها الآن تتمثل في عدم استعداد القيادة الإسرائيلية للتأكيد بصوت واضح أن «أرض إسرائيل» تعود لشعب إسرائيل» وأن مشروع الدولة الفلسطينية انتهى». وكان رئيس الكنيست الإسرائيلي رؤبين ريفلين (الليكود) أعلن يوم ٢٠١٠/٠١/٢٨ فشل حل الدولتين، مؤكداً أن المنطقة بين النهر والبحر لا تتسع لبناء دولتين». وفي آخر استطلاع للرأي الإسرائيلي، في ٢٠١٣/٦/٢٥، قال ٦٦٪ من المستطلعة آراؤهم إنهم لا يدعمون إقامة دولة فلسطينية.

جاء إحباط إقامة دولة فلسطينية امتداداً للسياسات الإسرائيلية السابقة والمنهجة، يقول عكيفا إلدار وعوديت رزنطال في كتابهما «أسياد البلاد»: «عملت دوائر الاستيطان الحكومية وغير الحكومية على منع الحل السياسي المقبول فلسطينياً ومنع إقامة دولة فلسطينية، عبر وضع حقائق ثابتة على الأرض، فأضافت أكثر من ٢٠٠ ألف مستوطن في المستوطنات المقامة على أراضي فلسطينية ليتجاوز عدد سكانها ٤٠٠ ألف مستوطن – الرقم ينتمي للعام ٢٠٠٤، أما الآن فيصل إلى ٦٠٠ ألف تقريباً.

يتابع الكاتبان: «الوقائع تمت بتصريح وإجراءات رسمية وبإغداق مالي سخي من أجل بقاء السيطرة على الشعب الفلسطيني وتخليد المستوطنات والاحتلال».

استثمرت الحكومات الإسرائيلية أكثر من ١٠ مليارات دولار في الاستيطان داخل الأراضي الفلسطينية، حتى تاريخ ٢٠٠٤.

يضم جدار الفصل العنصري من ٨٪ – ١٠٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية. ويقوض الاستيطان الشرط الذي لا غنى عنه لإنشاء دولة «قابلة للحياة» كما تقول خارطة الطريق.

فصلت إسرائيل القطاع عن الضفة مستفيدة من انقلاب حماس، وفصلت الأغوار باعتبارها منطقة أمنية حدودية، وهي تسيطر على التجمعات الفلسطينية عبر الجدار وشبكة الطرق والحواجز العسكرية والمعابر التي تحول الأراضي الفلسطينية إلى جزر أو بنتستونات داخل قبضة أمنية محكمة.

ونظراً لتعذر موافقة أطراف فلسطينية على التوسعات والسيطرة والتحكم الإسرائيلي

الكولونيالي العنصري، اخترع الإسرائيليون حلاً من طرف واحد يتحكمون في عناصره وتفاصيله بالكامل، بدأت هذه السياسة بشبكة الطرق الالتفافية، وتعززت تلك السياسة بإعلان اختفاء الشريك الفلسطيني بعد كامب ديفيد ٢٠٠٠، بالترافق مع موجات متلاحقة ومتسارعة من الاستيطان ومن تهويد وضم مدينة القدس. وفوق ذلك قامت بتحميل الشعب الفلسطيني مسؤولية الانقلاب على حل الدولتين، ثم جاء الاستنتاج الأخطر الذي بدأ الإسرائيليون يروجونه وهو: «أن الفلسطينيين لا يستطيعون حكم أنفسهم بأنفسهم، وبالتالي فإن شعار الدولتين هو شعار واهم وغير ذي جدوى». كما يلاحظ فإن الحكومات الإسرائيلية تقوّض مقومات إقامة دولة فلسطينية وتحمّل الشعب والقيادة الفلسطينية مسؤولية فشله. ويتبدى التحول الأخطر في استبدال إسرائيل الشرعية الدولية والقانون الدولي بنصوص توراتية والتعامل مع «أرض إسرائيل» و«شعب الله المختار» كمرجعية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. إن تغيير قواعد اللعبة السياسية بمرجعيات دينية يثير السخرية لكنه يأتي وسط صمت دولي وتعاطف الكونغرس الأميركي وبمستوى أقل رضا الإدارة الأميركية.

المسؤولية الفلسطينية

فقدت الحركة السياسية زمام المبادرة وظلت في موقع الدفاع التقليدي الذي لم يرتبط بتصليب العامل الداخلي وتعزيز الوحدة الوطنية وبناء نماذج من المؤسسات التي تمكن الشعب من المشاركة في المعركة السياسية. ولم يرتبط الموقف الفلسطيني بسعي جدي لتطوير العلاقة مع الحلفاء عربياً ودولياً، من أجل الانتقال إلى الهجوم السياسي وممارسة الضغوط على دولة الاحتلال وانتزاع زمام المبادرة. خلافاً لذلك تضعضعت الوحدة الوطنية بين الداخل والخارج وبين الضفة والقطاع ومناطق ٨٤، ما أدى إلى إضعاف وإرباك المستوى السياسي. ثم جاء صعود حماس ليعمق الانفصال عن الهدف المركزي (الدولة)، وجاء انقلابها العسكري الدموي في غزة ليشطب هذا الهدف ويستبدله بهدف إقامة «إمارة إسلامية». وبهذا المعنى ساهم العامل الفلسطيني في إخفاق حل الدولة الفلسطينية.

الدولة الواحدة .. يوتوبيا جديدة

انطلق معظم أصحاب مشروع الدولة الواحدة أو الدولة ثنائية القومية أو الدولة العلمانية على كامل التراب الفلسطيني من حقيقة التقويض الإسرائيلي لمقومات الدولة الفلسطينية ورداً عليه.

يطرح البعض شعار الدولة الواحدة من باب المناورة، لتخويف الإسرائيليين والضغط عليهم من أجل العودة لحل الدولتين. فقد هدد رئيس الوفد المفاوض أحمد قريع إسرائيل بالمطالبة بدولة واحدة إذا لم تعط الشعب الفلسطيني حقوقه. ووضع د. صائب عريقات حل الدولة الواحدة كاحتمال ضمن ثلاثة احتمالات

وهـــي: حل الدولتين، وحل الدولة الواحدة، وحل «الأبارتهايد» الفصل العنصري.

رفع آخرون شـــعار الدولة الواحدة كرد فعل انتقامي علـــى رفض إســـرائيل العملي للدولة الفلســـطينية، فإذا كان الخطر الديمغرافي هو ما يقلق راحة إسرائيل والإسرائيليين، فلماذا لا نقلـــق راحتهم إذن!. رأى البعض أن حل الدولة الواحدة ينطوي على حل لقضية اللاجئين بترجمة حـــق العودة! دون أن يقول كيف يمكن للاجئين أن يعودوا ومتى.

هل فشـــل حل الدولتـــين يقـــود تلقائياً إلى حل الدولـــة الواحدة؟ ألا يســـتدعي هذا الحل البحـــث في مقوماتـــه، إذا ما كانت موجودة أم لا، إذا مـــا كان الحل قابـــلاً للتطبيق في المدى المباشـــر والمتوســـط وحتى في المدى البعيد أم لا، ففي السياســـة تكتسب الأحزاب والقيادات مصداقيتها ومشروعيتها بالقدر الذي تستطيع معه طرح شـــعارات ومهمات قابلـــة للتطبيق. وإذا ما طرحت برامج وشـــعارات ومهمات غير قابلة للتطبيق فإنها تفقد مشروعيتها السياسية وتصبح غير سياسية.

الافتـــراض الأول لهذا المشـــروع هو مدى جاهزية الشريك الإســـرائيلي، فالدولة الواحدة أو ثنائيـــة القومية تســـتدعي نضالاً مشـــتركاً بين فلســـطينيين وإســـرائيليين. فما هو موقف الإسرائيليين؟

يقول البروفسور الإسرائيلي إيلان بابيه في مقالة بعنوان «عن العـــودة والعنصرية» بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٦ في «المشـــهد الإســـرائيلي»: إن مشـــروع الدولتين لا يحـــل قضية اللاجئين ولا ينهي الصراع الفلســـطيني الإسرائيلي. ودون الاعتراف الإســـرائيلي بحق العـــودة وتطبيقه بصـــورة مقبولـــة علـــى اللاجئين، فـــإن جميع محاولات المصالحة سيكون مصيرها الانهيار. ويضيف بابيه: مأزق الكولونياليين هو إنشـــاء دولة في قلب العالم الإسلامي والعربي (مجتمع مدني هائج يتحكم فيه سجال سياسي إسلامي راديكالي، لن يعيش بسلام مع جيب كهذا). لم تعد في الجيب أكثرية يهودية متماســـكة بوجود كل المســـيحيين المهاجرين والأجانب. ولا توجد في التاريخ قوة تســـتطيع فـــي نهاية الأمر أن تصمد أمام قوى تحركها مشـــاعر من الإحباط والرغبة في التحـــرر من ماليزيا وحتى المغرب: إذا ما ســـقط الجيب الما بعد كولونيالي الأخير بقوة الســـيف ولم ينحل بإرادتـــه ويتحول إلى دولة متســـاوية ومدنية فإنه سيستبدل من قبل نظام ثأري وقوموي ومتطرف دينياً» يلاحظ أن البروفيســـور بابيه يراهن على هزيمة إسرائيل الطوعية أو بقوة الســـيف نظـــراً لوجود كراهية طابعها إســـلامي راديكالي فـــي عموم المنطقة المحيطة بالجيب الكولونيالي الإسرائيلي. خلافاً لذلـــك جاءت أول موجة تحول في طول المنطقة وعرضها والتي صعد فوقها الإسلام السياسي، لتبـــرم صفقة ثبتت عبرها كامب ديفيد وعلاقات التبعية وتضمنت عدم المس بإســـرائيل. تقدير بابيه يظل افتراضاً، يمكن حرفه أو تعطيله كما

حدث. فقد عودنا الإسلام السياسي من إيران الخمينية مروراً بطالبان وانتهاء بجماعات الإخوان المسلمين في مصر وتونس وسورية وغزة واليمن .. أن مشروعهم قابل للمقايضة والتفاهم؛ لأنهم مكونات لشرائح رأسمالية تابعة وليس لديهم مشروع نقيض. وأن خطابهم الراديكالي له وظائف أخرى من نوع السيطرة على المجتمعات و»كفى الله المؤمنين شر القتال».

إذا كان إنهاء الاحتلال والاستيطان في الضفة وإقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وحل قضية اللاجئين غير ممكن، فهل حل الدولة ثنائية القومية ممكن؟ وبأي أدوات وميزان قوى يمكن له أن يتحقق؟ هل يتقاسم الطرفان المتناحران السلطة بالتراضي وعبر نضال ديمقراطي أم بالقوة؟ إن دولة لكل مواطنيها أو دولة ثنائية القومية متساوية الحقوق تعني قبل كل شيء تراجع الدولة الإسرائيلية عن كولونياليتها وعنصريتها وأصوليتها الدينية. فالعدالة والمساواة لن تتحقق طوعاً أو بناءً على رغبة فريق أو لأن حل الدولتين فشل ولم يعد ممكناً. هنا وفي أي مكان في العالم لا تتحقق الحرية والعدالة النسبيتان ابتداء بحق الملكية وانتهاء بأبسط الحريات وحقوق الإنسان ضمن معادلة أسياد وعبيد مستعمِرون ومستعمَرون.

يتوقع البعض حدوث التغيير في الأمد البعيد بحد السيف ومن الخارج، أو أن يتعب الإسرائيليون من العسكرة ويطالبون دولتهم بقطع الطريق على هذه النهاية الكابوس والمفاضلة بين تغيير بالسيف أو تغيير بالتراضي.

المؤسسة الإسرائيلية بمختلف فروعها ومفكريها لها رأي آخر. المؤرخ بيني موريس يقول: «عندما يطلب الفلسطينيون حق العودة فهذا يعبر عن عقلية ترغب في محو الدولة اليهودية» وإذا رفضوا حل الدولتين، يوجد دولة إسرائيل فقط». «إن تهديد أساس وجود إسرائيل قد لا يعطيها سوى خيار واحد هو طرد قسم واسع من الفلسطينيين».

ويكشف المؤرخ باروخ كيمرلينغ حقيقة موقف الإسرائيليين بالقول: «إن معظم الإسرائيليين يمينيين ويساريين صقوراً وحمائم يفضلون أن يفيقوا ذات يوم ليكتشفوا أن الفلسطينيين قد اختفوا». ويضيف، منذ بداية تبلوره، نشأت داخل المجتمع اليهودي (فوبيا وجودية) وما زال حتى اليوم مسكوناً بها» ويرى كيمرلينغ في مقالة بعنوان ليغرب العرب عن وجوهنا ٢٠٠٦/٦/٤ «المشهد الإسرائيلي» «أنه إذا ما نشأ خطر على الطابع اليهودي للدولة فإنه لا بد إذن من التخلي عن الديمقراطية ومصادرة الحقوق المدنية من الأقليات التي تهدد الأغلبية اليهودية»، وهذا ما يحدث بالفعل. والواقع الإسرائيلي من تحت يقول: ٦٤٪ من يهود إسرائيل يؤيدون تنفيذ ترانسفير لفلسطينيي الضفة والقطاع، و١٣٪ يؤيدون تنفيذ الترانسفير في مواطني إسرائيل العرب. ١٦٪ من اليهود أعربوا عن اعتقادهم بأن عرب إسرائيل يشكلون خطراً أمنياً على الدولة. ٨٠٪ من اليهود مقتنعون بعدم إشراك

العرب في قرارات مصيرية. جميع الإسرائيليين تقريباً يؤيدون الفصل بالجدار مع الفلسطينيين ويؤيدون ترسيم حدود إسرائيل بشكل أحادي وفقاً لمصالح عرقية. حتى اليسار الإسرائيلي أوقف حديثه عن السلام وأصبح مع الفصل النابع من فكر عنصري.

حتى مفهوم الدولة الفلسطينية وحل الدولتين لدى الإسرائيليين عبّر عنه فنكلشتين أدق تعبير حين قال: البديل الواقعي الوحيد كان يتمثل في أن ينشئوا نظاماً على شاكلة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا (الأبارتهايد) الذي فشل في كامب ديفيد، كانوا يتأملون أن يضع ياسر عرفات توقيعه في المكان المعد له ويترأس البنتوستان الفلسطيني، لم يوافق عرفات عندها، ويخلص إلى أنه «دون خيار الأبارتهايد هذا يبقى الطرد الخيار الوحيد المتوافر لحل هذا النزاع».

كما نرى، لا توجد قوى إسرائيلية تؤيد حل الدولة الواحدة باستثناء أفراد ونخب منفصلة لا يربطها رابط، حتى تجربة الحزب الشيوعي الإسرائيلي أخفقت في استقطاب إسرائيليين إلا ما ندر وبقيت هوية الحزب فلسطينية ولا يوجد عملياً إلا اسم الحزب. وحزب التجمع الذي يترأسه د. عزمي بشارة ويطرح دولة لكل مواطنيها يخلو من الإسرائيليين ومن أي نضال مشترك بهدف تحقيق هذا الهدف. إن الحل البديل لحل الدولتين هو فرض فصل عنصري من طرف واحد أو ترانسفير أو دمجهما معا. وأغلب الظن أن التراجع الفلسطيني عن حل الدولتين سينزع الغطاء الدولي والقانوني عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وسيجعل مهمة المؤسسة الإسرائيلية أكثر يسراً وسهولةً فرض أبارتهايد وأشكال من الترانسفير كتتويج «للبوليتيسايد» الإبادة.

السياسة التدريجية

وفي حالة التراجع الفلسطيني الرسمي عن حل الدولتين فإن من شأن ذلك تدمير الشرعية الفلسطينية المكتسبة بالنضال، والمس بالقدرة على نيل حق تقرير المصير، وهذا يتقاطع مع الإبادة المنهجية الإسرائيلية للبنى التحتية السياسية والاجتماعية والتصفية السياسية وحتى الجسدية للزعامة. والأخطر هو تحطيم إرادة وثقة الضحية بقدرتها على تجسيد حق تقرير المصير، كثمرة لتعاون غير واع من جانب الضحية. كما يقول كمرلينغ.

الدولة الفلسطينية ملاذ ومخرج

كان الانتقال إلى دولة على الأرض عنصراً مركزياً حاسماً في تشكل الدولة الإسرائيلية، وقد أولته قيادة بن غوريون أهمية استثنائية ووظفت كل العناصر الأخرى في خدمته وأبقته في مركز الأجندة الإسرائيلية.

وضع هذا الهدف في التجربة الفلسطينية في مركز الأجندة الفلسطينية لكنه تراجع بشكل خطير منذ الانتفاضة الثانية فلم يعد يشكل ناظماً لنضال كل الفلسطينيين في مختلف

أماكن وجودهم. لقد انفصل الخارج عن الشعار بعد إقامة السلطة الوطنية وإغراقها بجهاز بيروقراطي فاقد للأهلية والثقة في معظمه، وتراجع دور منظمة التحرير ومكانتها والتي لعبت دوراً مركزياً في توحيد مكونات الشعب الفلسطيني ضمن أهداف خاصة ومشتركة كان مركزها دولة لكل أبناء الشعب الفلسطيني.

هل يمكن إعادة الاعتبار لتلك الأهداف؟ وهل يمكن إعادة بناء وإصلاح حقيقي للبنية وتغيير في الكادر؟

يملك مشروع الدولة الفلسطينية أساساً قانونياً هو الاعتراف الدولي منذ العام ٤٨ بإقامة دولة مستقلة وقد جرى تجديد الاعتراف من معظم دول العالم (٧٣١ دولة أعضاء في الجمعية العامة). اتخذت الجمعية العامة بتأييد ٦٤١ دولة في اليوم الثاني وبمعزل عن الضغط الأميركي قراراً يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران ٦٧ وعاصمتها مدينة القدس. إذا تراجعنا عن مشروع الدولة الفلسطينية سنخسر هذا الأساس القانوني الذي لن يستبدل باعتراف بدولة ثنائية القومية، وسيعيد الشعب الفلسطيني إلى المربع الأول المتمثل بتراجع الكيانية والوطنية الفلسطينية.

يرفع الافتقاد للشرعية وللأساس القانوني الغطاء ويسمح لإسرائيل بتصعيد حرب تفكيك المجتمع الفلسطيني بمعدلات أسرع وأكبر.

علاوة على ذلك، فإن المطلوب هو التغلب على العقبات التي وضعتها إسرائيل أمام مشروع الدولة الفلسطينية، وذلك بتوافر إرادة فلسطينية وعربية ودولية. والأهم سحب الغطاء الفلسطيني عن عملية الخداع السياسي. ورفض استبدال القانون الدولي بنصوص توراتية.

وفي كل الأحوال، فإن هدف إزالة الجدار والمستوطنات يعتبر سهل المنال إذا ما قورن بهدف هزيمة الكولونيالية والعنصرية الإسرائيلية المتشابكة مع الولايات المتحدة.

"الإخوان المسلمون" في مواجهة أسئلة كبرى

نيروز قرموط *

الإخوان المسلمون في العالم الإسلامي، الإخوان المسلمون في العالم الافتراضي، الإخوان المسلمون في العالم الكوني الحقيقي، تحدياتهم تفوق توقعاتهم التي لم تتعد انهماكهم في إسقاط الأنظمة التي سبقتهم للحكم.

لكن الوقت يسبق توقعات الجميع في رسم معالم النجاح السياسي لأي لاعب سياسي يستطيع بشكل أو بآخر إدارة شؤون بلاده. وقاعدة ذلك أن لا يعزله عن امتداده الإقليمي والدولي.

سبقت شعارات عدة تقلّد الإخوان مقاليد الحكم العام وسيادة الدولة التي سيمثلونها. أكثر ما كانت تنادي به هذه الشعارات هو إسقاط الحكومات الفاسدة وإرجاع المال المسروق للشعب وتقويم الأخلاق المجتمعية في ظل مجتمع إسلامي قويم ينادي بقوام الأخلاق الإنسانية.

استطاعت حركة الإخوان المسلمين في ظل هذه الشعارات الفوز في الانتخابات السياسية ومنافسة الحركات العلمانية والقومية والاشتراكية والليبرالية والتقدمية بخطاب تعبوي شعبوي محرّض على واقع الحال العربي في كل من فلسطين ممثلة بحركة حماس في العام ٢٠٠٦، ثم تونس ومصر والمغرب، إلى جانب حراكاتها السياسية والاجتماعية والثقافية المستمرة والمتتابعة في سائر البلدان العربية.

* كاتبة وباحثة سياسية.

إقليمياً، تقدّمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية الجميع في تغيير لاعبها السياسي منذ السبعينيات بنجاح الثورة الإسلامية في السيطرة على الحكم في إيران. بعد ذلك تطوّرت الحركة الإسلامية في تركيا في العقد السابق وسيطرت على الحكم عبر الانتخابات.

الملاحظ أن هذا الحراك الإسلامي ينجح في الدول الأكثر استقراراً، والتي استطاعت أن تبني وتشيّد أركان دولة حضارية باستطاعتها التطور بسياساتها قدماً في سبيل تحرير اقتصادها وإنسانها من قيود المجتمع الدولي، أي بمعنى أو بآخر عندما ترتقي الدول في كياناتها تبحث عن منهجيات فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية أكثر تطوراً؛ بحثاً عن تمظهر أكثر قوة بين مثيلاتها من الدول المحيطة والمنافسة.

ولكن هل ينطبق هذا التوصيف على حركة الإخوان المسلمين في الدول العربية؟ هل تقدمت شأنها شأن الدول الإقليمية الأقوى في نموذج دولتها واقتصادها كتركيا وإيران؟ أم أنها تقوم بإعادة إنتاج الدولة العربية بكل عيوبها بما يتساوق معها ومع غاياتها. سيظل هذا سؤالاً مشروعاً في ظل ما يعصف بالمنطقة من متناقضات أصبح من الصعب تصنيفها رزماً متوازية بشكل يحسم الأفكار المتواردة في أذهاننا باتجاه قطعي.

هل يمكن أن يعاد إنتاج نموذج قطاع غزة بعد تجربته الديمقراطية الأخيرة في مصر؟!. مصر دولة أكثر اتساعاً في المساحة وعدد السكان وأكثر تنوعاً من الناحية الثقافية والسياسية وأكثر انفتاحاً على الخارج العربي والإقليمي والدولي من غزة (المدينة الفلسطينية التي انسحب الاحتلال الإسرائيلي منها عام ٢٠٠٥ وأطبق عليها الحصار من خلال معابرها البرية والبحرية)، فهل من الممكن زج الجيش المصري الذي يعتبر من أقوى الجيوش النظامية في العالم في تناحر سياسي داخلي مصري، والإساءة إلى سمعة الجيش المصري المعهودة، ما يفتح باب الاجتهاد واسعاً لما ستؤول إليه مصر من مواجهات سياسية ميدانية أكثر حدة ودموية، قد تؤدي إلى انقسامات جيوسياسية تقسو على الوحدة الجغرافية السياسية للدولة المصرية ذات العراقة التاريخية المرموقة.

تحترق سورية، في الجانب الآخر للمشهد بنار يتوقع أن تكون الأكثر انتشاراً لتصل مساحات أكبر تمتد إلى لبنان الذي يحوي أكثر من مادة زخمة قابلة للاشتعال في أي وقت كان. ناهيك عن تخوف أردني من تأثر الأردن بما يحدث في سورية مستقبلاً بشكل يهدد الأمن القومي الأردني، ولكن ما تلبث أن تنطفئ هذه النار، وفجأة تحترق نيران أخرى ما تلبث أن تتسع أكثر مما يحتمل الجميع. في مقابل كل ذلك فإن حركة حماس بين نارين: حماس في كنف سياسات إيرانية تعلن الإسلام الثوري الذي يحمل صبغة طائفية شيعية كعمل سياسي في مطالباتها بحرية برنامجها النووي

ومشروعيته، أم حماس في كنف دولة تركية تعلن الإسلام الديمقراطي الأكثر تقدماً عن الإسلام السياسي كتسويق لشريك أكثر مشروعية لسياسات أميركا في منطقة الشرق الأوسط.

على الجانب الأبعد، انتفض المواطنون ضد أردوغان بعد ثماني سنوات من حكمه خشية على ملامح الدولة التركية العلمانية الديمقراطية الحرة؛ ما جعل أردوغان المسالم أكثر جرأة في استخدام القوة في تفريق المتظاهرين. في إيران رحل نجاد المحافظ وحل بعده حسن روحاني الإصلاحي المعتدل أو النجاد الناقص الذي ينادي بعلاقات أفضل مع الغرب ووضع اقتصادي أفضل بعد انخفاض صادرات إيران من النفط إلى أكثر من النصف، ومفاوضات بناءة حول البرنامج النووي الإيراني تقتضي بدايةً الاعتراف أميركياً بحقوق إيران النووية، روحاني المفاوض الأكثر دبلوماسية في العام ٢٠٠٣ حتى العام ٢٠٠٥.

ربما نحن في انتظار محادثات أكثر نعومة كورد يملؤه الشوك على طاولة مفاوضات أميركية إيرانية متقدمة نحو خطوات أكثر حسماً في طبيعة العلاقات الأميركية الإيرانية الجديدة، وربما ينعكس مجرى هذه المفاوضات المتوقعة انعكاساً إقليمياً يمتد شيئاً فشيئاً إلى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي ربما تتسع أيضاً لتشمل أكثر من طرف عربي باتجاه مفاوضات تقود لتسوية تشمل ملفات الصراع العربي الإسرائيلي بشكل متواز ومتصل ومرتبط ومتعرج يشمل شكل الحدود الممتدة بين الدول العربية وإسرائيل، سواء أكانت حدود إسرائيل مع الجمهورية السورية العربية أو حدود إسرائيل مع دولة لبنان أو حدود إسرائيل مع المملكة الأردنية الهاشمية أو حدود إسرائيل مع جمهورية مصر العربية.

يظل السؤال الأهم المتعلق بالإخوان هو: ما هو شكل الأنظمة والحكومات التي ستكون قادرة على التفاوض مع الإسرائيليين والأميركيين في حال حان الوقت لاستئناف مفاوضات إستراتيجية توقفت لسنوات عدة في زمن الأنظمة السابقة. إن أكثر ما أضعف أي مفاوضات بنّاءة للأنظمة السابقة هو مؤشرات ضعف تمثيل تلك الأنظمة لكافة شرائح المجتمع النخبوية والسياسية، إضافة إلى ضعف الأنظمة في الوصول إلى عمق الشرائح الاجتماعية المكونة للحراك الشعبوي المتراكم.

وهذا ما سيعود بنا مرةً أخرى إلى أكبر نقطة جوهرية تترجم الحالة الديمقراطية الحقيقية التي تحركت من أجلها وانتفضت شرائح مجتمعية. هل نحن حقيقة انتقلنا من مرحلة حكم الحزب الواحد إلى مرحلة الحكم الجماعي من خلال تشكيل أوسع لائتلاف سياسي واجتماعي متنوّع ومتعدد يحكم على قاعدة المبادئ الديمقراطية المتفق عليها، أم أن الإخوان امتداد للأنظمة السابقة في شكل الحكم، ما ينفي جدية شعاراتهم التي تتحدث عن سعيهم وراء مشاركة الجميع السياسي في الحكم.

ربمـــا يكون النموذج التمثيلي الفلســـطيني الجامع المتمثل بمنظمة التحرير جيداً في ذلك، كون المنظمة تضم تنظيمـــات العمل الكفاحي والسياســـي الفلســـطيني على اختلاف أفكار ومنهجيـــات ومنطلقـــات كل تنظيـــم. وتخوض هذه التنظيمات صراعات سياسية داخلية عدة للوصول إلى قرار سياسي موحد دون استخدام العنـــف والتحريض تكتيـــكاً للاحتفاظ بالقرار الوطني لصالح تنظيم سياسي دون الآخر.

تظل الخطورة في تراجع الوطنيين القوميين وما تحكمهم من نظريات عمل سياسي وفكري، وعدم قدرتهم علـــى تطوير مناهجهم ومبادئهم الفكرية التي انكفأت وعجزت عن توصيف الفهم العالمي لتطور الإنسان الاقتصادي والاجتماعي وإعادة تحليل ارتباطات الإنسان الكوني بأرضه وعائلته وعمله وجهـــده ومنتوجه وفكره المقاوم والمحفز للاستمرار في البناء والتنمية بدءاً من التنمية المحلية قبل أي تواصل إنساني خارجي.

ما نلحظه في هذا القبيل، أن للإخوان شركاء سياســـيين تحالفـــوا معهم قبـــل وصولهم إلى ســـدة الحكم يحملون الفكرة الإسلامية كفكرة حكم شـــمولي يجب أن تطبق على الأرض مثل الســـلفيين والمتشـــددين فكرياً. وهم لا يرجون إلا تطبيق الشـــريعة الإســـلامية كما يفهمونها في أيديولوجيتهم التي تغذي تكوين انعزالاتهم الاجتماعيـــة عن باقي ما يســـود من اجتماع ومجتمع في المجتمع نفسه. إنه تحالف إسلامي رغـــم اختلاف الفكـــرة الإخوانية عـــن الفكرة السلفية من حيث المنطلق والتطبيق، والسياسة والتكتيك، ولكن ما بعد نجاح الحركة الإخوانية في العملية الانتخابية نرى اختلافاً وجودياً أكبر بين الإخوانية والســـلفية منه ما بين الإخوانية والعلمانية.

إن خـــوف الحركـــة الإخوانية مـــن وصفها بالعلمانية واندماجها الاجتماعي والسياســـي في توجهاتها، يجعلها في صراع مستمر وغير مبرر المنطلقات مع العلمانيين. وما هو إلا خوف إخواني في طرح برامج واقعية لتصوير الحال العربي، ذلك أنها حركة لم تنشأ إلا على خطاب تحريضي يكـــذّب أي منجز علماني كان أو قد يكون، وهذا ما يفســـر هرب الإخوانية عند أي محك سياســـي أو اجتماعي فاصل واقعياً في أذهان الجمهور العربي إلـــى البرامج الدعوية هروبـــاً من المطالبة ببرامـــج أكثر واقعية تقدم للمطالب الشعبية حلولاً اقتصادية وتوفر فرص عمل وبرامج تترجم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ترجمة ملموســـة فـــي تفاصيل الحياة اليومية للمواطن العربي الممزق فكرياً وسياسياً واجتماعياً تصويراً لتمزق النخب الممثلة له.

نشـــأ في خمسينيات القرن السابق تحالف سياسي بين كل من الإخوان المسلمين والحركة الشـــيوعية في فلســـطين ضد قوات الطوارئ الدولية وللمناداة بالانسحاب الإسرائيلي وعودة الإدارة المصريـــة إلى قطاع غـــزة وذلك رفضاً لفكرة التدويل والوصاية. كما نشأ تحالف آخر في العقد نفســـه ضد توطين الفلسطينيين في

أراضي سيناء. يقترح هذا أن نشوء نماذج تحالفات ممكنة ومتوقعة للإخوان في أي وقت بما ترتضيه أولاً مصلحتهم الحزبية وأيضاً بما يتقاطع مع السياسات المحلية في المنطقة التي توجد بها الحركة الإسلامية، كل منطقة على حدة. وعلى الرغم من اختلاف المناهج الفكرية التي تحكم الحركتين (الإخوان والسلفيين) وعلى الرغم من عمق الصراع الأيديولوجي الذي يسير مسلكيات كل منهما، فإنه يلاحظ تحالفهما التكتيكي دوماً عند القرارات الإستراتيجية التي قد تقلب صفحة مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى لا يرجون خلوها من المعنى النضالي الذي بنيت عليه أفعالهم السياسية والثورية.

ولكن إن أرادت حركة الإخوان المسلمون بدئاً من حركة حماس الممثلة للذراع المقاوم لها في فلسطين، البقاء والاستمرار كفكرة أيديولوجية سياسية قابلة للتطوير فعليها أن تطور رؤية وطنية ترتكز إلى الانسحاب من مجمل العملية السياسية القائمة والعودة إلى الجماهير وتطوير النظرية التي تريد العمل من خلال برامجها. وذلك حتى تبلور خطاباً سياسياً جديداً يقترب إلى واقعية خطاب حزب العدالة والتنمية في تركيا. حتى هذا الحزب مطالب أكثر من غيره بالحفاظ على شكل الدولة التركية التي استمدت قوتها من قوة الدولة قبل أن يضيف أي حزب سياسي حاز فوزه من انتخابات حرة ديمقراطية تطوراً ما على أي من سياسات التنمية الاقتصادية والتحالفات الإقليمية والدولية التي يطمح إليها. لن ينجح الإخوان في حكم بلادهم دون إعطاء مزيد من التنازلات السياسية والاقتصادية والأمنية المنهكة لهم ولشعوبهم لصالح الغرب؛ لأنهم يصرون على تقديم أنفسهم حركةً قويةً في الحكم كما هي خارج الحكم، لاعبين على المفاهيم المزدوجة في معنى الدولة والمعارضة والعلاقة مع الغرب.

فالحركة الإسلامية تتعاظم قوتها وتأثيرها مجتمعياً من خلال التصاقها بالشرائح الاجتماعية الضعيفة والمعدمة اقتصادياً، والخالية ثقافياً. إن الموروث الثقافي السائد مجتمعياً يجعل الطريق سهلاً أمام الحركة الإسلامية لتغذية هذه الشرائح المهمشة والموجودة على حواف المدن والقرى وفي داخل المخيمات الفلسطينية (ومن يدري فقد تكون أحد نتائج ما سمي الربيع أو الخريف العربي إنشاء مخيمات عدة متناثرة على حدود الدول المتجاورة). الأساس أن تتوقف هذه القوى الإسلامية عن استغلال هذه الشرائح من خلال توجيهها بشكل تحريضي على ركائز وأركان الدول. بل عليها توفير واستنباط برامج حزبية قادرة على دمج هذه الشرائح في العملية التنموية الاجتماعية والاقتصادية، وجعل هذا المواطن قادراً على تكوين فكرته السياسية العامة بعد أن يطور من نفسه على المستوى العلمي والمجتمعي، لا أن نشترط ولاءه السياسي والتنظيمي ما قبل تكوينه لذاته العربية الفاعلة.

وهنا يظهر ضعف القوى التقدمية سواء أكانت ديمقراطية أم قومية أم اشتراكية أم ليبرالية في التأثير في هذه الشرائح وتمكينها. يرجع ذلك لضعف بناء سياسات وبرامج تنموية حقيقية تمتلك حساسية للحاجات الإنسانية الملحة للمواطن العربي في أدق تفاصيل حياته اليومية والمتعاقبة. إن هذه التفاصيل هي من تكوّن بالتراكم مجمل الحياة العامة التي ترسم مطالب المواطن الفعال في إطار الدولة الفاعلة على المدى المنظور والمتوقع.

وتأسيساً، فإن حركة الإخوان المسلمين في كافة أصقاعها تشهد حالة انخفاضات وارتفاعات، انحسارات وتوسعات، وتطورات دراماتيكية في حسم قراراتها التي أوشكت أن تصبح قريبة من الانفتاح على سيناريوهات أكبر في المنطقة سواء في السلم أو الحرب، ولكن ما عليها أن تقدمه الآن ليس التشكيك أو المراوغة في السياسات القائمة وإنما العمل واقعاً واضحاً وملموساً.

والسؤال الأهم عربياً: هل تستطيع حركة الإخوان المسلمين التاريخية والتي قد تصل عراقة امتدادها إلى قرابة المائة عام، أن تكون لاعباً سياسياً فارقاً في اللعبة السياسية الدولية، وأن تمتلك مشروعاً عربياً سياسياً اقتصادياً اجتماعياً ثقافياً نهضوياً خاصاً، كما استطاعت في مرحلة الستينيات والسبعينيات ولو بشكل نسبي أن تشكل الحركة القومية العربية نداً للغرب في فرض منهجية سياسية اجتماعية ثقافية عربية مستقلة الحضور السياسي إقليمياً، وليست تابعاً، قد لا يظهر في غمرة التحالفات الدولية والإقليمية التي لا تخلو من مصالح قد تبنى وبغفلة تاريخية على الحساب العربي الذي لم يستيقظ بعد.

العلاقات المصرية الإثيوبية وتداعيات سد النهضة

بقلم: محمد دياب *

تشـــكل مســـألة مياه نهر النيل أحد الثوابت الأساســـية في سياســـة مصـــر الخارجية عبر مختلف العصور، وقد حرصت مصر على اتباع سياسة متوازنة تجاه دول الحوض، حيث تأكدت فكرة إقامة تعاون وثيق بين دول حوض النيل بما يخدم مصالح الدول المطلة عليه، وذلك انطلاقاً من المصالح المشتركة وليس التنافس أو الصراع.

ولا شك في وجود رابطة وثيقة بين الأمن المائي وبين الاستقلال الاقتصادي والسياسي، فتحقيق الأول يعـــود إلى ضمان تحقيق الثاني. وإن دولة لا تســـتطيع تأمـــين ثروتها المائيـــة من مخاطر الســـيطرة الخارجيـــة على مصـــادر المياه التي تســـتفيد منها اقتصادياً وحياتياً طبقاً للأعراف والقوانين الدولية، لهـــي دولة عاجزة عن تحقيق أمنها السياسي والاقتصادي فضلاً عن ضمان استقلالها السياسي.

ومن أبـــرز خصائص الصـــراع على المياه، استخدام المياه كســـلاح سياسي وورقة ضغط لحل المشكلات الأخرى، فالراصد لتطور العلاقات السياســـية بين مصر ودول حوض النيل بشكل عـــام، وإثيوبيا بشـــكل خاص، يلاحـــظ أن ثمة محاولات عديدة من جانب بعض الدول لاستخدام المياه كســـلاح سياســـي ترفعه بوجه مصر بين الحين والآخر.

لكن كثيراً ما اعترضت تلك السياسة العقبات، وخاصة مع الجانب الإثيوبي، وهو ما يمكن ربطه بالتنافس التاريخي بين البلدين في منطقة القرن

*باحث سياسي.

الإفريقي، فإثيوبيا لا تعترف بأي اتفاقية قائمة أو التزامات أخرى تمنعها من التصرف كما تشاء في مياه النيل في أراضيها، واستطاعت أن تكوّن جبهة معارضة مكونة من (كينيا، أوغندا، تنزانيا، إريتريا) وتؤيدها في موقفها، بل وترفض جميعها نظرية الواجب الأبدي الذي تتضمنه اتفاقية عام ١٩٢٩ بعدم التدخل في تدفق مياه نهر النيل بما يلحق الضرر بمصر دون موافقة الأخرى، كذلك رفضت اتفاقية عام ١٩٥٩ الموقعة بين مصر والسودان وأعلنته في الساحات الدولية والإقليمية.

تتمسك مصر بمفهوم الحقوق التاريخية، وإثيوبيا تعرض ذلك على أساس أن دولة المصب التي كانت أول من استغل مياه النهر الدولي لا يحق لها أن تمنع دول المنبع من استغلال المياه، وأن الحقوق التاريخية يجب ألا تظل هي العامل المحدد لاستخدام مياه النيل، وأن البلدين يتفقان حول مبدأ المساواة ويتفقان حول مبدأ عدم قيام دول المنبع بإلحاق الضرر بدول المصب، وهذا يعني أنهما يدركان حاجة كل منهم للآخر، وذلك يقدم قاعدة جديدة للتعاون الذي يعود بالنفع على الجميع.

فقد سعت دول حوض النيل إلى تنظيم الانتفاع بموارد النهر وفق نظرية «الملكية المشتركة»، والتي تذهب إلى أن النهر الدولي من منبعه إلى مصبه؛ يُعد مملوكاً ملكية مشتركة بين جميع الدول التي يجري النهر في أقاليمها؛ بحيث تكون حقوقها متساوية ومتكاملة، فلا تنفرد إحداها دون موافقة الدول الأخرى بإقامة مشروع للانتفاع بمياه النهر في الجزء الذي يجري في إقليمها؛ ما دام هذا الانتفاع يؤدي إلى إحداث أي تأثير في جريان مياه النهر سواء بالزيادة أو النقص.

البداية كانت في عهد محمد علي، والي مصر، وذلك مع حملات سليم قبطان الثالث خلال الفترة من ١٨٣٩م إلى ١٨٤٢م لاستكشاف المنابع الاستوائية للنيل، فيما واصل الخديوي إسماعيل بن إبراهيم بن محمد المسيرة؛ بالاستعانة بالمستكشفين الأوروبيين، وإنشاء الجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥م، فتمكنت مصر في عهده من الوصول إلى منابع النيل الاستوائية حتى بحيرة فيكتوريا، وسُميت مدينة «غندكرو» في الجنوب السوداني باسم «الإسماعيلية»، وأُطلق على «بحيرة كيوجا» اسم «بحيرة إبراهيم»، كما بسطت مصر سيطرتها على سواكن ومصوع عام ١٨٦٥م، وزيلع عام ١٨٧٥م، وتوغلت بعثاتها الكشفية في شمال الحبشة وشرقها، وهو ما أدى في النهاية إلى نشوب الحرب المصرية الحبشية (١٨٧٥ - ١٨٧٦م).

تلا ذلك توقيع عدد من الاتفاقات والمعاهدات لإقامة أطر تعاونية ومشروعات مشتركة بين دول حوض النيل، وتأمين انتفاع دول حوض النيل بموارد النهر، ولا سيما مصر والسودان (دولتي المصب)، وقد خلصت هذه الاتفاقيات والمعاهدات إلى عدم إقامة أي مشروعات على المجرى الرئيس لنهر النيل أو روافده؛ من شأنها التأثير سلباً في التصريف المائي للنهر، أو في نوعية مياهه.

وتجدر الإشـــارة فـــي هذا المقـــام إلى أكثر من عشـــر وثائق دولية جـــرى توقيع بعضها في خلال العهد الاســـتعماري، حيـــث وقعتها الدول المستعمرة نيابة عن مستعمراتها في ذلك الوقت, وهذه الاتفاقيات هـــي بروتوكول روما ١٨٩١م، وتلاه اتفاق أديس أبابا ١٩٠٢م، ثم اتفاق لندن ١٩٠٦م، فاتفاق روما ١٩٢٥م، واتفاق ١٩٢٩م.

في حين تم توقيع بعضها الآخر بعد حصول دول حـــوض النيل على اســـتقلالها، مثل اتفاق ١٩٥٩م بين مصر والسودان، واتفاق عام ١٩٩١م بين مصر وأوغندا، والاتفاق الإطاري بين مصر وإثيوبيـــا عام ١٩٩٣م، بيد أن اتفاقيتي ١٩٢٩م و١٩٥٩م كانتا أهـــم اتفاقين من بين الاتفاقات المذكورة.

وبالعودة إلى علاقة مصر بإثيوبيا، فهي عبارة عن مزيج من الروابط التاريخية القديمة والمصالح المشتركة، وتعتبر الروابط الدينية والنيلية من أوثق روابـــط مصر بإثيوبيا، وفي الوقت نفســـه كانت هناك عوامل من عدم الثقة والادعاءات المشتركة بالمطامع التي تتعارض مع مصالحهما وتشـــكل خطراً على أمنهمـــا الوطني. وفي ظل العلاقات المتوترة التي تســـود منطقة القرن الإفريقي، فقد تميـــز موقف مصر بدرجة كبيرة من التأثير فيما يتعلق بالعلاقات المباشـــرة بـــين مصر وإثيوبيا، وهي علاقات ذات أبعاد حضارية وثقافية مشتركة بالإضافة إلى كونها مصدر تهديد مباشراً لموارد مصـــر من مياه نهر النيـــل، وهي علاقات قديمة بدأت منذ دخول الديانة المسيحية عن طريق مصر والتحام الكنيسة الإثيوبية بالكنيسة القبطية في الإسكندرية.

وتعد الكنيســـة المصرية إحـــدى أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا بشـــكل عام وإثيوبيا بشكل خاص، ويرجع ذلك إلى الروابط التاريخية التي تجمع بين الكنيســـة المصريـــة والإثيوبيـــة منـــذ النصـــف الأول من القـــرن الرابع الميلادي، تاريخ دخول المســـيحية إلـــى إثيوبيا، وقد عملت الكنيســـة المصرية على توطيد علاقاتهـــا بالكنيســـة الإثيوبية والحفاظ على علاقات تعاونية بين البلدين وتطويع العامل الديني وتوظيفه في تجاوز كل الخلافات بالطرق الدبلوماسية.

ولعل القراءة المتأنية لواقع العلاقات المصرية الإثيوبية، خلال النصف الثاني من القرن الماضي، تكشـــف لنا عن حقيقة مفادها أن إثيوبيا دائماً ما كانت تهدف إلى تشكيل جبهة معارضة لمصر في دائرتها الإفريقية، مســـتخدمة المياه كسلاح سياســـي، الأمر الذي دفع مصـــر في كثير من الأحيـــان إلى تصعيد خطابهـــا ضد التوجهات الإثيوبيـــة، وإن كان بدرجات متفاوتة من ضبط النفس، وفقاً للحقب الرئاســـية الثلاث التي مرت بها مصر ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢.

حقبة عبد الناصر..

ففي حقبة مصر الثوريـــة إبان حكم الرئيس عبد الناصر، تجاوزت الاهتمامات المصرية دائرة حوض النيل، لتشـــمل الدائرة الإفريقية إجمالاً،

لاسيما في مرحلة التحرر من الاستعمار، ولم تخرج العلاقات المصرية الإثيوبية عن هذا الخط، فقد تطورت العلاقات الشخصية بين الرئيس عبد الناصر والإمبراطور «هيلا سيلاسي» بما تلاشى معه استخدام قضية مياه النيل كورقة ضغط سياسي على مصر، بيد أن هذا الوفاق لم يستمر طويلاً، فسرعان ما نشبت الخلافات بين البلدين على خلفية قيام مصر ببناء السد العالي دون أن تستشير دول المنبع، وهو ما عارضته إثيوبيا.

حقبة السادات..

ومع رحيل الإمبراطور «هيلا سيلاسي»، وتولى «منجستو هيلا ماريام» اشتعلت قضية مياه النيل بين مصر وإثيوبيا، خاصة بعد أن أعلن الرئيس السادات عن مشروع لتحويل جزء من مياه النيل لري ٣٥ ألف فدان في سيناء، وهو ما رفضته إثيوبيا باعتباره خطراً يهدد مصالحها المائية، وتقدمت بشكوى إلى منظمة الوحدة الإفريقية في ذلك الوقت تتهم فيها مصر بإساءة استخدام مياه النيل، واحتدم الخلاف إلى حد تهديد الرئيس الإثيوبي «منجستو» مصر بتحويل مجرى نهر النيل، فيما وجه الرئيس السادات خطاباً حاداً إلى إثيوبيا معلناً أن مياه النيل «خط أحمر» مرتبط بالأمن القومي المصري، وأن المساس به قد يدفع مصر إلى استخدام القوة المسلحة لضمان أمنها المائي.

حقبة مبارك ..

ومع بداية الثمانينيات، وتولي الرئيس السابق حسني مبارك مقاليد الحكم في مصر، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات المصرية – الإثيوبية، خفت فيها حدة الخطاب السياسي بين البلدين، وسادت علاقات من التعاون والتفاهم، توجها تكوين تجمع (الأندوجو)، الذي نشأ عام ١٩٨٣، وهو يعنى (الإخاء) باللغة السواحلية، وذلك كإطار إقليمي للتشاور والتنسيق بين دول حوض النيل، رغم أن إثيوبيا لم تنضم إليه إلا بصفة مراقب مع كينيا.

وعلى الرغم من حرص الرئيس السابق مبارك على وجود علاقات طيبة لمصر في محيطيها العربي والإفريقي، ووجود زيارات متبادلة له في عقد الثمانينيات من القرن الماضي مع الجانب الإثيوبي، فإن ثمة خلافات برزت بين الجانبين بشأن خطط نظام «منجستو» لإقامة مشروع كبير في منطقة «تانا بيليز»، لمضاعفة الإنتاج الكهربائي الإثيوبي، وهو مشروع بدأت مرحلته الأولى عام ١٩٨٨، وبلغت ميزانيته ٣٠٠ مليون دولار أميركي، وكان من المقرر أن يتم من خلاله إقامة خمسة سدود لتوفير المياه لحوالى ٢٠٠ ألف مزارع في إثيوبيا. فعارضت مصر وتصدت لمحاولة حصول إثيوبيا على قرض من بنك التنمية الإفريقي، ما زاد من توتر العلاقات بين الطرفين وصولاً إلى مرحلة الفتور.

وفى ١٩٩٥ انقلب الفتور إلى قطيعة مع محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس السابق مبارك

بأديـــس أبابا إبان زيارته لحضور مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد هناك، بعد تصاعد لهجة التصريحات الرسمية والإعلامية العدائية المتبادلة بين البلدين، وقد استمر الفتور في العلاقات بين الجانبين طوال العقـد الأخير من حكم الرئيس المخلوع، وهـــي الفترة التي تصاعدت فيها حدة الخلافـات بين مصر ودول المنبع بشـــأن إعادة النظر في اتفاقيات تقاسم مياه النهر.

سد النهضة.. ومقدمات الأزمة

مع بلوغ الخـــلاف بين أعضاء مبادرة حوض النيل ذروته؛ عقدت دول المنابع اجتماعاً في مدينة عنتيبي في أوغندا في ١٤ أيار ٢٠١٠م؛ من أجل توقيع اتفـــاق لتنظيم التعاون وإدارة الموارد بين دول حوض النيل، وهو الاجتماع الذي أسفر عن توقيـــع أربع من دول المنابـــع على اتفاق منفرد، عُرف باســـم «اتفاق عنتيبـــي»، وهو يمثل ضربة قاصمة للجهود الرامية إلى إنشاء إطار جماعي للتعاون بين دول حوض نهر النيل كافة.

ويقضي الاتفاق بإنشاء مفوضية جديدة لإدارة موارد النيـــل، يكون مقرها أديس أبابا، وهو ما يعنـــي ضمناً عـــدم الالتزام بأحـــكام الاتفاقات التاريخية التي تنظم الانتفاع بمياه النيل (اتفاقية ١٩٢٩م، واتفاقية ١٩٥٩م)، مع دعوة دول حوض النيـــل التي لـــم توقع على الاتفـــاق إلى التوقيع عليه في غضون عام من توقيع الاتفاق، وبالفعل انضمت كينيا إلى الـــدول الموقعة على الاتفاق، فيمـــا تتردد أنباء عن قـــرب انضمام بوروندي عقب الانتخابات العامة فيها، وأكدت الســـودان أنها بصدد بحث تجميـــد عضويتها في مبادرة حوض النيل، وذلك رداً على السياسات الإثيوبية.

عقـــب توقيـــع الاتفاق اتخذت الـــدول الموقعة سياسات تصعيدية، وباتت كأنها تقف معها على حافة الهاويـــة؛ حيث أكدت تلك الدول أن دولتي المصب ليس بوسعهما سوى الانضمام للاتفاق، بل ذهب رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوي إلى شنّ هجوم حاد على مصر؛ مؤكداً أنها ما زالت تقع تحت سيطرة الأفكار البالية المتعلقة بالحقوق التاريخية المكتسبة، وسعى زيناوي، أيضاً، إلى اختراق التنســـيق المصري الســـوداني؛ مشيراً إلى أن الســـودان ليس المشـــكلة وأن مصر هي المشكلة فحسب، كما أعلنت إثيوبيا عن استكمال مشروعها المائي الجديد «سد تانا بليس»، وذلك في اليـــوم التالي لتوقيع اتفاق عنتيبي، وهو ١٥ أيار.

وجـــاء إعلان الحكومة الإثيوبية عن بدء عملية تحويل مجرى «النيل الأزرق» في منطقة منابع نهر النيل إيذاناً ببدء إنشاء «سد النهضة»، مفاجأة للشعب المصري الذي انشغل بقضاياه الداخلية منذ اندلاع ثورة ٢٥ كانون الثاني، وكذلك اختباراً حقيقيـــاً للنظام الجديد بمصر في التعاطي مع ملفات السياسة الخارجية وخاصة إذا كان الأمر يتعلـــق بنهر النيل وما يمثلـــه من أهمية وجودية للكيان المصري.

فالتوقيـــت الذي جاء فيه الإعلان الإثيوبي عن الســـد جاء في ظل ظروف صعبة تمر بها مصر

وحالة التجاذب القوي التي يشـــهدها الشـــارع المصري بين قوى المعارضـــة الوطنية والإخوان المســـيطرين على الســـلطة، ولعل هـــذه الحالة فرضت نفســـها في مواقف الأطراف السياسية وردود أفعالها، فقد دخلت قضية السد في دائرة المزايدات السياسية واستعراض العضلات وما نتج عنه من إرباك واضح على المستوى الرسمي والحزبي في تقدير المواقف والتعامل معه وتحديد سيناريوهات واضحة ومدروسة للتعاطي مع هذه القضية، فالرئاسة المصرية حاولت أن تجمع بين التهديد المبطن في إطار الحرب النفســـية وترك الباب مواربا للتفاوض والحل الدبلوماسي للأزمة، أما المؤسسة العسكرية فلم تر أن ما يحدث يمثل أزمة تستدعي مشاركة الجيش أو تدخله المباشر على اعتبار أنها ليســـت قضية عسكرية في هذه المرحلة مع التقليل من أهمية التصريحات العدائية بين البلدين.

أما القوى السياســـية فقد اتخذت من قضية الســـد محاولة لإظهار ضعف القيادة السياسية وعجزها عن إدارة الملفات الســـاخنة حتى أنها ذهبت إلى حد التلويح بالخيارات العســـكرية في التعاطي مع الأزمة وهذا ما كشفت عنه تسجيلات الاجتماعـــات التي دعت لها الرئاســـة مع القوى السياســـية وبثت على الهواء مباشرة في مشهد غير معهود في النظام السياسي المصري.

وليس بعيداً عن المواقف الســـابقة جاء موقف الكنيسة القبطية وعلى لسان تواضروس الثاني بابا الإســـكندرية الذي اعتبر أزمـــة مياه النيل بين مصر وإثيوبيـــا تتعلق بحكومات ودول، وأن الكنيسة لا دخل لها بها، مؤكداً أن مشروع السد قومي بالنســـبة لإثيوبيـــا، ولا يمكن إنهاؤه بهذا الشـــكل، وأنه يجب على مصر أن تعيد علاقاتها القوية مع إثيوبيا ويصبح بينها علاقات قوية في كل المجالات.

ونخلص مما ســـبق إلى أن حالة الانقســـام والتصارع الســـائدة في الســـاحة المصرية قد انتقلـــت إلـــى دوائر صنـــع القرار السياســـي والإستراتيجي والأمني، فلا توجد قضية أهم من مياه النيل يمكن أن تجتمع عليها مكونات النظام السياسي، فهذا يشكل مؤشراً على مستوى الأزمة التي يعيشـــها هذا النظام والتي ستعصف ليس بدوره ومكانتـــه التاريخية ضمـــن دوائر الفعل والتأثير الإقليمي والدولي، وإنما على وجود هذا النظام وكينونته وحماية ذاته وسيادته على كامل التراب المصري.

فالمطلـــوب مـــن مصر اليوم بكافـــة مكوناتها ومجتمعاتهـــا أن تدرك مكانتها الحقيقية ودورها القائد في محيطها العربي والإفريقي والشـــرق أوسطي وأن تســـتعيد إرثها العريق في صناعة القرار وإدارة سياســـتها الخارجية وفق أســـس وقواعـــد تنطلق مـــن هـــذا الإدراك، خاصة أن الظروف المعقدة والحساسة التي يعيشها العالم تستدعي أن يكون النظام السياسي على مستوى عال من القوة والصرامة والإدارة الســـليمة، وإلا فإن الثمن سيكون باهظاً في ظل مشاريع الهيمنة الجديدة وإعادة رسم خارطة العالم العربي وفق

أســـس تراعي مصالح الدولـــة الكبرى والمهيمنة فـــي العالم، فالمطلوب من مصـــر اليوم وتحديداً فـــي التعاطي مع أزمة ســـد النهضة ليس إدارة هذه الأزمة سواء من خلال الدبلوماسية الناعمة والتي انتهجها الرؤساء السابقون أو الخيارات العسكرية والتي ستؤدي إلى نتائج غير مضمونة، فالمطلوب حل هذه الأزمة من خلال إســـتراتيجية مصرية شـــاملة نحو إفريقيا بشـــكل عام ودول حوض النيل بشـــكل خاص تهـــدف إلى إعادة تأسيس العلاقات على أسس الشراكة والتعاون وتحمل مسؤولياتها تجاه قضايا القارة السوداء والمشـــاركة الفاعلة في مشاريع التنمية الشاملة وتعزيز التنســـيق والتشاور في مختلف القضايا من خلال إعادة النظر في التكتلات السياســـية الموجودة أو من خلال إنشـــاء تكتلات تؤســـس لعلاقات شراكة حقيقية بين دول هذه القارة.

بعد ست سنوات على وقوعه «انقسام» مستقر .. في إقليم متقلب

المشاركون

- خليل شاهين، محلل سياسي
- حيدر عوض الله، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني
- محمد هواش، محلل سياسي
- المحامي حاتم عباس، باحث في القانون والحريات

أدار الندوة: عاطف أبو سيف

جـرى ماء كثير تحت النهر، وجرى حبر كثير أيضـاً، منذ تكرّس الانقسـام السياسـي على شكل انشطار جغرافي قبل ست سنوات، عندما سيطرت «حماس» بقوة السلاح على قطاع غزة.

الآن وحده الانقسام يشهد حالة استقرار في إقليم متقلّب، وتحت مظلّة الاستقرار يجري حراك غير مرئي، حراك سلبي يذهب عميقا في الوحل عبر عملية مأسسة وتشريعات دؤوبة، خاصة في قطـاع غزة، على نحو يجعـل العودة إلى الوراء خياراً مستحيلاً هذا إذا حسنت النوايا.

يمكن القـول ان جهـود اسـتعادة الوحدة استنسخت فكرة «التفاوض من أجل التفاوض» حتـى تحول الأمر إلى «عملية» لها شـخوصها ورعاتها وجغرافياتها.. إلخ.

تبتعد الوحدة أكثر كلما بدا أنها تقترب، فما الذي يحدث بالضبط، وما هي العصي الكامنة فـي الدواليب، وهل من فرص لسـير العجلة فعليـا بدلا من مراوحة المكان. هذا ما وضعته «سياسات» على طاولة ضيوفها.

سياسات: لنبدأ مع الأسـتاذ خليل، فبعد ست سنوات على ما اصطلح على تسميته «الانقسام»، لنقدم تشخيصاً للحالة، كيف تشخّص الانقسام، هل هو صراع على السلطة، أم خلاف على الرؤى، أم أعمق من ذلك؟

شـــاهين: أعتقد أن المشكلة الأساسية، التي تحتاج إلـــى معالجة، تتمثل فـــي إيجاد معادلة لكيفيـــة تخلي الأطراف عمّـــا بين أيديها لصالح المصالحة الفلســـطينية، بمعنى آخر، نحن أمام أكثر من ســـت سنوات، تطورت معها مواقع قوة ونفوذ ومصالح ـ بالمعنى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني ـ ترتبط بحالة الانقســـام، وهـــذه المصالح هـــي التي تتغلّب علـــى الإرادة السياسية، إضافة إلى عوامل أخرى، لكن أعتقد أن ارتباط المصالح بحالة الانقســـام، خاصة في قطـــاع غـــزة، يُعتبر النمـــوذج الأوضح لارتباط مصالح فئات جديدة ـ نشـــأت وتطورت بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي ـ بالانقسام، خاصةً فيما يتعلق باقتصاد الأنفـــاق، ودخول حركة حماس بشـــكل واسع جداً على محاولة التحكّم في كافة مفاصل الاقتصـــاد، إضافة إلى الجانب الأمني المتعلق بالمؤسسات الأمنية، ووجود سلطة جديدة، وكذلك مصالح وفئات اجتماعية جديدة نشأت في ظل حالة الانقسام، مثل ما اصطلح على تسميته أحياناً أصحاب الملايين الجدد.

أما في الضفة الغربية، فهناك مصالح مرتبطة باســـتمرار الوضع القائم، واســـتمرار شـــبكة العلاقات مع إســـرائيل والهيئات الدولية، ووجود مؤسســـة أمنية تغوّلت وتخشى من تبعات إعادة دمج المؤسســـات الأمنيـــة وتوحيدها في الضفة والقطاع على مواقعها.

باختصـــار، فإن العامـــل الرئيس حتى الآن، هو عامل داخلي، سببه وجود مواقع تأثير ونفوذ مرتبطة بالانقسام، مع عدم المساواة بين الحالتين فـــي الضفة والقطاع؛ لأن هناك حالة جديدة في القطاع نشأت ربما تكون أكثر ارتباطاً بالانقسام من الضفة.

سياسات: أستاذ حيدر، هل تتفق مع تشخيص شـــاهين، وأن المصالح هـــي ما يمنع المصالحة، أم أن هناك أيضاً أعداءً على طرفي الانقســـام يعيقون المصالحة، وهل الموضوع أعمق من خلاف مصلحي؟

عـــوض الله: ما زال موضـــوع الصراع على السلطة هو الذي يحكم دوافع الطرفين، وإن كان هذا الصراع يختبئ تحت عناوين مشتتة ومختلفة لإكساب هذا الانقسام الاستمرارية، والذي بدأ يتحول إلى ما يشبه الانفصال لتعميق هذا الشرخ في الحركة الوطنية الفلسطينية وتعزيزه، ما يهدد بصورة فعلية بأن ينسحب إلى انقسام جغرافي بكل ما يترتب على ذلك من نتائج.

تكمن المشـــكلة في أن الطرفين الرئيســـين لم يعودا اللاعبين الوحيدين في موضوع اســـتمرار الانقسام من عدمه، إذ تظهر ملامح إستراتيجية سياسية تبنى من قبل الإسرائيليين على الوضع الراهن، أي بمعنى ما هي محصلة حل الصراع الفلســـطيني – الإســـرائيلي مـــن وجهـــة نظر إستراتيجية، طبعاً الإسرائيليون ليسوا المسؤولين المباشـــرين عن الانقســـام، لكنهم استفادوا منه إلـــى الدرجة القصوى، وأعتقد أنهم ســـيمنعون بوســـائلهم المتعددة إمكانية لم الشـــمل، وعودة

الوحدة السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية.

وأود أن أضيف هنا مسألتين مهمتين، الأولى تتمثل في أن طبيعة النظام السياسي الفلسطيني الراهن وبنيته تتطور بالصدام وليس بإمكانية أن تخدم الحركة الوطنية فصائلها عبر آلية ديمقراطية محددة، أي أن طبيعة النظام السياسي الفلسطيني الذي بنته حركة فتح، يمنع تداولاً سلساً للسلطة، من خلال سيطرتها شبه المطلقة على كافة مفاصل الدولة وبنيان السلطة الوطنية الفلسطينية، فهي تقوم بذلك دون أيديولوجيا، أي بالحس الغريزي للبقاء والاحتفاظ بالسلطة، أما حركة حماس فتحمل الرؤية نفسها، وإن كانت بغطاء ديني، بمعنى أن النظام السياسي الفلسطيني، بطبيعته ـ مع مراعاة أن القصد هنا يشمل القوى المهيمنة عليه ـ غير قادر، وغير قابل لفكرة تقاسم السلطة، أو الاحتكام إلى الإرادة الشعبية، وبالتالي يُبنى نظامان شموليان، أحدهما براغماتي ليست لديه هوية فكرية محددة، والآخر شمولي يستدعي كل شعارات الإسلام السياسي لاستمرار هذه الهيمنة، والمشكلة الرئيسة الأعظم أنه ليست هناك قوى وسطية وازنة قادرة على خلط الأوراق السياسية مجدداً، والضغط باتجاه دمقرطة بنية النظام السياسي الفلسطيني.

سياسات: أستاذ هواش، هناك كلام عن أن المستوى الداخلي يُثقل على فرص حل موضوع الانقسام، علاوة على المؤثر الإسرائيلي والخارجي، فهل ترى أن الانقسام تحوّل إلى جزء من النظام السياسي وتدجينه بهذا الشكل الذي يشمل وجود المنظمة والرئاسة وحكومتين، إحداهما في الضفة والأخرى في غزة، وكأن هذا هو النظام السياسي الفلسطيني، كيف ترى الموضوع؟

أسباب أكثر عمقاً

هواش: بداية، أعتقد أن أسباب الانقسام أعمق بكثير من وجود مصالح ذاتية وشخصية وحزبية، مع أن هذه المصالح بدأت تشكل عقبة، أو تمد الانقسام بأسباب استمراره، المسألة برأيي أعمق كثيراً، ترتبط بفكر ومشروع سياسي واسع وواضح الملامح، أساسه الفكري الخروج عن الجماعة، وتشكيل جزر سيادية خارج الجماعة منطلقة ومستندة إلى فكر الإسلام السياسي، إذ تريد هذه الجهة، وتحديداً حركة حماس أن تهيمن على المجتمع الفلسطيني بأي وسيلة، الوسيلة الأولى هي عدم قدرتها على السيطرة على كل المجتمع الفلسطيني لأسباب داخلية وخارجية، مرتبطة بوجود إسرائيل في الضفة، وبقاء الجزء الرئيس من فلسطين تحت الاحتلال.

هناك جزيرة سيادية في قطاع غزة للإسلام السياسي، وليست للمجتمع الفلسطيني، هي قاعدة لتطوير مشروع الانقسام، من مشروع سيطرة على كل الشعب الفلسطيني ومقدراته، والتصرف بكل المشروع بما يتلاءم مع رؤية الإسلام السياسي، وليس بما ينسجم مع الشعارات المطروحة على السطح من نوع تحرير

فلسطين، لأن البرنامج السياسي لحركة حماس فيما يتعلق بحل القضية الفلسطينية، سقفه أقل بكثير من سقف البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي المزايدة في هذا الموضوع ليست في محلها.

أيضاً فيما يتعلق بمسؤولية الحركة الوطنية الفلسطينية، أو الجزء المتمثل في المنظمة، لأنه شئنا أم أبينا فإن حركة حماس جزء من مكونات الحركة الوطنية والنظام السياسي الفلسطيني، شاركت في الانتخابات وفازت بغالبية في المجلس التشريعي، وتصرفت بهذه الغالبية بطريقة مخالفة لتوقعات النظام السياسي الفلسطيني، وحتى توقعات المجتمع الفلسطيني، وأرادت بهذا الفوز أن تقود المجتمع الفلسطيني إلى برنامج مختلف كلياً عن برنامج الحركة الوطنية، وهو برنامج التسوية، أي ليس لديها بديل عن هذا البرنامج، بمعنى أنه ليس لديها برنامج تحرير، أو برنامج مستقل عن فكرة الحوار أو المفاوضات، أو فكرة أخرى يمكن أن توصل إلى انسحاب إسرائيلي، وبالتالي بما أنه ليس لديها مشروع من هذا النوع، فإن مشروعها متطابق في بعض جوانبه مع مشروع السلطة الفلسطينية، أي إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني بطريقة أو بأخرى، ما ولد جملةً من المصالح والعوامل الداخلية في المجتمع الفلسطيني، أصبحت تعيق المصالحة، مع ضعف الجانب الآخر، أي منظمة التحرير في طرح برنامج مقنع للشعب الفلسطيني، للالتفاف حوله، وعزل الانقسام ومفاهيمه، بمعنى أن المنظمة تتحمل المسؤولية بشكل أو بآخر عن استمرار الانقسام؛ لأنها لم تستطع أن تطور مشروعاً عملياً يسمح لها بالعمل في قطاع غزة حتى مع استمرار الانقسام.

«الإسلام السياسي» والانقسام

سياسات: **شاهين**، الحديث عن الإسلام السياسي يقود إلى ما يحدث في الإقليم، من تحولات إقليمية مفاجئة ومتدحرجة وأحياناً متناقضة، بمعنى أن دور الإسلام السياسي تغيّر في المنطقة، وبالتالي أين ترى الانقسام في سياق موضوع التغيّر الإقليمي؟ فهل هي ظروف مشجعة لاستمرار الانقسام أم محبطة لأسبابه؟

شاهين: موضوع التغيرات على المستوى الإقليمي مهمة جداً، لكن يجب عدم النظر إلى تطور الإسلام السياسي الفلسطيني، أو الحالة الخاصة لتطور الإسلام السياسي الفلسطيني، فهو لم يتطور من داخل النظام السياسي، بل من خارجه، لذا لست مع مقولة إن تيار الإسلام السياسي الفلسطيني خرج على الجماعة، لأنه لم يكن جزءاً من إطار النظام السياسي الفلسطيني وبنيته، أو آليات العمل التوافقية التي سادت في الكيانية الفلسطينية المتمثلة بمنظمة التحرير، لذا تطور بأشكال وأساليب عمله وفلسفته خارج هذا النظام، بل بالتنافس معه وأحياناً بمواجهة مع قوى النظام السياسي الفلسطيني التاريخية، وأقصد هنا الشق المتعلق بالحركة الوطنية، وتجليات ذلك واضحة في المسيرة السابقة،

من الانتفاضة الأولى، إلى تطور دخول الكتلة الإسلامية، والمجمع الإسلامي في غزة، ومن ثم الجهاد الإسلامي، ودورها في الدخول في صراع مع الكتل الطلابية التابعة لفصائل منظمة التحرير تاريخياً.

هذا التطور الجديد الذي حدث في الدخول جزئياً إلى بنية النظام السياسي على مستوى السلطة، لا يعني أنهم أصبحوا جزءاً من النظام السياسي، بل هم على صراع وتنافس مع النظام السياسي التاريخي والتقليدي في محاولة لتحدي شرعية هذا النظام، وأنا أثق تماماً بأن مشروع حركة حماس هو مشروع الهيمنة على مجمل بنية النظام السياسي، أي على منظمة التحرير، وهذا يفسر إلى حد بعيد إصرار حركة حماس على أن تبدأ بمنظمة التحرير، وأن تؤجل أي شيء يتعلق بالتنازل عما تملكه بين يديها من مواقع سلطة ونفوذ باعتبارها سلطة قائمة في قطاع غزة، وبالتالي فما الذي يجب فعله، باعتقادي هذا يتطلب مغادرة فكرة الاعتقاد بأنه يمكن النأي بالنفس عن مجمل التغيرات، (...) النظام السياسي الفلسطيني ببنيته التقليدية وصل إلى مأزق، وهو في مأزق قبل الانقسام، لكن جاء الانقسام كأحد تجليات وتعبيرات مأزق النظام السياسي الفلسطيني من جهة، وعدم قدرته على مواجهة تطورات المشروع الإسرائيلي على الأرض من جهة ثانية، وبالتالي فإن الانقسام في أحد أشكاله هو استجابة غير واعية لنتائج المشروع الإسرائيلي الذي يفتت ويقسم الفلسطينيين، وقد نشهد مزيداً من هذا التفتيت، إذا ظلت الحركة الوطنية الفلسطينية على حالها.

تدفع المتغيرات على مستوى الإقليم والعالم باتجاه إعادة النظر في بنية النظام السياسي الفلسطيني، وهذه العملية لا يمكن أن تحدث إلا بإجراء عملية تاريخية جديدة، ربما تمثل محطات أساسية في تاريخ الحركة الوطنية، كما حدث مع منظمة التحرير، في العام ١٩٦٩، أي تعديل جوهري في بنية النظام السياسي وهيكليته، وبالتالي لا بد من تسوية تاريخية بين التيار الوطني الديمقراطي العلماني والتيار الإسلامي، فدون ذلك لا يمكن التعايش في إطار حركة وطنية واحدة.

مقاطعة من سياسات ما قاعدة هذه التسوية؟

شاهين: القاعدة تتمثل في النظر فيما تم القفز عليه في اتفاق المصالحة، فأسس إجراء التسوية تتمثل أولاً في التوافق على برنامج سياسي، وثانياً التوافق على أسس المشاركة السياسية، وكيفية حل الخلافات، وإعادة وضع ميثاق وطني جديد، يحكم الفلسطينيين ويحتكمون إليه لدى الاختلاف، وإعادة بناء منظمة التحرير على هذه القاعدة، وإجراء الانتخابات على مستوى المنظمة، والسلطة، وفي الاتحادات والنقابات الشعبية بشكل ديمقراطي، وبالتالي فإن جوهر الأسس، وهنا أقول تعقيباً على ما قاله زميلي حيدر، لا يوجد شيء اسمه تداول سلطة، فهذه من التعبيرات الدولانية التي تسللت إلينا، فنحن كحركة تحرر يجب أن نتوقف عن استخدامها،

لأننـــا لم نكن كذلك في منظمـــة التحرير وتاريخ الحركـــة الوطنيـــة، بـــل كان ما يحكـــم ذلك هو التوافق الوطني حتى في ظل هيمنة فصيل واحد، والمشـــاركة من قبل كافـــة أطراف حركة التحرر الوطني الفلســـطيني في صنـــع القرار واتخاذه على مستوى منظمة التحرير، هذا الأمر يجب أن يمتد إلى الســـلطة، وبالتالي المطلوب هو العودة إلى الإطار الجبهوي الذي توجد له أسس ومعايير تحكم توافقه، وفئاته، لكن يجب على الجميع أن يكون ممثلاً، بدءاً من الفصائل الكبرى والصغرى، مـــروراً بالمجتمع المدني، والاتحادات والنقابات، والكفاءات الفلســـطينية إلـــى حين إنجاز مرحلة التحرر الوطني، بعد ذلك يمكن أن نتمثل التجربة السويســـرية في تداول الســـلطة، لكن قبل ذلك أعتقد أن الجميع مشـــارك في دفع ثمن التحرر الوطني، وهذا الأمر ينطبق على المنظمة وغيرها، حتى نزيل الفتيل الـــذي يطرح الآن فيما يتعلق بالســـلطة الفلسطينية، إذ يجب التوافق على أن الحكومات التي تشكل، هي حكومات ائتلافية، لا تعكس بالضرورة نتائج الانتخابات على مستوى «التشـــريعي»، فالكل يحكم، لكننا نختلف حول جوهر القوانين التي تطرح.

حركة وطنية بمركزين

سياسات: أســـتاذ حيـــدر، خليـــل تحدث عن المرجعية السياسية للخلاف بين منظمة التحرير وبرنامجهـــا وحركة حماس، لكـــن الكل يعلم أن جوهر هـــذا البرنامج وتغيراتـــه كانت محكومة بتغيـــرات دوليـــة أيضـــاً، مثل انهيـــار الاتحاد الســـوفياتي، وحرب الخليج، وبالتالي هل تنجح تسوية بين التيار الوطني وتيار الإسلام السياسي بالتوافق على برنامج سياسي معين؟

عـــوض الله: في رأيي هناك تطور هائل يكاد يكون انعطافياً، لا يجـــري طرحه وإعطاؤه حقه من التمحيص، فأول تحول هائل يتمثل في تحول القوة الرئيسة التي كانت قائدة في حركة التحرر الوطني «فتح»، إلى قوة سلطوية، وصحيح نظرياً أن معركة التحرر الوطني تتطلب صيغاً توافقيةً وصيغـــاً ائتلافيـــة، هذا الكلام ســـليم من حيث المبنى النظري، لكن ذلك في الســـلوك السياسي صعب التحقيق، بسبب طبيعة الحياة نفسها لأن هناك قوى قائدة، أو مركزية في الحركة الوطنية الفلسطينية، وهناك قوى إلى جانبها، لكنها غير قادرة على جر القاطرة برمتها.

أما التحول الثاني، فهو أن كافة فصائل العمل الوطني ـ ولأســـتعمل اســـتعارة هنا ـ أصبحت جزءاً من القاطرة السياســـية، فالحركة الوطنية الفلســـطينية تعيـــش الآن بمركزيـــن أو قوتين رئيســـتين متصادمتين، وإن محاولة البحث عن حلول توافقية هي مهمة وطنية تستدعي الاهتمام، لكن ما هي قدرة هذه الحلول على أن تضع حداً لتوق غير عادي للسلطة.

قد يقلل المرء من قيمة ســـلطة تحت الاحتلال، لكن بالنســـبة إلى غيرنا فإن الســـلطة بآلياتها، ومنافعهـــا، وبمـــا تنطوي عليه مـــن هيمنة على الأجواء السياسية والاجتماعية، ما زالت مصدر

اســتقطاب وصراع قائم، وبرأيــي فإن تجربة الإسلام السياسي وفشــلها في الدولة المركزية مصــر، ســتترك مجموعة مــن التداعيات التي ستضع كل مشروع الإسلام السياسي، كما يقال عندما توضع حبة الجوز الصلبة تحت المكســر، فبرأيي نحن نشــهد أفولاً غير معقول وســريعاً ودراماتيكياً لما يســمى الإسلام السياسي، كما في مصر.

مقاطعة من سياسات: كذلك الأمر في تركيا.

عــوض الله: الصراع في تركيا هو على هوية الدولة، فهل تستطيع العقلية أو الخلفية الدينية أن تتعايش مع العلمانية، تركيا تقول إنه إذا انتهت الضوابط التــي كانت تكبح جماح حزب العدالة والتنمية نحو أســلمة الدولة، فإنه ستكون هناك شهية ـ لدى هذا الرأي ـ لمزيد من الأسلمة، هذا هو الدرس الســريع الذي نســتقيه من التجربة التركية.

أقول بصراحة: إن الحركة الوطنية الفلسطينية تلفظ أنفاســها الأخيرة بطريقة أدائها وقيادتها، لأن هناك مسألتين مهمتين، الأولى تتمثل في أن المشروع الذي حملته القيادة الفلسطينية، وتمثله المنظمة، وجهت إليه طعنات مميتة أساساً من قبل الإسرائيليين، وهذا جزء من الأسباب التي رفعت حركة حماس إلى مســتوى الظفر بالسلطة، أما المســألة الثانية، فهي أن الجيــل القديم لا يزال ممســكاً بتلابيب النظام السياسي الفلسطيني، بمعنى أن الحركة الوطنية برموزها القديمة وآلية تفكيرها ما زالت تمسك بتلابيب الحياة السياسية والنظام السياسي.

ومــا حصل في الانتخابات التشــريعية التي فازت بها حركــة حماس، أن هناك كتلة ضخمة غيــر متحزبة، كانت تقليديــاً تفوّض حركة فتح، باعتبارهــا القــوة الأكبر، وصاحبــة البرنامج الوطني، لكن عندما تورطت حركة فتح بالممارسة الســلطوية بما لها وما عليها، انتقلت هذه الكتلة إلى حركة حمــاس، وهذه الكتلــة التي صوتت لحماس ليســت كتلة الإسلام السياسي، وعادة فــي حالات الانهيــار دائماً ما يفــوض الناس القوة الثانية، ولا يمكن أن يغامروا بأن يصوتوا لقوى صغيرة أو هامشــية، وبالتالي كانت قوى الإســلام السياســي ـ حركة حماس ـ هي التي يمكن تفويضها.

ومــن الملاحــظ أن حمــاس لم تنضــج ولم تتطور إلا بعدما اشــتبكت مع القضية الوطنية الفلســطينية، بمعنى أنها غادرت مربع التنظير واتجاه الأســلمة، والتربية الإسلامية التي كانت تطرحها قبل الانتفاضة الأولى، وهذا كان مصدر الصــراع الرئيس داخل حمــاس، وأدى بالفعل إلى تطور حركة حماس، ودخولها المشــهد ليس باعتبارها جزءاً من الحركة الوطنية التقليدية، بل بالتصادم معها ومحاولة الهيمنة عليها.

إذن الســلوك السياسي لأحد أقطاب الحركة الوطنية الفلســطينية أو جزء منها ممثلاً بحركة فتح، هو خطاب سياســي غيــر جامع، ومتعثر، وغير قادر على القيادة، يستعمل بعض الأشكال الســلطوية المتاحة له بحكم هيمنته على السلطة

لتمريـــر الوقت لأطـــول مدى ممكـــن للبقاء في السلطة، بمعنى أن حركة فتح لم تقدم أي مقاربة جديدة للحركة الوطنية للنهوض بها في مواجهة المشـــروع الإســـرائيلي، أو وأد الانقسام، الذي أسميه الانقلاب، وأصر على هذه التسمية.

باعتقادي أن الوضع الفلســـطيني مقبل على انفجار، لأنه لم يقدم للناس ما هو الهدف الجامع الذي يمكن على أساسه أن يتحملوا، ويصبروا، ويصمدوا، ويتكاتفوا في الوقت نفسه، وها نحن نرى إلى أين وصلت الأمور، وخير دليل على ذلك لقاء علني ووقح بين وزير ماليتنا ولبيد، والحديث عن رفـــع كل العوائق، في الوقت الذي ندعو فيه إلى مقاطعة الإسرائيليين، وعدم السماح بالسلام الاقتصادي.

انقسام النظام القانوني

سياسات: أود أســـتاذ حـــاتم، أن نرجع إلى الأمـــور القانونية والدســـتورية، ما هي بصمات الانقسام على المســـتوى القانوني والدستوري، وتكريـــس نظامين، وأين موقع الحريات من هذه التجاذبات؟

عباس: هذا موضوع مهم، لأن النظام القانوني عندما بدأت الســـلطة منقســـم، فقد كان هناك قانونـــان مختلفان في الضفة والقطاع، وبالتالي فـــي المرحلة الأولى للمجلس التشـــريعي، بدؤوا توحيد القوانين بدءاً من القانون الأساسي، الذي وضع شكل هذا النظام وطبيعته، من لون العلم، والقدس عاصمة، إلى الحريات، إلى الصلاحيات العامة للمؤسسات، وطبعاً فإن القانون الأساسي هو دستور، وحدد شكل النظام «رئاسي برلماني»، ولا يملك أحد تغيير القانون الأساسي أو المس به.

الغريب فـــي الموضوع، خاصة بعد الانقلاب، أنـــه يفترض أن هنـــاك وحدة قوانـــين، ما عدا القوانـــين التي لم يجر تعديل عليها، مثل القانون الأردنـــي للمالكين والمســـتأجرين، إذ لم يصدر قانون فلســـطيني فيها، وكذا الحال بالنسبة إلى قانـــون التجارة، وخلافهما، ما زال معمولاً بهما فـــي الضفة، وكذا الحال بالنســـبة إلى القوانين الســـارية في القطاع، المشـــكلة اليوم أن هناك تشريعات تصدر في غزة، وبعض هذه التشريعات مخالف للقانون الأساسي، والبعض الآخر خروج على التشريعي.

وقد جاء بشكل واضح في القانون الأساسي في المـــادة (٤٣)، ما يخول الرئيس حق إصدار هـــذه القوانـــين المؤقتة، وعرضهـــا على المجلس التشـــريعي، لكنه لم يعط ســـلطة أخرى إصدار هـــذه القوانين إلاّ المجلس التشـــريعي، وبالتالي فـــإن أي قانون صدر في غزة حالياً هو مخالف لأحكام القانون الأساســـي، رغم محاولة إلباسه غطاء التشريعي، واستناداً لذلك حدثت تشكيلات وتوظيفـــات وتعيينات من أعلى درجات الســـلم القضائي إلى أدنى الدرجات الوظيفية.

أمـــا الموضـــوع الآخر، فله علاقـــة بالحريات العامة، مثل منع الرجال من العمل في محال بيع الملابس النسائية، فهذا أمر جديد علينا، ويمس الحريات الديمقراطية التي تربينا عليها، وبالتالي

بتنا كأننـــا نتحدث عن صيغتـــين اجتماعيتين، بمعنى ليس تكريس الانقسام كسلطتين قائمتين فحسب، بل تكريس قيم، وعادات جديدة، وقوانين وأنظمة جديدة، ما يعني تمزيق نســـيج الشعب الفلسطيني، سواء في الضفة أو غزة أو الشتات، وهناك ملاحظات أخرى مثل البنات في المدارس وعدم الاختلاط وتأنيث المدارس.

مقاطعة من سياسات: هل اتخذت بذلك قوانين؟

عبـــاس: هذه أنظمة لكنها مطبقة، لكن مجرد هذا التوجه، سواء أسميته نظاماً أو قانوناً، يصبح قانوناً، وبالتالـــي هناك مجموعة من الظواهر لا بد من التنبه إليها لإعادة تكريس وحدة الشـــعب الفلسطيني حتى من الزاوية الفكرية، خاصة أننا نتحـــدث عن أن الوطن وحـــدة واحدة لا تتجزأ، بمعنـــى أنه لا يجـــوز أن يكون هنـــاك نظامان اجتماعيان يسودان في مناطق الدولة الفلسطينية المســـتقبلية، بالتالي فإن هذا التوجه ســـيجذر الانقســـام، لذا بتقديري فإننا سنتأثر كثيراً في حالة اســـتمرار الانقسام، لأنه ســـيمنح فرصاً لتعميق الانقسام الاجتماعي علاوة على القانوني.

خيار الانتخابات الأحادية

سياسات هواش، الحديث الذي قاله عباس حول تشريعات جديدة يقودنا إلى موضوع الشرعية، فإذا كان الانقســـام ســـيطول أمده، كيف يمكن تجديد الشـــرعية، هـــل بالإمـــكان الذهاب إلى انتخابات منفصلة مثلاً؟

هواش: هذا موضوع حســـاس وخطير جداً وجوهري في كل المشـــكلة، فموضوع الشـــرعية جوهري وأساسي، والحفاظ على الشرعية، حتى لو كانت ضعيفـــة اليوم، ضروري جداً، لأنه من الصعب جداً تأســـيس شـــرعية جديدة، بمعنى شـــرعية اجتماعية بالانتخابات، وشـــرعية دولية بالموافقة علـــى التعامل الخارجي، فالموافقة على أي شـــرعية جديـــدة يحتاج إلى عمل سياســـي واجتماعـــي ودولي وتضامني كبيـــر جداً، غير متوافر اليوم، مع انكشـــاف الفلســـطينيين بعد ثورات العرب، وبالتالي لا يمكن تأسيس شرعية جديدة، لذا لا بد من الحفاظ على الشرعية القائمة حتى لو كانت ضعيفة، ولا تستجيب لاحتياجات الشـــعب الفلســـطيني، والمواجهة مع إسرائيل، هذا من جانب، أما من جانب آخر، فإن الأدوات والوسائل يمكن إيجادها، إذا اتفقنا على فكرة أن الشرعية في هذه اللحظة السياسية والاجتماعية والدولية هي أساســـية وجوهرية ومن الضروري الحفاظ عليها، وبالتالي لا بد من إيجاد وســـائل لتجديد الشرعية.

برأيـــي، فإن موضـــوع الانتخابات حاســـم وجوهري لســـببين، أولهما لأنه يشـــكل نموذجاً لتجديد الشرعيات بصورة دائمة، والحفاظ على قيمـــة هذا الموضوع، وجوهرها أن الشـــرعية لا تتـــم بالســـيطرة ولا الانقلابات العســـكرية، ولا سيطرة إســـرائيل، ولا إدامة الاحتلال، وبالتالي الشـــرعية يجب أن تكون منتخبـــة، وهكذا فإذا تمكنا من إجراء الانتخابات بمشـــاركة الجميع يكـــون هذا أمـــراً جيداً، أما إذا لـــم نتمكن من

إجرائها بمشـــاركة القوى الأساســـية والرئيسة في الحركة الوطنية، فيجب إجراؤها بمن حضر، وهناك انتخابات جرت العام ١٩٩٦ بمن حضر، ولم تشارك فيها حركة حماس، ولم يشكك حينها أحد بشرعية الانتخابات، ولا النظام السياسي، ولا القيادة.

مقاطعة من سياسات: لكـــن وقتها كانت هناك وحدة جغرافية.

هواش: وقتها كانت هناك وحدة بصرية أكثر منها عملية، فمن كان يريد الذهاب إلى غزة كان عليه الحصول على تصريح، حتى عندما كان هناك نظام سياسي واحد، وكان يصعب إجراء معاملة لشخص إذا كانت في القطاع.

مقاطعة من سياسات: لكـــن كانت هناك مظلة سياسية تحكم الأراضي الفلسطينية.

هواش: باعتقادي أن هناك أنظمة تتيح إجراء انتخابات سياسية وتشريعية دون مشاركة حركة حمـــاس، أي دون موافقتها، لأن الأســـاس في المشاركة بالانتخابات هو الجمهور، أي المواطن، فهو الذي ينتخب، والذي يرشـــح، ويقرر من هي الشرعية، وفي كل الأحوال فإن إجراء الانتخابات هو خطـــوة بحاجة إلى دراســـة عميقة، فاتخاذ القرار بهذا الشـــأن صعـــب ومعقد جداً، لكن لا بـــد من الاســـتعداد لقرار من هـــذا النوع، إذا اضطرت القيادة إليه أمام أي محاولة للســـيطرة على الشرعية.

وهنا لا بد من التنويه، إلى أنه في أي لحظة، هناك خطر في ظل هيمنة الإسلام السياسي في مصر، وليبيـــا، وتونس، وبعض البلدان العربية، يجلب خالد مشـــعل (رئيس المكتب السياســـي لحمـــاس) إلى أي قمة عربيـــة، ويقال هذا يمثل الشعب الفلســـطيني، وهذا خطر أصبح قائماً، وقد كانت هناك محاولة لعقد قمة عربية من أجل المصالحـــة، وكان تخوف القيـــادة، قيادة «فتح» ومنظمة التحرير من أن تســـتبدل الشرعية، لذا يجب الاستعداد لإجراء الانتخابات بمن حضر، بمعنـــى تشـــكيل كل قواعد العمليـــة الانتخابية بالكامـــل، وتدعى كافة الأطراف للترشـــح، وإذا لـــم توافق حركة حماس على المشـــاركة، تُجرى الانتخابات فـــي الضفة، بما في ذلك تخصيص مقاعـــد لقطاع غزة، فإذا عملـــت دائرة واحدة، فبالإمكان إجراء الانتخابات هنا بمن حضر.

سياسات: هـــل هناك إمكانية لإجراء مثل هذه الانتخابات؟.

عباس: إذا كنا نتحدث عن إجراء انتخابات، تخص كل أبناء الشعب الفلسطيني، ففي تقديري ســـواء كان مرشحاً من سورية، أو مخيم صبرا وشـــاتيلا، أو الأردن، هو الموضوع نفســـه، لكن خصوصيـــة الضفة وغزة تكمن في أنه يمكن أن تجرى الانتخابات في الجزء الممكن الانتخاب فيه في الوطن، في الضفة والقطاع، وفي وقت واحد، وبالتالي إذا كانت هناك إمكانية لمشـــاركة كافة القوى السياسية يكون ذلك جيداً، وإلا يمكن أن تجـــرى الانتخابات في الضفـــة، ويمكن اختيار ممثلي هذه الكتل سواء من الضفة أو غزة، طالما نتحدث عن شعب واحد، وبالتالي بالإمكان تعديل

قانون الانتخابات، ويعامل الوطن كقائمة واحدة، وتجرى الانتخابات على القوائم.

الصراع على الشرعية

سياسات: نعود إلى شاهين، أنت مهتم بموضوع الشرعية، والصراع عليها، والقفز من الخلاف على السلطة إلى الخلاف على الشرعية، كيف ترى الأداء السياسي لحماس داخلياً وخارجياً، خاصةً في الفترة الأخيرة، وتحديداً بعد المحاولات لجر الموضوع الفلسطيني بدل أن يستفيد من التغيرات العربية كطرف مباشر في الصراعات العربية، هل هذا من تبعات الانقسام وسيثقل على الموضوع الفلسطيني ومسألة الشرعية؟

شاهين: سأعقب بداية على موضوع الانتخابات وفق دائرة واحدة، وموضوع الشرعية، فالانتخابات ليست مجرد توجه للانتخاب، أو أحد مكونات العملية الديمقراطية، فهي ليست العملية الديمقراطية، ولها معايير وشروط، وتعتبر حقاً من حقوق الإنسان، ومن شروطها أن تتاح لكل فرد حرية الاختيار والترشح والدعاية الانتخابية، وبالتالي فإن أي مس بهذه الحقوق مثل حقي في الترشح أو الانتخاب في قطاع غزة، لأسباب تتعلق بحماس، أو حقي في الضفة لأسباب تتعلق بإسرائيل، يمس العملية الانتخابية وشرعية نتائج الانتخابات.

مقاطعة من سياسات: رغم تفهمي لما تقول، هل علينا أن نتحمل استمرار الوضع الحالي مثلاً لعشر سنوات أخرى، بمعنى صدور مراسيم رئاسية هنا، وتشريعات غير شرعية أو دستورية في القطاع.

شاهين: المطلوب كيفية توفير أساس لإجراء عملية انتخابية سليمة تعيد بناء الشرعية الفلسطينية، ولا تكون محطة للطعن بالشرعية من جديد، وبالتالي فإنه - ليس وفق القانون الدولي - يسهل فلسطينياً الطعن في عملية انتخابية يحرم فيها أي مواطن وصل سن الترشح، ولم تتح له الشروط المناسبة للترشح، فكيف الحال إذا كان هناك مليون و٨٠٠ ألف مواطن في القطاع يمنعون من هذا الحق، وبالنتيجة أعتقد أن هذا محظور، وهذا حتى على مستوى النتائج يصعب الطعن فيه.

مقاطعة من سياسات: أنا أتحدث عن مؤسسة سياسية لها ست سنوات، ومع انتهاء الفترة القانونية للرئيس والمجلس التشريعي، يبدو أن حالة الانقسام ليست عابرة وبالتالي كيف يمكن تجاوزها، وماذا تفعل المؤسسات القائمة؟

شاهين: الانتخابات بمفهومها الفلسطيني كما تطرح من القوى السياسية، لا تطرح كمحطة لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني وشرعيته، بل حسم لخلاف قائم، ما يمثل وصفة لاستمرار الصراع ما بعد الانتخابات، إضافة إلى ذلك فإن الانتخابات ليست بالضرورة هي المحطة لمعالجة كافة المشكلات القائمة، خاصة موضوع الشرعية، فنحن كنا أمام كيان سياسي فلسطيني ندين له بالولاء دون انتخابات، فالكل

بما في ذلك حركة حماس كانت تقر بياسر عرفات كقائد للشعب الفلسطيني، لكن بعد وفاته بدأ الخلاف على الشرعية.

إن أحد أهم مرتكزات الشرعيات هو الإرادة الشعبية، هذا أحد أهم دروس ما حدث في المنطقة العربية، فالنظام في مصر، نظام مبارك، ألم يكن نظاماً شرعياً، وكذا الحال بالنسبة لتونس، والشيء نفسه يحدث الآن في سورية، بمعنى أن مصادر الشرعية متنوعة، لكن في حركات التحرر الوطني، الشرعية هي شرعية الكفاح الوطني، وأنا هنا لست ضد الانتخابات، لكن ماذا لو لم نستطع إجراء الانتخابات، هل نظل على الوضع القائم، أم نجد طريقة لتجاوز هذه الحال، لذا فإن مرتكزات التسوية التاريخية بين التيارين الوطني والإسلامي هي المخرج.

المخرج الإستراتيجي

سياسات: حيدر، تحدثنا كثيراً عن موضوع الإرادة الشعبية، أين ترى لغز الغياب المستمر للكتلة الوسطية أو الوازنة، أو التيار الثالث؟

عوض الله: طرح الأسئلة سهل، فبداية الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الانتخابية فرض واقعاً جديداً، البنية القيادية الآن، ولندع المنظمة فهي إطار رمزي ومعنوي، وليس لها أي دور في إدارة الحياة السياسية على المستوى السياسي العام، عندما انتقلنا من الشرعية الثورية إلى الشرعية الانتخابية تفوض من فاز بالأكثرية، وإن مسألة تداول السلطة لا تعني الانفراد بها، ففي دول هناك تداول للسلطة لكن لأسباب مختلفة تشرك أطرافاً من قوى المعارضة.

إن المخرج الإستراتيجي الكبير للوضع الفلسطيني الراهن هو العودة إلى الشرعية الثورية، مع العلم أنه ليس هناك قرار سياسي بالعودة إلى الشرعية الانتخابية.

وباعتقادي فإن موضوع الانتخابات ليس فنياً، بل سياسي بالدرجة الأولى، بمعنى أنه إذا أردنا الدخول في انتخابات تشريعية في ظل هذا الوضع، فعلينا التحلي بعزم الرجال، وأخذ موقف مما هو موجود في قطاع غزة، بمعنى إذا قررنا دخول الانتخابات دون القوى المسيطرة في قطاع غزة، فلا بد من الإعلان عنه إقليماً متمرداً.

مقاطعة من **سياسات**: أعتقد أن هذا متأخر.

عوض الله: بمعنى إذا ما أريد المضي قدماً في موضوع انتخابات تشريعية دون حسم موضوع غزة، فأنت تكرس الانقسام، وتضفي عليه الشرعية الكاملة.

أما فيما يتعلق بالأحزاب الصغرى، فهناك بعد تاريخي للموضوع، يتعلق بأن حركة فتح نمت وتطورت، والمال السياسي العربي ساهم في تقويتها، وما زال المال يلعب دوراً كبيراً في قدرة الحركات السياسية على الاستقطاب، لذا نرى أكبر قوتين لدينا تتمتعان بمصادر مالية كبيرة وثابتة، لكن هذا لا يعفي الأحزاب الصغيرة، التي يجب أن نقسمها إلى قسمين، أحدهما يعيش بقوى دفع الحركة الوطنية، لكن على مستوى الحالة الموضوعية أو الاجتماعية لا

يلعب إلا دوراً تجميلياً في الخارطة السياسية، وهنا لا بد من الإشـــارة إلى أنه ليس لدينا نظام ديمقراطي لتمويل الأحزاب، وبالتالي فإنها عرضة لسياسة العصا والجزرة، كما أن القوى الصغيرة لعبت دور «السمســـار»، إذ لعبت على التناقض بين «فتح» و«حماس»، بمعنى أنها لم تقدم نفسها بديـــلاً، ولم تقدم رؤية تســـتطيع أن تقنع الناس بأنهـــا يمكن أن تكون مؤهلة للقيادة أو الضغط، ومع الأســـف الشـــديد، معظم القوى السياسية أصبحت فقط موجودة لإدارة احتياجات نخبتها القيادية دون برامج حقيقية قادرة على أن تدخلها في الصراع على التمثيل والتطوير.

اليسار خرج باستنتاج صحيح، وهو أنه بولادة الســـلطة تداخلت المســـائل الاجتماعية بمسائل التحرر الوطني، لكنه مقصر، إذ لم يتشرب هذا التطـــور، وبالتالي لم يدافـــع حتى على الصعيد الاجتماعي، والحريات... ولم ينخرط في الدفاع عـــن مصالح الفئات التي يفترض به أنه يمثلها، وبالتالي كل ذلك لعـــب دوراً في تجفيف منابعه وإمكانياته، وأود أن أختم بمســـألة أخيرة، هي أن المنظمات الأهلية التي تنتمي للمجتمع المدني، وكانت جزءاً أساســـياً منه، تعـــد امتداداً لهذه الأحزاب، بحيث أصبحت نخباً بيروقراطيةً تدير احتياجاتها بمعزل عـــن الفئات المختلفة، وحتى الحزب الرئيس الذي ولدت من رحمه.

سياسات: حـــاتم، أعلم أنك مطلع على الحراك الشبابي، لكن أين الدور الشعبي والشبابي في فرض الضغط لتشـــكيل إرادة ثالثة على أطراف الانقســـام، خاصة أن الشباب العربي استطاع أن يغير شرعيات.

عباس: ســـأعود بداية إلى ما قاله خليل، إذا طال أمد العملية الانتخابية، وإذا لم يرغب طرف بإجرائهـــا، هل نظل نراوح مكاننا، أعتقد أن من الضـــروري أن نفكر ونضغـــط باتجاه أن تكون هناك مشاركة شعبية، وأن تضمن قواعد التمثيل النســـبي مشـــاركة الجميع، إذا كان لدينا توجه باتجـــاه الدمقرطة التي نتحدث عنها، بالنســـبة للموضـــوع الآخر، فكما قـــال حيدر هناك غياب للقوة الثالثة، لأن من الواضح أن الصراع يتمحور بين القوتين الرئيســـتين «فتح» و«حماس»، ويبدو أن كلاً منهمـــا أخذ حصته فـــي مناطق الوطن الفلســـطيني، لذا أتفق مـــع ما قيل من أن القوة الثالثة غائبة، واليســـار لم يطور برامجه باتجاه يكون فيه هو القـــوة الثالثة، وتحول البعض منه للأســـف إلى منظمات أهلية تحت إطار خدمات تنتهـــي بإيصـــالات الفنادق، وحبـــر على ورق، وبالتالي لا يؤدي الدور الوطني المفترض به.

لا شك في بروز حركات شبابية، نتيجة كل ما حدث، إذ لا يمكن للشباب إلا أن يتأثروا، لكن رغم بعض الحركات مثل «شـــباب من أجل القدس»، الذيـــن رأيناهم في لفتـــا ينظفون بعض المقابر، وحـــركات اجتماعية قامت بـــرام الله بتحركات إيجابية لأهداف نبيلة، لكن من الواضح أن هناك غياباً لعنوان مركزي لهذه الحركات، مع أن آمال وطموحات الشـــباب وقدرتهم على العمل كبيرة، وعلـــى ما يبدو يحاول البعـــض أن يركب موجة

هذه الحركات لتوجيهها باتجاه شخصنة المسألة، وإنجاز مكاسب شخصية بعيداً عن المشروع الوطني الذي نتطلع إليه، رغم أن شعبنا معطاء، إذ ترى أن نسبة المعتقلين حتى بين الأطفال عالية، ويحكى عن أرقام كبيرة، إذ يحكى عن ٨٠٠ طفل معتقل خلال عامين، فما بالك بالشباب.

لا شك في أن الشباب طبعاً بحاجة اليوم، وأتمنى أن يكون لدينا طموح لوضع برامج جدية حقيقية اجتماعية تخدم مصالح الشباب، إذ عندما أسمع أن هناك ٨٠٠ وظيفة معلم في وزارة التربية والتعليم، يتقدم لها ٣٧ ألف شاب، فهذا يفرض تساؤلات حول مصير هؤلاء الشبان، وأين سيذهبون طالما لم تهيأ لهم فرص عمل، وبالتالي سنواجه مشكلة حقيقية في المستقبل، لأن لدينا آلاف الخريجين، وهؤلاء الشبان سيعبرون عن حالهم، وبالنتيجة أتفق مع أن المرحلة المقبلة قد تحمل في طياتها تغييراً في المشهد الداخلي الفلسطيني.

مقاطعة من سياسات: إذن لم يفت الأوان لإلقاء الشباب بثقلهم في تشكيل المشهد الفلسطيني.

عباس: بالتأكيد، لم يفت.

سياسات: هل من أحد لديه تعقيب نهائي؟

هواش: فقط أود أن أقدم تعقيباً صغيراً بخصوص إجراء الانتخابات بمن حضر، أنا شخصياً لا أفضل هذا الخيار، بل استيفاء شروط العملية الديمقراطية بما أن جوهرها مثلما أشار خليل، لكن أفضل أن يكون في حسبان القيادة السياسية دائماً الظروف العادية وغير العادية التي تتطور وتتفاقم، والحديث بصورة دائمة عن ضعف الشرعية، لذا يجب الاحتياط دائماً للأسوأ، ولإمكان هدم الشرعية وتأسيس شرعية جديدة، وبالتالي فإن هذا العامل يجعل هناك حاجة ماسة وضرورية للاستعداد لانتخابات بمن حضر، دون وقف العمل من أجل إيجاد توافق وطني لتجديد حركة التحرر الوطني، وتجديد النظام السياسي الفلسطيني بأهدافه المتمثلة بإنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية، لأن الاحتلال أيضاً عامل أساسي في كافة التطورات الفلسطينية، فالآن لو حدث انفراج لأي سبب غير متوقع، فقد تتغير كل موازين القوى الداخلية في المجتمع الفلسطيني، وبالتالي يجب الاستعداد لكل الخيارات بما في ذلك الانتخابات بمن حضر.

عباس: أنا لدي تعقيب صغير، إذ أتمنى أن يجري على الأقل التوافق حول كيفية مواجهة غول الاستيطان، والهجمة الشرسة في هذه المرحلة، إذ إن هناك هجمة شرسة على شعبنا، وعمليات التهويد متسارعة، والاستيطان يتسع، بينما نحن للأسف نحشر أنفسنا في زاوية الخلاف الفلسطيني الداخلي وكأنه هو الصراع، فيما صراعنا لا يزال مع الاحتلال والاستيطان، لذا أتمنى أن يحدث ضغط على الأحزاب السياسية النافذة لاتخاذ موقف سواء بالوصول إلى الانتخابات أو خلافه، حتى يكون هناك تغيير جذري، على الأقل، للواقع الحالي.

الطفل الحدث في المواثيق الدولية والتشريعات المعمول بها في فلسطين

تهاني عويوي *

تشكّل فئتا الصغار والشباب أغلبية المجتمع الفلسطيني، وتعد هذه الفئة من الفئات المهمشة في المجتمع، وتشير إحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني إلى أن الأطفال يشكلون ما نسبته ٥٣,٣٪ من مجموع السكان، وتعتبر ظاهرة جنوح الأحداث وانحرافهم من أعقد المشكلات الاجتماعية التي تواجه الدولة والمجتمع، وتعرّض مستقبل الأجيال للخطر، هذا الخطر الذي ينعكس على المجتمع والأحداث في آن، فخطورة ظاهرة جنوح الأحداث على المجتمع تتمثل في أنها تعود بالضرر المباشر على كيان المجتمع وأمته، وحياة أفراده وسلامتهم وأعراضهم وأموالهم، فالحدث إذا بدأ حياته بالأجرام ولم يتم إصلاحه، فإنه يعتاد الجريمة ويصبح من العسير إصلاحه وهو راشد، أما الخطورة على الأحداث أنفسهم فتتمثل في أنهم يصبحون قوة عاملة معطلة يعيشون عالة على ذويهم والمجتمع، ما يؤدي إلى فقدان الطاقات الخلاقة المتمثلة بالشباب، وعليه يجب وضع قواعد تتضمن حقوقاً يجب أن يتمتع بها الأحداث، لأن هذه القواعد والحقوق تعتبر جزءاً مهماً على طريق معالجة الأحداث وإصلاحهم، ليعودوا إلى مجتمعهم أعضاءً فاعلين لا يشكلون عبئاً عليه، والتخلص من خطر ضياع الأجيال وانهيار الطاقات. والخطوة الأولى التي يجب القيام بها هي تشريع القوانين اللازمة لبيان هذه القواعد والحقوق وتوفير كافة إمكانيات

* باحثة قانونية.

تطبيقها لتوفير الحماية اللازمة من أي انتهاك قد يحدث.

هناك العديد من القواعد والمواثيق الدولية الخاصة بقضاء الأحداث الصادرة عن الأمم المتحدة التي حددت - من خلال بنودها - جملةً من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الأحداث كقواعد دنيا نموذجية لا يجوز بأي حال انتهاكها.

وتعد قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضايا الأحداث (قواعد بكين) والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٥م، وكذلك قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم، من أولى المعاهدات التي حدّدت معالم هذه السياسة الحديثة، أما بخصوص القوانين والأنظمة السارية المفعول في فلسطين والخاصة بإدارة شؤون قضاء الأحداث، فإنها لا ترتقي إلى المستوى المطلوب لحماية حقوق الأحداث وإقرار القواعد الخاصة بإدارة شؤون قضائهم، وذلك بسبب قدمها وعدم تناسبها مع تطورات الدولة الحديثة ومتطلباتها، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن هذه القوانين لا تنسجم مع القواعد والحقوق التي أقرتها القواعد والمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كون هذه القوانين والأنظمة شرعت في ظل عهود احتلال بريطاني وإسرائيلي، وبالتالي فهي لا تسعى إلى إعطاء حقوق للأحداث بقدر ما تسعى إلى سلب هذه الحقوق بهدف زيادة معدلات الجريمة وعدم مراعاة إصلاح الأحداث ومعالجتهم، من أجل العمل على تدمير المجتمع الفلسطيني.

يُعد قانون الأحداث من القوانين المكملة لقانون العقوبات العام، ولذا فهو جزء من قوانين العقوبات التكميلية التي تُلحق برزمة قوانين الجزاء، وتبرز أهمية قانون الأحداث في تحديد تعريف الحدث وتوضيح مفهومه القانوني، وبيان أهم القواعد الإجرائية الخاصة بالتحقيق مع الأحداث ومحاكمتهم، ومدى ضمانات هذه المحاكمة.

ويدور نطاق تطبيق هذه العقوبات على فئة عمرية معينة حدّدها القانون بنفسه في معظم الأحوال، وقد يحددها قانون العقوبات العام، ولهذا فإنه وللبحث في النطاق التطبيقي لقانون الأحداث فلا بد أن نبحث في مواضيع تعريف الحدث، والفئات العمرية ومسؤوليتهم الجزائية ومقارنتها بالتعريفات الواردة في الاتفاقيات الدولية والقوانين السارية في كل من الضفة وغزة.

أولاً. تعريف الحدث

يعرّف الحدث بأنه فتي السن، والحدث قانوناً هو كل شخص أتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة ذكراً أكان أم أنثى.

تناولت قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضايا الأحداث (قواعد بكين) تعريف الحدث بأنه «طفل أو شخص صغير السن يجوز بموجب النظم القانونية ذات العلاقة مساءلته عن جرم بطريقة تختلف عن مساءلة البالغ»، كما عرفته قواعد الأمم المتحدة بشأن

حماية الأحداث المجردين من حريتهم بأنه «كل شخص دون الثامنة عشرة من العمر».

أما بخصوص القوانين السارية في فلسطين، فقد تم تعريف الحدث في قانون إصلاح الأحداث الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ المطبق في الضفة الغربية، في المادة الثانية منه بأنه «كل شخص أتم التاسعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة ذكراً أكان أم أنثى»، أما قانون المجرمين الأحداث رقم ٢ لسنة ١٩٣٧ المطبق في قطاع غزة، فقد عرف الولد في المادة الثانية منه بأنه «كل شخص تقل سنّه عن ١٤ سنة أو يلوح للمحكمة أن سنّه تقل عن ١٤ سنة». وعرف الحدث بأنه» الشخص الذي يبلغ من العمر ١٤ سنة فما فوق أو يلوح للمحكمة أنه بلغ ١٤ فما فوق غير أنه لم يتم ١٦ »، بينما عرف الفتى بأنه «كل شخص بلغ من العمر ١٦ سنة فما فوق غير أنه لم يتم ١٨ سنة».

ثانياً. مراحل مسؤولية الحدث

نلاحظ مما سبق أن التعريف القانوني للحدث مرتبط بالمسؤولية الجزائية، فهناك مراحل زمنية مختلفة يمر بها الحدث، حتى يصل إلى سن الرشد القانونية، ومسؤولية الحدث في كل مرحلة تختلف عن المرحلة الأخرى، فهذه المسؤولية تتدرج بحسب المرحلة التي يمر بها الحدث، فالحدث قبل سن التمييز يكون عديم الأهلية والمسؤولية، ثم يصبح ناقص المسؤولية والأهلية، ثم تزداد هذه المسؤولية كلما اقترب الحدث من النضوج، حتى إذا اكتمل رشده فإنه يتحمل مسؤولية أعماله كاملةً، وهذه المراحل واضحة ومحددة في القوانين السارية المفعول في فلسطين، فبالإضافة إلى التقسيم الذي وضعه قانون المجرمين الأحداث رقم ٢ لسنة ١٩٣٧ الذي ذكر سابقاً، فقد قسم قانون الأحداث الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ الساري في الضفة الغربية، مراحل الحداثة على النحو الآتي:

الولد: «هو كل من أتم التسع سنوات من عمره أو يدل ظاهر حاله على أنه أتم التاسعة، إلا أنه لم يتم الثالثة عشرة».

المراهق: «هو كل شخص أتم الثالثة عشرة أو يدل ظاهر حاله على أنه أتم الثالثة عشرة، إلا أنه لم يتم الخامسة عشرة»،

الفتى: «وهو كل شخص أتم الخامسة عشرة من عمره أو يدل ظاهر حاله على أنه أتم الخامسة عشرة، إلا أنه لم يتم الثامنة عشرة».

حددت هذه التقسيمات مسؤولية الحدث بحسب مراحل عمره المختلفة، كما جاء قانون العقوبات الفلسطيني رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦ في المادة (٩)، المطبق في قطاع غزة وقانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ المطبق في الضفة الغربية في المادة ٩٤، بتحديد مسؤولية الحدث على النحو الآتي:

١. إعفاء الحدث الذي لم يبلغ التاسعة من عمره من المسؤولية الجزائية عن قيامه بفعل أو ترك

يعاقب عليه القانون.

٢. إعفاء الحدث ما بين التاسعة والثانية عشرة من عمره من المسؤولية الجزائية عن الجريمة الناشئة عن فعل أو ترك، إلا إذا ثبت أن هذا الحدث كان قادراً على استيعاب أنه كان يتوجب عليه القيام بفعل معين أو الامتناع عن فعل معين.

هذا بالإضافة إلى الأوامر العسكرية الإسرائيلية السارية المفعول في هذا الخصوص، والتي لا تجيز تقديم الحدث الذي لم يبلغ الثانية عشرة من عمره للمحاكمة الجزائية.

المواثيق والاتفاقيات الدولية

شرعت الأسرة الدولية، ممثلةً بالأمم المتحدة، مجموعةً من القواعد والمبادئ والاتفاقيات التي تعنى بحماية فئة الأحداث الجانحين ورعايتها، أهمها:

١. اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩.
٢. قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث والمعروفة باسم (قواعد بكين) لسنة ١٩٨٥.
٣. قواعد الأمم المتحدة الخاصة بحماية الأحداث المجردين من حريتهم والمعروفة باسم (قواعد هافانا) لسنة ١٩٩٠.
٤. مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث والمعروفة باسم (مبادئ الرياض) لسنة ١٩٩٠.
٥. كما نص الإعلان العالمي لحقوق الطفل لعام ١٩٥٨ على حق الأطفال في المعاملة دون تمييز، وحقهم في الجنسية والضمان الاجتماعي والنمو الصحي، والحماية والرعاية والتعليم والتربية الخاصة.

هذا بالإضافة إلى العديد من القواعد والاتفاقيات الدولية التي وفرت في بعض نصوص موادها، حمايةً لبعض حقوق الأحداث.

جاءت هذه القواعد والمبادئ والاتفاقيات نتيجة تجارب الأمم والشعوب والدول المختلفة، لذلك فهي تصلح لأن تكون نقطة الانطلاق لتطبيق الإصلاحات فيما يخص قضاء الأحداث في مختلف الدول، حيث وفرت هذه المبادئ والاتفاقيات خطوطاً عريضة وقواعد عامة، تحدد الأساس الذي يمكن أن تبنى عليه أطر عامة لسياسات جديدة قابلة للتطوير.

وهدفت هذه القواعد والاتفاقيات إلى الحد من معدلات جنوح الأحداث، وضمان حماية رفاه وحقوق جميع الأحداث الذين يدخلون في نزاع مع القانون، والقضاء على الظروف التي تؤثر سلباً على النمو السليم للطفل، لتحقيق عملية معالجة الأحداث وإصلاحهم ودمجهم من جديد في داخل مجتمعاتهم.

المعايير الدولية ومدى انسجامها مع التشريعات السارية

جاءت هذه المعايير والاتفاقيات الدولية، بمجموعة من القواعد الخاصة بإدارة شؤون قضاء الأحداث ومن هذه القواعد:

١. عدم التمييز بين الأحداث

يجب أن يكون تطبيق القواعد القانونية على الأحداث بصورة حيادية ودون تمييز، وهذا ما شددت عليه قواعد الأمم المتحدة المعروفة باسم (قواعد بكين)، «بعدم جواز التمييز لأي سبب، مثل التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي وغير السياسي أو المنشأ القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر».

وهو ما أكدته، أيضاً، اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ في المادة الثانية فقرة (١)، حيث أوجبت على الدول الأطراف احترام الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وضمانها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، كما أوجبت هذه المادة في الفقرة (٢) منها، على الدول الأطراف أن تتخذ جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب.

أما بخصوص التشريعات السارية في فلسطين، فالقانون الأساسي الفلسطيني نص في المادة ٩ على أن الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم لأي سبب كان، إلا أن هناك تمييزاً واضحاً بين الأحداث في فلسطين من حيث اختلاف القوانين المطبقة عليهم، فالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤ المطبق في الضفة الغربية والقانون رقم (٢) لعام ١٩٣٧ المطبق في قطاع غزة، يحتويان على الكثير من الاختلافات فيما بينهما، ما يخلق تمييزاً بين الحدث في الضفة الغربية وبين الحدث في قطاع غزة:

١. فنجد مثلاً أنهما يقدمان تصنيفاً مختلفاً لفئات العمر، وهذا الأمر يؤثر على مستويات وأنواع العقوبة، وعلى الاعتبارات الخاصة المعطاة في القانون لكل فئة عمرية.
٢. وكذلك فإن القانون يختلف في تحديد العمر الأدنى الذي يسمح معه فرض عقوبة السجن، فهو ١٣ سنة في الضفة الغربية، في حين أنه ١٤ سنة في قطاع غزة.
٣. كما نجد أن القانون المطبق في الضفة الغربية يحظر تقييد يدي الحدث إلا إذا أبدى تمرداً أو شراسةً، بينما أنه غير موجود في القانون المطبق في غزة.
٤. هذا بالإضافة إلى أن التشريعات المطبقة في غزة فيها الكثير من التفصيل فيما يتعلق بدور مراقبي السلوك وأصول محاكمة المجرمين الأحداث، مقارنةً بمثيلتها في الضفة الغربية.
٥. من جانب آخر، هناك تمييز بين الأحداث على أساس الجنس، فنجد بعض الأحكام التي تنطبق على جنس دون الآخر، فمثلاً يخول قانون المجرمين الأحداث رقم ٢ لسنة ١٩٣٧ الساري في قطاع غزة مراقب السلوك أن يحضر إلى المحكمة أي حدث تحت سن ١٦ سنة وجد متسولاً أو متشرداً، وأي فتاة لأب أدين بجرم، وهذا يعني أن الفتاة تخضع لهذا النص بحكم كونها فتاة، ولا يعامل

الطفل الذكر المعاملة نفسها إذا وجد في الظروف نفسها، فهناك تفرقة في المعاملة، فقط بسبب اختلاف الجنس، وهذا ما نجده في قانون إصلاح الأحداث رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ الساري في الضفة الغربية، حيث يحتوي على حكم شبيه يتضمن تفرقة مبنية على اختلاف الجنس.

٢. إبلاغ ذوي الحدث فور إلقاء القبض عليه

من الضروري إبلاغ والدي الحدث أو الوصي عليه فور إلقاء القبض عليه، وإذا تعذر الإبلاغ الفوري لسبب أو لآخر، وجب إبلاغ الوالدين أو الوصي عليه في غضون أقصر فترة زمنية ممكنة بعد إلقاء القبض عليه، وهذا ما أكدته قواعد الأمم المتحدة (قواعد بكين) في القاعدة العاشرة فقرة (١)، وكذلك أكدته القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء في القاعدة (٩٢).

أما في القوانين السارية فلا يوجد أي نص يفيد صراحة بضرورة الإبلاغ الفوري لذوي الشأن.

٣. كفالة الضمانات الإجرائية الأساسية لمحاكمة عادلة

يجب أن تكفل للحدث ضمانات إجرائية أساسية في جميع مراحل القضاء التي يمر بها الحدث، مثل افتراض البراءة، وفقاً للمبدأ القانوني القاضي بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، والحق في الإبلاغ بالتهم الموجهة إليه، والحق في التزام الصمت، والحق في الحصول على مساعدة محام، والحق في التمثيل القانوني، والحق في حضور أحد الوالدين أو الوصي للمحكمة، والحق في مواجهة الشهود واستجوابهم، والحق في عدم المساءلة عن فعل مر عليه التقادم، والحق في عدم تجريم النفس وعدم الإكراه على الإدلاء بمعلومات، والحق في الاستئناف أمام سلطة أعلى، وهذا ما أكدته اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ في المادة (٤٠ فقرة ٢/ب) وهو ما شددت عليه قواعد الأمم المتحدة (قواعد بكين) في القاعدة السابعة، والقاعدة ٤٠.

أما في القوانين السارية فقد وفر القانون الأساسي الفلسطيني مجموعة من ضمانات المحاكمة العادلة، لكل متهم سواء أكان حدثاً أم بالغاً وهو ما نجده في المادة ١٢ التي تؤكد ضرورة إبلاغ كل من يقبض عليه بأسباب القبض وإعلامه بالتهمة الموجهة إليه وحقه في الاتصال بمحام وأن يقدم للمحاكمة دون تأخير، وكذلك ما نصت عليه المادة ١٤ من أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، ووجوب توكيل محام في حالة الاتهام بجناية، إلا أن هناك العديد من ضمانات المحاكمة العادلة، التي لم تنص عليها القوانين الخاصة بالأحداث المطبقة في فلسطين، فحق الحدث في افتراض البراءة مقيد بعدم جواز إخلاء السبيل بالكفالة مثلاً، وهذا ما نجده

في قانون إصلاح الأحداث رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤ المطبق في الضفة الغربية في المادة (٣) فقرة (٢)، حيث تحتوي على حالات لا يجوز إخلاء سبيل الحدث فيها، حتى لو كانت مصلحته تتطلب ذلك، مثل إذا كان لدى مأمور الشرطة ما يحمله على الاعتقاد بأن الإفراج عنه قد يخل بسير العدالة، وهو ما نجده، أيضاً، في قانون المجرمين الأحداث رقم (٢) لسنة ١٩٣٧ المطبق في غزة في المادة (٤)، كما أغفلت التشريعات السارية النص على عدم جواز إجبار الحدث على الشهادة ضد نفسه أو الاعتراف، وهي من الضمانات المهمة التي كان يجب النص عليها في قضاء الأحداث خصوصاً، بسبب ضعف الأحداث الناتج عن صغر سنهم وضعف إدراكهم لنتائج أفعالهم، كما لم تتضمن التشريعات السارية أي نص يدل على حق الحدث في التزام الصمت، أما فيما يتعلق بحق الأحداث في التمثيل القانوني وتلقي المساعدة في الدفاع عن نفسه، فلم نجد في قانون إصلاح الأحداث لسنة ١٩٥٤ سوى إشارة هامشية حول هذا الحق وحسب تقدير المحكمة، في المادة (١١) فقرة (٣) التي تنص «إذا كانت ثمة بينة كافية تبرر تكليف المتهم بتقديم دفاعه تسمع المحكمة شهادة شهود الدفاع ويسمح للحدث بأن يتقدم بدفاعه، كما يسمح لوالده أو وصيه بمساعدته في الدفاع عن نفسه إلا إذا كان له محام»، أما في قطاع غزة فيضمن قانون أصول محاكمة المجرمين الأحداث، حق الأب أو الوصي في تمثيل الحدث، إلا إذا كان هناك تمثيل قانوني له، ولم تنص القوانين الخاصة بالأحداث في فلسطين على ضرورة تعيين محام للحدث لتولي الدفاع عنه، وعلى الرغم مما ذُكر فإن التشريعات المطبقة في فلسطين وفرت ضمانات أساسية أخرى للحدث، مثل حقه في مواجهة الشهود واستجوابهم، وحقه في إبلاغه بالتهم الموجهة إليه، وحقه في الاستئناف، والذي نص عليه وجوباً في بعض الأحوال.

لم توفر الأوامر العسكرية الإسرائيلية الخاصة بالأحداث والمطبقة في فلسطين، الحد الأدنى من الضمانات الأساسية لمحاكمة عادلة.

٤. عدم جواز التعذيب والعقاب

نصت اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ في المادة (٣٧) فقرة (أ)، على «ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثمانية عشرة سنة دون وجود إمكانية الإفراج عنهم». ويتضح من هذا النص أنه قام من الناحية العملية، بوضع قيود شديدة على سجن الأحداث الذين يرتكبون مخالفات تحت سن ١٨ سنة، كما حرم هذا النص عدداً من الأفعال ومنع اللجوء إليها كعقوبات مثل الحبس الانفرادي والضرب وغيرها.

يجب أن يكون رد فعل السلطة المختصة متناسباً ليس فقط مع ظروف المجرم وخطورته، بل كذلك مع ظروف الحدث وحاجاته، وألا توقع على الأحداث عقوبات جسدية، وهذا ما أكدته قواعد الأمم المتحدة (قواعد بكين) في القاعدة (١٧) فقرة (١)، (٢)، (٣) منها.

أما في القوانين السارية:

١. نص القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (١/١٣) على «عدم جواز إخضاع أحد لأي إكراه أو تعذيب وعلى ضرورة معاملة المتهمين وسائر المحرومين من حرياتهم معاملة لائقة». كما نصت الفقرة (٢) على «بطلان كل قول أو اعتراف صدر بناءً على مخالفة الفقرة الأولى».

٢. أما بالنسبة للتشريعات الخاصة بالأحداث، السارية في فلسطين، فإنها تحرم تطبيق عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين لم يبلغوا ١٨ سنة من عمرهم وتنص على استبدال هذه العقوبة بعقوبة السجن.

٣. أما فيما يتعلق بعقوبة السجن مدى الحياة، فينص القانون النافذ في الضفة الغربية على استبدال هذه العقوبة بالاعتقال المؤقت، في حين لم ينص على ذلك القانون الساري في قطاع غزة.

٤. أما بالنسبة للتعذيب، فلا يبيح التشريع الساري في الضفة الغربية، أي نوع من التعذيب أو العقاب الجسدي أو الحبس الانفرادي، في حين تسمح القوانين النافذة في قطاع غزة بمثل هذه العقوبات، كعقوبة الجلد التي يمكن أن تحكم بها المحكمة، بالإضافة إلى عقوبات قاسية نص عليها نظام السجون والمدارس الإصلاحية لسنة ١٩٣٢ مثل تقليل كمية الطعام والحبس الانفرادي.

٥. الحرمان من الحرية

الأصل ألاّ يتم حرمان الأحداث من حريتهم، بالحبس أو الاحتجاز أو الاعتقال، إلا وفقاً للقانون وكملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة، وبمعنى آخر فإن هذه الإجراءات المتمثلة بحرمان الأحداث من حريتهم، ما هي إلا إجراءات استثنائية ولا يبرر اللجوء إليها إذا ما توافر بديل عنها، وهذا ما أوضحته اتفاقية حقوق الطفل في المادة (٣٧) فقرة (ب)، وقد عالجت هذه المادة في فقرتها (ج)، ظروف اعتقال الأحداث وشروطه وضمانات حقوقهم من حيث تلقيهم معاملة حسنة، وإيجاد نظام يحرم عقاب الأطفال المعتقلين. إضافةً إلى ذلك فقد تضمنت هذه الفقرة حق الأحداث المعتقلين بالانفصال عن البالغين، وحقهم في مراسلة ذويهم وتلقي زياراتهم، وتتطابق هذه الإجراءات والحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها الأحداث والتي جاءت بها هذه الاتفاقية، مع ما جاء في قواعد الأمم المتحدة (قواعد بكين) في القاعدة (١٣) فقرات (١،٢،٣،٤،٥)، حيث شددت على ألا يستخدم إجراء الاحتجاز إلا كملاذ أخير

ولأقصر فتــرة زمنية، خوفاً من خطر العدوى الإجرامية التي قد يتعرض لها الأحداث أثناء احتجازهم رهن المحاكمة، وأن يستعاض عن الاحتجاز حيثما أمكــن ذلك، بإجراءات بديلة مثــل المراقبة عن كثــب أو الرعاية المركزة أو الإلحاق بأســرة أو بإحدى مؤسسات أو دور التربية، وتضمنت هــذه القاعدة مجموعة من الحقــوق كتلك التي جــاءت بها اتفاقية حقوق الطفل، والتي تكفلها القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة الســجناء، وهو ما أكدته قواعد الأمم المتحدة بشــأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم والمعروفة باســم (قواعد هافانا) في القاعــدة (١٧ و (١٨ منها، والتي ركزت على ضرورة معاملة الأحــداث المقبوض عليهم أو الذين ينتظرون المحاكمة على أنهم أبرياء.

أوضحت التشريعات السارية في فلسطين أنه من حق المحكمة اتخاذ إجراءات بديلة عن الحبــس مثل إعطاء تعهد من الأب أو الوصي أو الغرامــة أو وضــع الحدث تحــت المراقبة وغيرها، وقضت التشــريعات الســارية بأنه فــي حالة اعتقال حــدث فيجب أن يمثل أمام المحكمــة فوراً، وإذا تعــذر ذلك فيجب إطلاق ســراحه بكفالة الأب أو الوصي إلا أن هناك شروطاً على هذه الكفالة، وهناك حالات يسمح فيها بتمديد فترة الحبس في مدارس الإصلاح، ولكنها تبقى استثنائية وتخضع لرقابة القضاء ووفقاً لمصلحة الحدث، مثلاً في حالة عدم إتمام الحدث برنامج التأهيل الخاص به أو في حالة كــون والد الحــدث أو الوصي عليه مجرماً أو مدمن كحــول، هذا بالإضافة إلى حق الحدث أو وصيه أو وزير الشؤون الاجتماعية التوجه إلى المحكمة بطلب مراجعة إجراءات الرقابة.

٦. حماية خصوصيات الحدث

يجب توفير حق الحدث في حماية خصوصياته في جميع مراحل الدعوى التي يمر بها، فصغار السن يشعرون بحساسية مفرطة إزاء الأوصاف التــي قد يوصمون بها، وأن هناك آثاراً ضارة قد تنجم عن وصف الصغار بأنهم جانحون أو مجرمون وما ينتج عن نشــر المعلومات بشأن القضية في وســائل الإعلام من تشويه لسمعة الحدث (خصوصــاً إذا كان لا يزال متهماً أو لــم يصدر الحكم عليه)، ولذلك حرصت اتفاقية حقــوق الطفل لســنة ١٩٨٩ فــي المادة (٤٠) فقرة ٢ (ب/٧) على تأمين احترام حياة الحدث الخاصة أثناء جميــع مراحل الدعوى، وهو ما أكدته قواعد الأمم المتحــدة (قواعد بكين) في القاعــدة (٨) الفقرة (١و٢) مــن احترام حق الحدث في حماية خصوصياته وعدم نشــر أي معلومات يمكن أن تؤدي إلى التعرف إلى هوية المجرم الحــدث، ونصت القاعــدة (٢١) فقرة (١) على أن تحفظ سجلات المجرمين الأحداث في ســرية تامة وعدم اطلاع الغير عليها، وأن تكون مقصورة على الأشخاص المعنيين بصفة مباشرة أو الأشخاص المخولين الاطلاع عليها حسب الأصول.

وفرت التشـريعات السـارية حماية للحياة الخاصة للأحداث سـواء أثنـاء الاعتقال أو في مرحلة المحاكمة، فمحاكم الأحداث ليست مفتوحة للجمهـور، كما يحظر على الصحافة نشـر تفاصيل محاكمة الأحداث أو نشر أي تفاصيـل عن الحدث إلا بإذن المحكمة، إلا أن القانون السـاري في قطاع غزة يعطي الحق للمحكمة بأن تسـمح بحضور الأشـخاص ـ غير المعنيـين بالقضية ـ للمحكمـة، إذا رأت استصواب ذلك.

٧. فصل قضاء الأحداث عن القضاء العادي

لابد من إيجاد نظام منفصل كلياً للأحداث بسـبب خصوصية وضعهم وصغر سـنهم، وذلك من خلال إنشاء جهاز قضائي مستحدث مـن حيث الإجراءات، وهـذا الأمر ينتج عنه إنشاء محاكم خاصة بالأحداث وهيئات ولجان متخصصة للنظر في قضاياهم، وهذا يعطي قدراً أعلـى من المرونة والانفتاح في معالجة قضايـا الأحداث، وهو ما أوصت به اتفاقية حقـوق الطفل في المادة (٤٠/٣)، من إقامة قوانين وإجراءات وسلطات ومؤسسات منطبقة خصيصـاً على الأطفال الذيـن يدعى أنهم انتهكـوا قانون العقوبات أو يتهمون بذلك أو يثبت عليهم ذلك.

لا يوجـد في الضفة الغربية أو قطاع غزة نظام قضاء أحداث مسـتقل أو متخصص، وكل ما هناك أن التشـريعات السارية تنص على أن تتم المحاكمة، كلما أمكن، في أماكن غير الأماكـن التي تنعقد فيهـا المحاكمات الأخرى أو في غرفة القاضي إذا ارتأى ذلك، وفي أوقات غير أوقـات المحاكمات العادية، هذا بالإضافة إلى طبيعة المحكمة في العهد الإسرائيلي حيث كانت محكمة عسكرية تنشأ بأوامر عسكرية.

٨. الفصل في الدعوى دون تأخير

يعد الإسراع في تسيير الإجراءات الرسمية في قضايا الأحداث من الأمور الجوهرية التي يجب مراعاتها، فلا بد من تجنب التأخير غير الضروري، لما لذلك مـن خطر على الحدث، فمـع مرور الوقت يصبح مـن الصعب على الحدث أن يربط من الناحية العقلية والنفسية بين الإجراء والقرار الذي تنتهي إليه المحكمة وبين الجريمة، ما يؤثر سلباً في عملية المعالجة والإصلاح، لذلك ركزت اتفاقية حقوق الطفل لسـنة ١٩٨٩ في المـادة (٤٠ فقرة٢ ب،٣) علـى ضرورة قيام سـلطة أو هيئة قضائية مختصة ومستقلة ونزيهة بالفصل في دعواه دون تأخير، وهو ما أكدته قواعد الأمم المتحدة (قواعد بكين) في القاعدة (٢٠).

لـم نجد فـي التشـريعات السـارية في فلسـطين، أي نص يقضي صراحة بضرورة الفصل في الدعوى دون تأخير، باستثناء ما نـص عليه من ضرورة إبلاغ الحدث بالتهمة الموجه إليه فوراً.

٩. التحويل إلى خارج النظام القضائي

من الممكــن والمحبذ اللجوء إلى طرق بديلة لحل النزاعات التي يكون الأحداث طرفاً فيها، بحيــث يتم تجنيب الحدث المثول أمام المحاكم وخصوصــاً في تلك الجرائم ذات الطابع غير الخطيــر، والتي من الممكن معالجتها بشــكل مناسب وبنّاء من خلال الأسرة أو المدرسة أو مؤسســات الرقابة الاجتماعية غير الرسمية، فهذه الطــرق البديلة تعتبر الحل الأمثل لأنها تحــول دون الآثار الســلبية التــي تنتج عن إجراءات المحاكمة (مثل وصمة الإدانة والحكم بالعقوبة)، ولكن بشــرط وجوب احترام حقوق الإنسان والضمانات القانونية احتراماً كاملاً في حال اللجوء إلــى الطرق البديلة، وهذا ما أشــارت إليه اتفاقية حقــوق الطفل في المادة ٤٠ فقــرة (ب/٣)، ومــا أكدتــه قواعد الأمم المتحدة (قواعد بكين) في القاعدة (١١) فقرات (١،٢،٣،٤) التي اشــترطت أن يخضع قرار تحويل القضية لمراجعة ســلطة مختصة، بناءً على تقديم طلب، والتي خولت الشرطة أو النيابة العامة والهيئات الأخــرى التي تعالج قضايا الأحداث، ســلطة الفصل فــي هذه القضايا، حسب تقديرها، وفقاً لمعايير الأنظمة القانونية ووفقــاً للمبادئ التي جــاءت بها قواعد الأمم المتحدة (قواعد بكين).

لقد سكتت التشريعات السارية في فلسطين فيمــا يتعلــق بوجود جســم أو آلية رســمية باســتطاعتها أن تقرر تحويــل قضية الحدث إلى جهة غير الجهاز القضائي، وبالضمانات التي تتوافر للأحداث حين حصول ذلك، إلا أنه في الوقت نفسه لا يوجد في القوانين السارية مــا يمنع من اللجوء إلى وســائل بديلة، طالما أن الأمــر لا يتعلق بالحق العــام. إن اللجوء إلــى جهات غير قضائية يعتبر مطلباً من أجل المحافظــة على مصلحة الطفــل الفضلى، إلا أن عدم وجود تنظيم قانوني للوســائل البديلة عــن القضاء والتي جرى العرف في الأراضي الفلسطينية على اللجوء إليها، مثل اللجوء إلى الشرطة لحل القضايا عبر وسائل غير قضائية مــن خلال الأطــر الاجتماعية - يعرض حقوق الحدث للانتهاك من دون رقيب.

١٠. التخصص داخل الشرطة

من المعروف أن الشــرطة هي الجهة الأولى التــي تتعامل مع الأحــداث، فمن خلالها يتم الاتصال الأولــي بالحدث، وهي المرحلة الأهم والمرشــحة أكثر مــن غيرها لانتهــاك حقوق الأحداث، ما قد يترك آثاراً سلبية على الحدث، تؤدي إلى عدم تحقيق الهدف الأساســي وهو معالجــة الأحــداث وإصلاحهــم، لذلك فمن الضــروري القيــام بإنشــاء إدارة ووحدات متخصصة داخل الشــرطة لمعالجــة ومتابعة قضايا الأحــداث والتعامل معهم، وهذا الأمر يتطلب أن يتلقى أفراد الشــرطة العاملون في هــذه الإدارة، تعليماً وتدريبــاً خاصين، لكي يتســنى لهم متابعة أداء مهامهم على أفضل

وجه، بهدف محاولة منع جرائم الأحداث والحد منها ومكافحتهـا ومعاملة المجرمين الأحداث بما يتـلاءم مع إصلاحهم، وهـذا ما تطرقت إليـه قواعد الأمم المتحـدة (قواعد بكين) في القاعدة (١٢).

أما بالنسبة للتشريعات السارية فلم تنص على ضرورة وجـود إدارة متخصصة لمعالجة قضايـا الأحداث، وكذلك الحـال فيما يتعلق بالقوانين المطبقة الخاصة بالشرطة، حيث تخلو الهيكلية التنظيمية لجهاز الشرطة الفلسطيني من أي وجود لهذه الإدارة.

١١. الأحكام والمؤسسات الإصلاحية

يجب على المحاكـم أن تأخذ في الاعتبار عند إصدارها للحكم، رفاهية ومصلحة الحدث بما يتناسـب مع الجرم المقترف، وعدم اللجوء إلـى الحبس في المؤسسـات الإصلاحية في حالـة وجـود بديل عن الحبـس، وإذا كان لا بد من إرسـال الحدث إلى مؤسسة إصلاح، فيجـب ضمان أن تتم العناية بالحدث وتدريبه والإشراف عليه وتعليمه، وأن تكون ذات طابع إصلاحي وتهذيبي، وليست ذات طابع سجن، وقد وفرت اتفاقية حقوق الطفل في المادة (٤٠) فقرة (٤) أرضية جيدة للأسس الواجب اتباعها عنـد الحكم على الأحـداث، حيث نصت على أن «تتـاح ترتيبات مختلفة مثل أوامر الرعاية والإرشـاد والإشراف والمشـورة، والاختبار، والحضانة، وبرامج التعليم، والتدريب المهني، وغيرها من بدائل الرعاية المؤسسـية، لضمان معاملة الأطفال بطريقة تلائم رفاههم وتتناسب مع ظروفهم وجرمهم على السواء».

وهـو ما أكدته قواعد الأمم المتحدة (قواعد بكين) فـي القاعـدة (١٩) من ضـرورة أن يكـون إيداع الحدث في مؤسسـة إصلاحية تصرفـاً يلجأ إليه كمـلاذ أخير ولأقصر فترة زمنية تقضـي بها الضرورة، فهـذه القاعدة تفضل العـلاج غير المؤسسـي على الإيداع فـي المؤسسـات الإصلاحية، وذلـك بهدف التخفيف من الآثار السـلبية التي قد تسـفر عن إيداع الحدث في المؤسسات الإصلاحية، من الشـعور بفقدان الحرية، والانفصال عن البيئـة الاجتماعية المألوفة التي تكون أشـد حدةً على الأحـداث منها على البالغين بحكم مرحلـة نموهـم المبكر، وقد عالجـت القاعدة (١٨) فقـرة (١) التدابير التي يمكن أن تلجأ إليهـا المحكمة عوضاً عن إيداع الأحداث في المؤسسـات الإصلاحية، مثـل الأمر بالرعاية والتوجيه والإشـراف، والوضع تحت المراقبة، والأمر بالخدمة فـي المجتمع المحلي، وفرض عقوبات مالية والتعويض ورد الحقوق وغيرها من التدابير التي قد تجدها المحكمة مناسبة.

لا يتضمن التشـريع السـاري في الضفة الغربية أي تفصيلات أو معايير لاتخاذ أحكام بديلة عن الحبس، حيث تركت سـلطة تقديرية واسـعة للمحكمة، في حين يقضي التشـريع النافذ في غزة بأن تتخذ القرارات بالخصوص،

بعد الأخذ بعين الاعتبار، سن الحدث وظروف القضية وأخلاق المجرم وعمره وحالته الصحية ونوع الجرم المنسوب إليه. أما في حالة الحكم بالحبس، فقد نصت القوانين السارية في فلسطين على ضرورة أن يكون هذا الحبس في المعتقل المعد لذلك وليس في السجن، إلا أن هذه القوانين سمحت للمحكمة في بعض الحالات مثل إذا كان الحدث متمرداً أو فاسد الخلق، أن تأمر بإحالته إلى السجن، وهذا الأمر مخالف للمعايير الدولية، في حين نصت التشريعات السارية في فلسطين على ضرورة فصل الأحداث عن البالغين، إلا أنها خلت من أي تفصيلات حول كيفية العناية بالحدث وتدريبه والإشراف عليه وإصلاحه وتعليمه وتأمين رفاهيته أثناء فترة الحبس، حيث ارتسم نظام المدرسة الإصلاحية سنة ١٩٣٢ المطبق في غزة والخاص بالذكور فقط، بطابع السجن أكثر من طابع الإصلاح والتهذيب حيث احتوى على الكثير من العقوبات التي لا تنسجم مع المعايير الدولية.

١٢. مصلحة الحدث الفضلى

تعتبر مراعاة مصالح الحدث الفضلى الأساس في جميع الإجراءات التي تتخذ بحق الأحداث، وهذا ما نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل في المادة (٣) فقرة (١) على أنه» في جميع الإجراءات التي تتعلق في الأطفال، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى»، أما الفقرة (٣) من المادة نفسها فقد نصت على أن» تكفل الدول الأعضاء أن تتقيد المؤسسات والإدارات والمرافق المسؤولة عن رعاية أو حماية الأطفال بالمعايير التي وضعتها السلطات المختصة، ولاسيما في مجالي السلامة والصحة وفي عدد موظفيها وصلاحيتهم للعمل، وكذلك من ناحية كفاءة الإشراف». فحديث هذه الفقرة عن التقيد «بالمعايير التي وضعتها السلطات المختصة» يعني بالضرورة الالتزام بوضع خطط عمل وتنفيذها ومراقبة ذلك للتأكد من قيام المؤسسات ذات العلاقة بالأحداث بدورها في توفير المناخ والوسائل المناسبة لتأهيل الأحداث وإصلاحهم، كي يستطيعوا الاندماج في مجتمعاتهم. إلا أن التشريعات السارية في الأراضي الفلسطينية لم تعالج بالتفصيل موضوع حماية الأحداث وإصلاحهم.

١٣. حق مشاركة الحدث في إجراءات محاكمته والتعبير عن وجهة نظره

يجب أن تتم إجراءات المحاكمة في جو من التفهم يتيح للحدث أن يشارك فيها وأن يعبر عن نفسه بحرية، وهذا ما نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل في المادة (١٢) فقرة (٢) بأن» تتاح للطفل بوجه خاص، فرصة الاستماع إليه في أي إجراءات قضائية وإدارية تمس الطفل،

إما مباشرةً أو من خلال ممثل أو هيئة ملائمة، بطريقة تتفق مع القواعد الإجرائية للقانون الوطني». وهذا ما تضمنته قواعد الأمم المتحدة (قواعد بكين) في القاعدة (٢/١٤).

أما في التشريعات السارية فلا يوجد نص قانوني صريح يضمن للحدث الحق في سماع وجهة نظره ومشاركته، والأمر يبقى متروكاً للجهات المختصة التي تقدّر متى تسمح له بذلك ومتى لا تسمح.

تمثل هذه القواعد والحقوق السابقة، الحد الأدنى الذي يجب أن يتوافر في جميع مراحل إجراءات إدارة شؤون قضاء الأحداث، وهي قواعد نصت عليها العديد من المعايير الدولية وخاصةً اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩.

علاقة الحدث بالقوانين السارية في فلسطين

أولاً: القانون الأساسي

نصت المادة (٢٩) من القانون الأساسي على أن «رعاية الأمومة والطفولة واجب وطني وللأطفال حق في:

١. الحماية والرعاية الشاملة.
٢. ألا يستغلوا لأي غرض كان ولا يسمح لهم القيام بعمل يلحق ضرراً بسلامتهم أو صحتهم أو تعليمهم.
٣. الحماية من الإيذاء والمعاملة القاسية.
٤. يحرم القانون تعريض الأطفال للضرب والمعاملة القاسية من قبل ذويهم.
٥. أن يفصلوا إذا حكم عليهم بعقوبة سالبة للحرية عن البالغين، وأن يعاملوا بطريقة تستهدف إصلاحهم وتتناسب مع أعمارهم».

ثانياً: قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠

جاءت في قانون العمل الفلسطيني عدة مواد اهتمت بحقوق الطفل، وحمته من بطش أرباب العمل واستغلالهم، فخصص باب منه لتنظيم عمل الأحداث، حظرت المادة (٩٣) منه تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة.

– أما المادة (٩٤) فقد فرضت إجراء الكشف الطبي على الأحداث قبل التحاقهم بالعمل للتأكد من ملاءمتهم الصحية له، على أن يعاد الكشف كل ستة أشهر.

– منعت المادة (٩٥) تشغيل الأحداث في:

١. الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة التي يحددها الوزير.
٢. الأعمال الليلية أو الأعياد الرسمية أو الدينية أو أيام العطل الرسمية.
٣. ساعات عمل إضافية على أساس وحدة الإنتاج.
٤. الأماكن النائية أو البعيدة عن العمران.

– واقتضت المادة (٩٦) تخفيض ساعات العمل اليومي للأحداث بما لا يقل عن ساعة واحدة يومياً، وأن تتخلل ساعات العمل اليومية فترة أو أكثر للراحة لا تقل في مجملها عن

ســـاعة، بحيث لا يعمل الحدث أكثر من أربع ساعات متواصلة.

– فيما حددت المادة (٩٧) الإجازة السنوية للأحـــداث بثلاثة أســـابيع ســـنوياً ولا يجوز تأجيلها.

– جاء في المادة (٩٨) على المنشأة أن تعلق فـــي أماكن العمل الأحكام الخاصة بتشـــغيل الأحـــداث، وينظم صاحب العمل ســـجلاً بكل ما يتعلق بهم.

ثالثاً: قانون الأحوال المدنية

رقم ٢ لسنة ١٩٩٩

نظم قانون الأحوال المدنية عدة مواضيع تهم الطفـــل. فقد تناولت مواده حالة الطفل حديث الولادة «واللقيط» مجهول الأبوين، ونظمت قيد المواليد غير الشرعيين، والطفل بالتبني وبينت المركز القانوني لكل منهم.

التوصيات

أولاً . إصدار تشريعات فلسطينية موحدة خاصة بقضاء الأحداث، تساير التغييرات المختلفة فـــي المجتمع الفلســـطيني بمـــا يتلاءم مع القواعد والحقوق التي أقرتها المعايير الدولية ذات الصلـــة بقضاء الأحـــداث. ولا بد من إصدار تشريعات تتضمن نصوصاً خاصةً بقضايا العنف الأســـري على الأحداث من أجل وضع حد للعنف الممارس ضد الحدث من داخل أسرته.

ثانياً. إنشـــاء نظام قضـــاء أحداث متخصص، بقضاة ووكلاء نيابـــة متخصصين ومدربين ومؤهلين للتعامل مـــع قضايا الأحداث بما يتـــلاءم ومصلحـــة الحدث الفضلـــى، وبما ينســـجم مع الحقوق التـــي أقرتها المعايير الدولية.

ثالثاً. إنشاء إدارة أو وحدات متخصصة داخل الشرطة لمعالجة قضايا الأحداث ومتابعتها وهذا يتطلب تعليماً وتدريباً خاصين للضباط والأفـــراد العاملـــين بهـــذه الإدارة، وتوفير الإمكانيات اللازمة.

رابعاً. العمل على تأسيس برامج وإنشاء وسائل جديدة لحل قضايا الأحداث البسيطة، دون اللجوء إلى المحكمة، بشـــرط وجوب احترام حقوق الإنسان والضمانات القانونية احتراماً كاملاً، وخضوع قرار تحويل القضية إلى هذه الوسائل البديلة، لمراجعة سلطة مختصة.

خامســـاً. إنشاء مؤسسات إصلاحية ذات طابع تهذيبي وتعليمي وتدريبي وليست ذات طابع ســـجن، يضمن من خلالها معاملة الأحداث بطريقة تلائم رفاههم وتتناسب مع ظروفهم وجرمهـــم، وتوفر لهم الحقـــوق التي ينبغي التمتع بها، بما ينســـجم مـــع الحقوق التي أقرتها المعايير الدولية.

سادســـاً. لا بـــد من وجود تنســـيق بين أجهزة الشـــرطة والنيابـــة والمحكمة فـــي قضايا الأحداث، ليتم التعـــاون بينهم ضمن إطار سياسة جنائية إصلاحية متكاملة

سياسات تشجيع الاستثمار في التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني

بقلم: زكريا السرهد*

تعتمد سياسات تشجيع الاستثمار بشكل أساسي على الإطار القانوني الذي يحدد مفاصلها، كإقرار هيكلية مؤسساتية مختصة وواضحة في مهامها ومسؤوليتها، وإقرار مجموعة من الضمانات القانونية للمشاريع الاستثمارية والمستثمرين بما يشمل التحكم بعوائدها، ووضوح الأحكام القانونية للمستثمر بهذا الشأن، وحجم الحوافز والإعفاءات والمزايا التي توفرها تلك السياسات ونوعيتها.

تكون هذه السياسات في العادة موجهةً لتحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة لتشجيع الاستثمار، كزيادة الدخل القومي، وخلق فرص عمل إضافية، ودعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.[1]

يقدم قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني – الذي يعتبر الإطار القانوني الناظم لتشجيع الاستثمار، وما تضمنه من تعديلات أقرت مؤخراً – حوافز أفضل من تلك التي تقدمها القوانين السائدة في الأردن ومصر وإسرائيل في المجالات كافة، بما في ذلك مدة الفترة الزمنية للاستفادة من الحوافز والإعفاءات من ضريبة الدخل،

*باحث في السياسات العامة.

وضمانات الاستثمار، وحجم القيود على تحويل الأموال والأرباح إلى الخارج.[٢]

ملخص لأهم التعديلات على القانون:

١. تعديل المادة (١٤) من القانون الأصلي:

وسّعت التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار الأصلي في المادة (١٤) في فقرتها الأولى من قوام مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار إلى سبعة عشر عضواً، بعد أن كان في القانون الأصلي ثلاثة عشر عضواً، فأضيفت إلى عضوية مجلس الهيئة: وزارة الحكم المحلي، وممثلان عن القطاع الخاص بعد أن كانوا خمسة أعضاء ليصبحوا وفق التعديلات سبعة أعضاء. وعند احتساب عدد أعضاء مجلس الهيئة المنصوص عليهم وفق التعديل فقد أصبحوا ستة عشر عضواً، إلا إذا تم احتساب الرئيس التنفيذي كعضو لا يحق له التصويت. والذي لم يشر إلى عضويته صراحة ضمن قوام مجلس الهيئة، بل أشير في التعديلات إلى جواز مشاركته في جلسات مجلس الإدارة كافة دون أن يمتلك حق التصويت.

٢. تعديل المادة (١٥) من القانون الأصلي:

تختص هذه المادة بتحديد مهام مجلس إدارة الهيئة ومسؤولياته والتي تضمنت إضافة مجموعة من المهام والمسؤوليات إلى جانب تلك التي نص عليها القانون الأصلي، وهذه المهام والمسؤوليات المضافة كانت على النحو الآتي:

أ. وضع السياسات الاستثمارية إلى جانب مهام «تقييم» هذه السياسات والتي يجب أن تتواءم مع الخطة الإستراتيجية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ب. مهمة رفع التوصيات إلى مجلس الوزراء لتعديل معايير منح الحوافز كإحدى مهام ومسؤوليات مجلس إدارة الهيئة.

ج. إقرار المواد والنشاطات الترويجية والهادفة إلى استقطاب الاستثمار في فلسطين، بعد أن كانت تقتصر في القانون الأصلي على «استقطاب المستثمرين من الخارج إلى فلسطين».

د. الإشراف على المنح التي تقدم إلى الهيئة وإقرار آليات تنفيذها. إلا أن التعديلات أسقطت ربط الإشراف على المنح بضرورة الموافقة المسبقة عليها من قبل مجلس الوزراء.

أسقطت التعديلات مسؤولية مجلس إدارة الهيئة في الرقابة على المشاريع المستفيدة من الحوافز والإعفاءات، علماً أن ذلك كان منصوصاً عليه في القانون الأصلي.

٣. تعديل المادة (١٧) المتعلقة بمهام الرئيس التنفيذي للهيئة ومسؤولياته:

أدت التعديلات إلى تغيير مسمى المدير العام للهيئة إلى مسمى الرئيس التنفيذي للهيئة، وأبقت على مهام الرئيس التنفيذي للهيئة ومسؤولياته كما هي في القانون الأصلي، وتم إلغاء الفقرة (ب) من المادة المذكورة

حــول حق الرئيس التنفيذي في المشــاركة في جلســات مجلس الإدارة؛ لتكرارها في مادة سابقة. إلا أن التعديلات أغفلت تحديد المدد الزمنية اللازمة لقيام الرئيس التنفيذي برفــع التقارير حول عمل الهيئة إلى مجلس إدارتها، واكتفــت بالإبقاء على النص كما في القانون الأصلي «برفع التقارير بصورة منتظمة» ولم تحدد آليات هذا الانتظام.

٤. تعديل المادة (٢٣) والمتعلقة بالحوافز:

تم تعديــل الفقرة (١) من المــادة المذكورة حول شرائح الفئات المستفيدة من الحوافز والإعفــاءات، ورفعــت الحــد الأدنى لقيمة الاســتثمار في الشــريحة الأولى من ١٠٠ ألــف دولار إلى ٢٥٠ ألــف دولار. ورفعت سنوات الإعفاء من خمس سنوات إلى سبع سنوات للشريحة الأولى، وإلى تسع سنوات للشــريحة الثانية، والى إحدى عشرة سنة للشريحة الثالثة.

واعتبرت الســنة الأولى من بداية الإنتاج أو مزاولة النشــاط سنة تجريبية لا تحتسب من ضمن سنوات استحقاق الإعفاءات.

وألغــت التعديلات النســبة المئوية الخاضعة للضريبة من الربح للمشــاريع الاســتثمارية والمحددة في القانون الأصلي بنســبة ١٠٪. واقتصار الإعفاء على ضريبة الدخل الناتجة من هذه المشاريع. ولا تشمل الضريبة الأرباح.

وأضافت التعديلات منح شركات أنظمة المعلومات والتكنولوجيا والتي لا تعمل في تجارة الأجهزة الالكترونية وبيع البرامج الجاهزة إعفاءات من ضريبــة الدخل لمدة ثلاث ســنوات إذا كانت تشغل خمسة موظفين، ولمدة سبع سنوات إذا كانت تشــغل ١٠ موظفين، وتسع سنوات إذا كانت تشــغل ٢٠ موظفاً، وإحدى عشرة سنة للشــركات المذكورة والتي توظف ٣٠ موظفاً، شريطة أن يكون الموظفون مؤهلين للعمل من المجالات المذكورة، وحاصلين على الشهادات العلمية من جامعات وكليات متخصصة، وأن يكون دوامهم في تلك الشركات كاملاً.

٥. تعديــل المــادة (٢٤) والمتعلقة بإبــرام عقود الحوافز:

تضمنــت التعديلات أنه يجوز لمجلس إدارة الهيئة إبــرام عقود حوافز يمنح من خلالها المشروع حوافز وإعفاءات إضافية، شريطة المصادقة على ذلك من مجلس الوزراء. فيما نص القانون الأصلي على جواز قيام المجلس بتمديد مدة الإعفاءات لمدد زمنية أخرى، على ألا تتجاوز تلك المدد خمس سنوات، شريطة المصادقة عليها من مجلس الوزراء.

ونصــت التعديــلات، أيضــاً، علــى منح الصلاحيــة لمجلس إدارة الهيئة لتمديد مدة الإعفاءات للمشاريع الاستثمارية إلى سنتين إضافيتين، إذا تجاوزت نسبة المكون المحلي من الآلات والمعــدات والتجهيزات واللوازم ٤٠٪. فيما نــص القانون الأصلي على أن تتجاوز نسبة المكون المحلي ٦٠٪ من مجموع مكونات المشروع.

٦. تعديل المادة (٢٥) المتعلقة بإجراءات المستثمر:

نصت التعديلات المتعلقة بالإجراءات التي يتوجب على المستثمر القيام بها للتمتع بمزايا الإعفاءات والحوافز، والمتمثلة بإعلام الهيئة خطياً فور الانتهاء من تركيب الموجودات والمرفقات الأخرى اللازمة للمشروع الاستثماري، والتقدم بطلب ترفق معه كافة المعلومات والمرفقات الأخرى اللازمة خلال ستة أشهر من البدء بالإنتاج أو مزاولة النشاط، أو لمدة سنة كحد أقصى، مع تقديم طلب لغايات تمديد المدة، وتقديم بيانات مالية مدققة من محاسب قانوني، على أن تقوم الهيئة بتقييم المعلومات الواردة في الطلب، وتصدر قرارها بالموافقة أو الرفض خلال ستين يوماً. فيما أن المدة المحددة هي ثلاثون يوماً في القانون الأصلي. وإذا لم تصدر الهيئة قرارها بالموافقة أو الرفض خلال ٦٠ يوماً؛ أصبح المشروع مؤهلاً للتمتع بالمزايا المنصوص عليها في القانون.

٧. تعديل المادة (٢٧) والمتعلقة بتوسيع المشاريع القائمة وتطويرها:

نصت التعديلات على منح المشاريع المطورة إعفاءات من ضريبة الدخل، فيما نص القانون الأصلي على سريان ضريبة الدخل بنسبة ١٠٪.

وتحدد التعديلات الشرائح المستفيدة من الإعفاءات بمنح المشروع المخصص لتطوير المشروع القائم من ١٠٠ ألف دولار كحد أدنى إلى أقل من مليون إعفاء من ضريبة الدخل لمدة أربع سنوات، وإعفاء لمدة ست سنوات للمشاريع التي رأسمالها من (مليون دولار– ٥ ملايين دولار)، وإعفاء لمدة ثماني سنوات للمشاريع التي رأسمالها ٥ ملايين فأعلى.

٨. تعديل المادة (٣٥) حول الإعفاء الجمركي وضريبة الشراء:

نصت التعديلات على منح إعفاء من الجمارك وضريبة الشراء على الأثاث والتجهيزات والمفروشات والأدوات والمعدات الكهربائية والإلكترونية لغايات التجديد مرة كل خمس سنوات، وذلك للمشاريع الاستثمارية في مجالات السياحة والصحة والتعليم.

لا يحدد القانون الأصلي على الرغم من نصه على الإعفاء من الجمارك والضرائب، نوع هذه الضرائب وهي ضريبة المشتريات. كما أن القانون الأصلي يقصرها فقط على الفنادق والمستشفيات، فيما أن التعديلات وسعت من مجالات المشاريع الاستثمارية التي تستفيد من الإعفاء الجمركي وضرائب المشتريات وهي السياحة والصحة والتعليم.

٩. تعديل المادة (٤٣) حول استثناءات بعض المجالات الاستثمارية:

استثنت التعديلات المؤسسات المالية من المشاريع الاستثمارية التي تمكنها من الاستفادة من الإعفاءات والحوافز والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون، فيما أبقت على تمتعها بجميع التسهيلات والمزايا التي

يمنحها لها القانون.

١٠. إضافة المادة (١٥) والمتعلقة بصلاحيات مجلس الوزراء:

يمنح النص في المادة المذكورة مجلس الوزراء صلاحية إنهاء العمل بمبدأ منح حوافز الإعفاءات من ضريبة الدخل بناء على تنسيب من مجلس إدارة الهيئة بعد سنتين من تاريخ العمل به، ولا يؤثر سلباً على الإعفاءات الممنوحة قبل هذا الإنهاء، وتبقى سارية المفعول لحين انتهاء مدتها.

١١. إلغاء المادة (٢٨) والمتعلقة بالإعفاءات على الدخل من الأرباح:

تم إلغاء المادة المذكورة بحيث يقتصر الإعفاء الضريبي على ضريبة الدخل ولا يشمل أي نوع آخر من الضرائب.

الهيكلية المؤسساتية لسياسات تشجيع الاستثمار:

تهدف سياسات تشجيع الاستثمار في فلسطين والتي تنعكس في هذا القرار بقانون إلى تشجيع الاستثمار لتحقيق نمو اقتصادي أعلى؛ وزيادة فرص العمل؛ وزيادة معدل دخل الأفراد؛ وزيادة الناتج القومي الإجمالي. ذلك أن طبيعة العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي ذات اتجاهين؛ فإذا كان الاستثمار يعتبر من العوامل المهمة والرئيسة في تحقيق درجات أعلى من النمو الاقتصادي؛ فإن مؤشرات النمو الاقتصادي الإيجابية من شأنها أن تعزز وتشجع التوجه نحو مزيد من الاستثمارات.[٣] وفي هذا الإطار، فإن قانون الاستثمار الفلسطيني يسعى للمساهمة في خلق بيئة مناسبة للاستثمار، والذي رسم هيكلية واضحة للإطار المؤسساتي لسياسات تشجيع الاستثمار، والتي تتدرج وفق ثلاثة مستويات وهي: المستوى السياسي وهو المستوى الأعلى، والمستوى الإشرافي، والمستوى التنفيذي.

أولاً - المستوى السياسي

يتمثل المستوى السياسي فيما يتعلق بسياسات تشجيع الاستثمار بمجلس الوزراء الذي يختص برسم السياسات العامة الهادفة إلى تشجيع الاستثمار في فلسطين، عبر مجموعة من الآليات والوسائل والتي وردت في المادة (٢) من القانون الأصلي، والتي لم تجر عليها التعديلات؛ وذلك عبر تأسيس هيئة تشجيع الاستثمار في فلسطين، وتقديم الضمانات والحوافز للمستثمرين، وتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار.

تكون مسؤولية مجلس الوزراء في هذا الإطار إصدار القرارات التي تخدم تلك السياسات العامة الهادفة لجعل الاقتصاد الفلسطيني ذا بيئة جاذبة للاستثمار، بما في ذلك خلق بيئة قانونية تتواءم مع هذه الأهداف.

ووفق نص المادة (٤) فقرة (١) بند (ي) تكون لمجلس الوزراء صلاحية إصدار القرارات بأي قطاعات اقتصادية إضافية، يرى ضرورةً لمنحها التسهيلات والإعفاءات والحوافز؛ لتوسيع مجالات الاستثمار فيها. حيث يمنح القانون مجلس الوزراء

صلاحيــة إصدار القرارات بمنــح عقود الامتياز للمستثمرين في القطاعات الاقتصادية المختلفة، والمنصــوص عليهــا في القانون. كمــا أن له أن يصادق علــى عقود حزمة الحوافــز التي تعدها هيئة تشجيع الاستثمار، والتي عرفها القانون في التعديلات على المادة الأولى من القانون الأصلي بأنها «عقود تمنح بموجبها الهيئة للمستثمر حوافز وإعفاءات ضريبية إضافية مقابل التزام المستثمر تنفيذ مشــروعه وفقاً للشروط الواردة في العقد». علاوة على أن لمجلس الوزراء الحق في المصادقة على الهيكل التنظيمــي والوظيفي للهيئة، وإقرار الأنظمة المالية والإدارية الخاصة بموظفيها.

وفي إطار السياســات التشــريعية الهادفة لتشجيع الاســتثمار، يكون دور مجلس الوزراء في إقرار أي تعديلات مقترحة على قانون تشجيع الاستثمار، بما يخدم السياسات العامة لتشجيع الاســتثمار. وله في هذا الإطار أيضاً صلاحية إصــدار الأنظمة والقــرارات اللازمــة لتطبيق قانون تشــجيع الاستثمار في فلسطين. كما أن لمجلس الوزراء صلاحية استلام البيانات المالية حول أنشطة الهيئة وموازنتها السنوية المقترحة، والمصادقة على تعيين رئيسها التنفيذي.

ثانياً. المستوى الإشرافي

١. قوام مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار:

يتمثل هذا المستوى وفق القانون بمجلس إدارة هيئة تشــجيع الاستثمار في فلسطين. ويتشكل قوام المجلس وفق التعديلات من ســبعة عشــر عضواً بعد أن كان قبل التعديل يتشكل من ثلاثة عشر عضواً.

وبهدف الوصول إلى شمولية في الإشراف على تطبيق السياســات العامة لتشجيع الاستثمار؛ يتشــكل قــوام الهيئة مــن مختلف الــوزارات والمؤسســات ذات العلاقة بتشجيع الاستثمار، وأشرك القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية في مجلس الهيئة؛ لتعميم الفائدة القصوى من عمل الهيئة؛ والحفاظ على مستوى معقول من التوازن بــين كافة القطاعات؛ والحصــول على تنوع في الرؤى حول سياســات تشجيع الاستثمار. وبما أن تشــجيع الاستثمار والإشــراف على تطبيق السياســات العامة المتعلقة به شــأن اقتصادي بالدرجة الأولى؛ فقد اعتبر القانون وزير الاقتصاد رئيساً لهذه الهيئة؛ وأشرك ممثلاً عن وزارة المالية كنائب للرئيس.

أضيف وفق التعديلات ممثل عن وزارة الحكم المحلــي إلى عضوية مجلــس الهيئة، إلى جانب ممثلــين عن كل مــن وزارة الزراعة والســياحة والتخطيط والأشغال العامة وسلطة النقد.

رفعــت التعديلات من نســبة تمثيل القطاع الخــاص والمجتمــع المدني في مجلــس الهيئة، حيث أصبحوا ســبعة أعضاء بدلاً من خمســة كما فــي القانون الأصلي قبــل التعديل. ومنعاً لتعدد الاجتهــادات وتضاربها في اختيار هؤلاء والقطاعــات التي يمثلونها؛ جاء التعديل بتحديد تلك القطاعات.

لم تأخذ التعديلات بعين الاعتبار تحديد الجهة صاحبة الاختصاص في تحديد أعضاء مجلس إدارة الهيئة، وخاصة فيما يتعلق بممثلي القطاع الخاص. ذلك أن القانون الأصلي حدد هذه الصلاحية لمجلس الوزراء، فيما أن التعديلات أغفلت هذا الأمر.

وبالنظر إلى قوام مجلس الهيئة والذي يصنف على أنه واسع وكبير نسبياً، فهو من ناحية يعبر عن شمولية في التمثيل بما ينعكس إيجاباً على المستوى الإشرافي في تطبيق السياسات العامة لتشجيع الاستثمار، فإن مجلس إدارة الهيئة بهذا القوام الكبير نسبياً قد يشكل عبئاً على ذاته، والذي يتمثل في عوائق قد تتعلق بصعوبة عقد جلسات منتظمة للمجلس، أو عقد جلسات طارئة عند الضرورة. وهذا الأمر يزداد صعوبة وفق النظام بتحقق نصاب الاجتماع واتخاذ القرارات، حيث ينص القانون على أن الجلسات تعقد بحضور ثلثي الأعضاء. وكان من الأفضل لتخفيف العبء أن ينص القانون على صحة عقد الجلسات بحضور أغلبية المجلس (النصف +١).

٢. المهام والمسؤوليات.

منحت التعديلات مجلس إدارة الهيئة المسؤوليات الآتية:

أ. المهام والمسؤوليات الإشرافية:

- الإشراف على وضع وتقييم السياسات الاستثمارية تبعاً للخطط الإستراتيجية للسلطة الوطنية وفق نص المادة (١٥) فقرة (١) بعد التعديل.
- الإشراف على تطبيق أحكام القانون والأنظمة الإدارية والمالية.
- الإشراف على إصدار دليل فرص الاستثمار في فلسطين وتحديثه سنوياً، وفق نص المادة (١٥) فقرة (٩) بعد التعديل.
- الإشراف على إنشاء سجل الاستثمار والاحتفاظ به، بعد أن كان قبل التعديل يتمثل بمهام إصدار الدليل وهو من المهام التنفيذية للهيئة.
- الإشراف على المنح التي تقدم للهيئة.
- الإشراف على برامج العناية بالاستثمارات القائمة.

ب. مهام إقرار السياسات:

- إقرار الهيكل التنظيمي والوظيفي للهيئة والأنظمة الإدارية والمالية الخاصة بموظفي الهيئة.
- إقرار الموازنة السنوية للهيئة.
- إقرار الخطط والبرامج والتي تساهم في توفير المناخ الاستثماري المناسب.
- إقرار المواد والنشاطات الترويجية الهادفة إلى استقطاب الاستثمارات في فلسطين.

ج. مهام المتابعة والتقييم والرقابة:

- متابعة التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار، والتي لها علاقة بقانون تشجيع الاستثمار.
- تقييم الأداء السنوي للهيئة.
- رفع التوصيات إلى مجلس الوزراء لتعديل القوانين والإجراءات المتعلقة بتسجيل المشاريع وترخيصها.
- تنسيب عقود حزمة الحوافز إلى مجلس الوزراء

للمصادقة عليها.

- إصـــدار التأكيدات المتعلقة بالاســـتثمار في فلسطين.
- إعداد التقاريـــر الإدارية والمالية حول الهيئة ورفعها إلى مجلس الوزراء.

ثالثاً. المستوى التنفيذي

يتمثـــل هذا المســـتوى وفق القانـــون بهيئة تشجيع الاســـتثمار في فلسطين. حيث يكون رئيـــس الهيئـــة «رئيســـاً تنفيذيـــاً» لها، وفق التعديلات على القانون، بعد أن كان مســـماه «مدير عام الهيئة» في القانون الأصلي.

يأتي هذا التعديل للتأكيد على فصل المهام الإشرافية للهيئة والمتمثلة بمجلس إدارتها، عن المهام التنفيذية لها والمتمثلة بالرئيس التنفيذي وطواقـــم الموظفين العاملين فيها. وللتمييز بين مهام ومسؤوليات رئيس مجلس إدارة الهيئة، ومهام ومسؤوليات رئيسها التنفيذي.

يُعين الرئيـــس التنفيذي للهيئـــة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنســـيب من مجلس إدارة الهيئـــة. إلا أن التعديلات لم تتطرق إلى الشروط الواجب توافرها في الرئيس التنفيذي للهيئة من حيـــث درجة المؤهل العلمي وطبيعة الاختصـــاص والخبرة؛ إذ إن هـــذا التحديد يســـاهم في تعميق العمل المؤسساتي، إلا إذا كان النظام الخاص بالهيئة والذي يفترض أن يصدر عن مجلس الوزراء ســـيتطرق إلى هذا الجانب.

اختصاصات الرئيس التنفيذي للهيئة:

- تنفيذ سياســـات الهيئة كما يحددها مجلس الإدارة.
- رفع التقارير إلى مجلس الإدارة حول عمل الهيئة.
- تنظيم الأعمال اليومية للهيئة.
- المشاركة في الأنشطة الترويجية الرامية إلى تشجيع الاستثمار.
- المشاركة في اجتماعات مجلس إدارة الهيئة.

أصبحت المهـــام والصلاحيات والمســـؤوليات وفق التعديـــلات على هذا القانون أكثر وضوحاً، وعملية التداخل أصبحت أقل درجةً بين المستويات الثلاثة السياسية والإشرافية والتنفيذية بما يخدم السياسات العامة لتشجيع الاستثمار. وعلى الرغم من ذلك، فمـــا زالت هناك حالة من التداخل على المستوى الإشرافي ورسم السياسات بين مجلس الـــوزراء ومجلس إدارة الهيئة. ولكن هناك فصلاً واضحاً بـــين المهام والمســـؤوليات والصلاحيات بين المستوى الإشـــرافي والمستوى التنفيذي في سياسات تشجيع الاستثمار وفق القانون المعدل.

سياسات تشجيع الاستثمار

وفق ما ورد في القانون الأصلي، فإن سياسات تشجيع الاستثمار في فلسطين تتم وفق مجموعة من الآليات وهي:

- مؤسســـة تشجيع الاستثمار عبر إنشاء هيئة مختصة بتشجيع الاستثمار في فلسطين.
- سياسات لضمان الاستثمار والمستثمرين.
- سياسات منح الحوافز والإعفاءات للمستثمرين.

أولاً ـ مؤسسة تشجيع الاستثمار

يهدف إنشاء هيئة تشجيع الاستثمار إلى إيجاد هيئة قادرة على تنفيذ المهام والمسؤوليات التي ترمي إلى زيادة فرص الاستثمار، بما يحقق نمواً اقتصادياً أفضل، ويخلق فرص عمل تتسم بالديمومة والاستمرارية والتوسع، وزيادة الناتج القومي الإجمالي، وزيادة نصيب الفرد السنوي منه، وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، فوفق نص المادة (١٢) تنشأ هيئة تسمى «هيئة تشجيع الاستثمار في فلسطين» وهذه الهيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، حيث إن الاستقلالية تمنحها القدرة على أداء مهامها واختصاصاتها بهدف الإشراف على سياسات تشجيع الاستثمار وتنفيذها، بما يساهم في خلق بيئة اقتصادية ملائمة للاستثمار. فالاستقلالية تمنح الهيئة حصانة من أي تأثيرات لمراكز القوى السياسية والاقتصادية وذلك بنص القانون.

وبالمقارنة مع قوانين عربية أخرى، فإن مسمى الهيئة في القانون العراقي هو «هيئة الاستثمار»، فيما ينص القانون الأردني على أن «وزارة الصناعة والتجارة» هي المسؤولة عن سياسات تشجيع الاستثمار، وفي القانون المصري فإن المسمى هو «الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة». ونلاحظ هنا أن التعديلات على القانون الفلسطيني والتي شملت تغيير مسمى الهيئة من «الهيئة العامة للاستثمار» إلى «هيئة تشجيع الاستثمار في فلسطين» هي الأفضل بالمقارنة مع ما جاء في القوانين المذكورة. فمسمى الهيئة في القانون العراقي يجعل الهيئة مؤسسة تقوم بعملية الاستثمار. أما في القانون الأردني فلا توجد هيئة مستقلة لغايات تشجيع الاستثمار، وإنما اعتبرت جزءاً من مسؤولية وزارة الصناعة والتجارة، وهذا يعني عدم توافر الاستقلالية والاختصاص. أما ما جاء في القانون المصري فهو أيضاً يجعل الهيئة وكأنها مؤسسة تقوم بعملية الاستثمار، أسوة بما جاء في القانون العراقي، هذا بالإضافة إلى إدماج «المناطق الحرة» معها، علماً أن وجود فصل بين قانون الاستثمار وقانون المناطق الحرة هو أفضل كما في التشريعات الفلسطينية. وبالتالي، فإن مسمى الهيئة في القانون الفلسطيني هو الأفضل كونه يعبر تماماً عن وظيفة الهيئة وهي «تشجيع الاستثمار»، بما يوضح للمطلع على القانون للوهلة الأولى أن الهيئة مسؤولة عن سياسات تشجيع الاستثمار وأهدافها، وليست مسؤولة عن عملية الاستثمار بحد ذاتها.

أ. مجلس إدارة الهيئة:

يعزز تنوع تمثيل كافة القطاعات المختلفة في مجلس إدارة الهيئة من سياسات تشجيع الاستثمار. وتعزز التعديلات على القانون التوازن بين القطاعات الثلاثة، العام والخاص والأهلي. إلا أنه كان من الأفضل إضافة ممثل عن الاتحاد العام للنقابات العمالية، وخاصة أن من أهم أهداف تشجيع الاستثمار زيادة فرص العمل.

ب. الإدارة التنفيذية للهيئة:

يكون للهيئة وفق نص القانون «رئيس تنفيذي» يعين بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب

مجلس إدارة الهيئة. إلا أنه من المفترض أن يصدر نظام عن مجلس الوزراء يحدد الهيكلية الوظيفية للهيئة والأمور الأخرى المتعلقة بكيفية تسيير أعمالها وقيامها بمهامها.

ج. الموارد المالية للهيئة:

وفق نص المادة (١٨) من القانون الأصلي، فإن الموارد المالية للهيئة تتكون من:

- الرسوم المترتبة على منح تراخيص المشاريع.
- رسوم طوابع الإيرادات التي تدفع نتيجة التعامل في الاستثمار.
- الغرامات المالية التي تتحصل لها وفق أحكام القانون.
- المنح التي تقدمها الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية.

يفترض أن يتم إصدار دليل خاص حول رسوم منح تراخيص الاستثمار، ودليل رسوم طوابع الإيرادات؛ وذلك بالنص عليه في النظام الذي سيصدر عن مجلس الوزراء، كما أن المنح التي تعتبر وفق النص أحد الموارد المالية للهيئة، تشرف إدارة الهيئة عليها وتقر آليات تنفيذها وفق نص المادة (١٥) فقرة (١٣) المعدلة. وكان من الأفضل أن تقرن المنح بشرط موافقة مجلس الوزراء عليها، وهذا لا يتعارض مع استقلالية الهيئة، بل يعزز من الرقابة عليها، حيث إن الاكتفاء بإشراف مجلس الإدارة على هذه المنح وإقرار آليات تنفيذها غير كافٍ كآلية للرقابة المالية.

ثانياً. سياسات ضمان الاستثمار

إن الحكم على مدى نجاعة سياسات تشجيع الاستثمار له علاقة بمدى نجاعة السياسات المتعلقة بضمان الاستثمار. بحيث تشكل هذه السياسات رزمة من الضمانات التي تكون من إحدى أدوات الجذب للاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني. وهذا يرتبط أيضاً بالضمانات التي تقدمها التشريعات الفلسطينية بما فيها قانون تشجيع الاستثمار. وقد ارتكزت سياسات ضمان الاستثمار في فلسطين إلى مجموعة من أحكام المواد المتعلقة بهذا الأمر.

١. الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية للمشاريع:

وفق نص المادة (٦) فقرة (١) المعدلة فإن للمستثمر أن يستثمر في كافة القطاعات الاقتصادية وبالنسبة التي يريدها من رأس مال المشروع الاستثماري. مع استثناء القطاعات التي تتعلق بالعقارات ما عدا التطويرية منها، وأيضاً المشاريع الاستثمارية في الخدمات المالية والتأمين. وهذا يتواءم نسبياً مع ما جاء في القانون الأردني الذي يسمح بالاستثمار في كافة القطاعات الاستثمارية دون استثناءات. وبشأن القانون المصري فإنه يحدد القطاعات الاقتصادية التي يستطيع المستثمر الاستفادة فيها من الإعفاءات والحوافز ولا ينص على استثناءات، فيما أن القانون العراقي ينص على استثناءات تتعلق

بالقطاعات التي تعمل في نشاط استخراج النفط والغاز وإنتاجه، والمصارف وشركات التأمين. حيث يتقاطع مع القانون الفلسطيني بشأن الاستثناءات المتعلقة بقطاع المصارف وشركات التأمين.

٢. المساواة في التعامل مع المستثمرين:

تنص المادة (٦) فقرة (٢) المعدلة على سريان أحكام قانون تشجيع الاستثمار على كافة المستثمرين بشكل متساو، ودون تمييز. فيما أن الفقرة كانت تنص في القانون الأصلي على جواز منح معاملة تفضيلية للمستثمرين على أساس الجنسية، وبموجب اتفاقيات تجارية أو استثمارية ثنائية أو متعددة تعقدها السلطة الوطنية مع دول أخرى، دون المساس بحقوق الآخرين، مع مراعاة مبدأ التعامل بالمثل. فالنص قبل التعديل ينطوي على تمييز على أساس الجنسية، مما يخلق حالة من عدم التكافؤ في فرص الاستثمار.

كما أن من شأنه أن يشجع الاستثمار الأجنبي، فيما أن الاستثمار المحلي هو الأجدى اقتصادياً؛ لأن عوائده تبقى داخل فلسطين. فيما أن جزءاً لا بأس به من عوائد الاستثمار الأجنبي سوف ترحل إلى خارج فلسطين (أي خارج الدورة الاقتصادية في فلسطين).

عدم جواز تأميم المشروعات الاستثمارية ومصادرتها:

٣. تنص المادة (٧) على عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها أو الحجز على أموالها أو الاستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرة تلك الأموال أو التحفظ عليها إلا عن طريق القضاء.

ويشكل هذا النص ضمانة قانونية للمستثمر في المحافظة على ملكيته لمشاريعه الاستثمارية. إلا أن هذه الضمانة القانونية محدودة. فعلى الرغم من أن المادة (٨) غير المعدلة تنص على عدم جواز نزع ملكية المشروعات أو مصادرتها إلا للمنفعة العامة طبقاً للقانون ومقابل تعويض عادل عن قيمة العقار على أساس القيمة السوقية للعقار أو الخسائر الأخرى التي قد تلحق به نتيجة نزع الملكية، تبقى مسألة التعويض العادل عن «الخسائر الأخرى» مبهمة وغير واضحة. فالعقار يعتبر جزءاً من القيمة الرأسمالية للمشروع الاستثماري، حيث إن الأرض والأدوات والتجهيزات والآلات وغيرها من العناصر هي التي يتشكل منها رأس مال المشروع الاستثماري. وبالتالي، يأتي ذكر «العقار» دون ذكر العناصر الأخرى لمكونات رأس مال المشروع الاستثماري كمدخل للجدل القانوني، فهل جاء ذكره هنا على سبيل الحصر ؟! كما أن عبارة «الخسائر الأخرى» هل ستدخل من ضمنها الأرباح المتوقعة للمشروع الاستثماري؟ وما هي الفترة الزمنية المستقبلية التي من الممكن أن تحتسب الأرباح المتوقعة على أساسها؟ تشكل التساؤلات التي طرحت تحدياً لمدى

نجاعة النص القانوني في تعزيز سياسات ضمان الاستثمار. وكان من الأجدى أن يتم التوسع في آليات معالجة حالات نزع الملكية للمشاريع الاستثمارية وإن كانت ضمن القانون. حيث لا يمكن أن يتساوى نزع ملكية محل تجاري أو نزع ملكية أرض غير مستخدمة، بنزع ملكية مشروع استثماري. وهذا التوسع يتطلب تقديم خيارات متعددة بحيث يكون نزع الملكية مشروطاً بموافقة المستثمر أو المستثمرين أصحاب المشروع الاستثماري أو من خلال مفاوضات. أي بمعنى أن يتضمن القانون النص باستثناء المشاريع الاستثمارية من قرارات نزع الملكية التي تتم وفق القانون. وهذا يتطلب تعديلاً على القوانين ذات العلاقة بحيث تنص على هذا الاستثناء، ووضع عدة خيارات ليكون فيها المستثمر محصناً من نزع الملكية الإجبارية، على الرغم من ربطها بضمان التعويضات المالية. حيث يعتبر التأميم ونزع الملكية والمصادرة والاستيلاء من الأخطار السياسية٤ التي من الممكن أن تواجه المستثمر.

يتناغم ما جاء في القانون الفلسطيني مع ما جاء في القانون الأردني بشأن ضمانات الاستثمار فيما يتعلق بالنص على عدم جواز مصادرة المشروعات الاستثمارية، وذلك بالنص على جواز ذلك وفق ما تقتضيه المصلحة العامة ودفع التعويض العادل، إلا أن القانون الفلسطيني يتبعه أيضاً بأن التعويض يجب أن يتوافق مع القيمة السوقية للممتلكات التابعة للمشروع، فيما يخلو القانون الأردني من ذلك. بينما ينص القانون العراقي والمصري على عدم جواز المصادرة دون تحديد الاستثناءات.

٤. عدم تطبيق قرار إلغاء الإعفاءات الضريبية بأثر رجعي:

أضيفت وفق التعديلات، المادة (١٥) إلى القانون الأصلي والتي تمنح مجلس الوزراء وبناء على تنسيب مجلس إدارة الهيئة إنهاء العمل بمبدأ حوافز (الإعفاءات من ضريبة الدخل المنصوص عليها في هذا القانون) بعد سنتين من تاريخ العمل بهذا القرار بقانون، ولا يؤثر ذلك سلباً على الإعفاءات الممنوحة قبل هذا الإنهاء وتبقى سارية المفعول لحين انتهاء مدتها.

جاء نص هذه المادة ليتيح إمكانية مراجعة مدى كفاءة الأحكام القانونية التي تعالج تشجيع الاستثمار، والضمانات التي تمنحها هذه الأحكام للمستثمرين. وبتأكيد هذه المادة على عدم سريان قرار الإنهاء على المشاريع الاستثمارية المستفيدة من الإعفاءات من ضريبة الدخل؛ تحصن هذه المشاريع من التأثر بقرارات الإنهاء. وهذا من شأنه أن يساهم في طمأنة المستثمرين في حصولهم على الاستفادة من الإعفاء من ضريبة الدخل لكامل المدة القانونية

المنصوص عليها.

٥. ضمان تحويل الموارد المالية للخارج:

وفق نص المادة (١٠) من قانون تشجيع الاستثمار الأصلي، فإنه يتاح للمستثمرين تحويل الموارد المالية للخارج دون قيود. وقد فصلت المادة طبيعة هذه الموارد بما فيها رأس المال والأرباح وأرباح الأسهم والأرباح الرأسمالية والأجور والرواتب والفوائد ودفعات الدين ومبالغ التعويض عن نزع الملكية أو الترخيص أو الأحكام القضائية أو التحكيمية أو أي نوع آخر من الدفعات أو الموارد المالية. وأبقت المادة المجال مفتوحاً لإضافة أي نوع من الموارد المالية بما يجعل نص المادة قادراً على التكيف مع أي متغيرات مستقبلية. وهذه تعتبر ميزة إيجابية في القانون بشأن مستوى الضمانات المقدمة للمستثمرين على صعيد سياسات عدم تقييد التحويلات، وخاصة أن نص المادة يشير إلى السماح بالتحويل وفق سعر صرف العملة في السوق، وبالعملة التي يفضلها المستثمر.

فيما أن المادة (١١) والمتعلقة بالقيود على هذه التحويلات، فإن القيود جميعها تتعلق بتطبيق القانون؛ وبالتالي، لا تعتبر في الحالات العادية تقييداً لتحويلات الموارد المالية للخارج.

ثالثاً. سياسات منح الحوافز والإعفاءات للمستثمرين

تضمنت التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار مجموعة من الآليات التي تهدف إلى تحفيز الاستثمار في السوق الفلسطينية، بحيث تخدم الأحكام القانونية السياسات العامة الهادفة إلى تشجيع الاستثمار، وما ينتج عنها من أهداف فرعية تتمثل في خلق فرص عمل، وتحقيق نمو اقتصادي، وتشجيع إقامة مشاريع استثمارية تتسم بالقدرة على الاستدامة والتوسع والتطور. ذلك أن السياسات الضريبية تعتبر من المعوقات المهمة أمام المستثمرين.

أشارت دراسة أجراها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) في العام ٢٠٠٢ على عينة من المستثمرين إلى أن ٥٦٪ من المستطلعة آراؤهم اعتبروا أنظمة ومستويات الضرائب من المعوقات المهمة، إلى جانب معوقات أخرى.[٥] حيث إن التوجه نحو الاستثمار يتأثر بمعطيات عديدة تتعلق بالاحتمالات والتنبؤات التي يقوم بها المستثمر، والتي لها أبعاد مرتبطة بالسياسة التخطيطية والمالية والضريبية للدولة.[٦]

١. رفع القيمة الرأسمالية للمشاريع الاستثمارية للاستفادة من الإعفاءات والحوافز:

تم رفع الأحد الأدنى لقيمة رأس مال المشروع الاستثماري، وفق التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار، في الشريحة الأولى من ١٠٠ ألف دولار إلى ٢٥٠ ألف دولار. بحيث أصبحت الشريحة الأولى في

الفئــة (٢٥٠ ألــف دولار – أقل من مليون دولار)، فيما أبقت على الشريحة الثانية وهي في الفئة (مليون دولار – ٥ ملايين دولار)، وأبقت كذلك على الشريحة الثالثة وهي في الفئة (٥ ملايين فأكثر).

تبرز في هذا السياق رؤيتان تتعلقان بالحجم المطلوب لرأس مال المشــروع الاستثماري للاســتفادة من الإعفاءات والحوافز، فهناك رؤية أن من شــأن هذا الأمر تشجيع إقامة مشــاريع تعتبر نسبياً ذات رأس مال كبير؛ ما يمكنها من تشغيل عدد أكبر من العاملين الفلســطينيين.[٧] فيمــا أن الرؤيــة الأخرى ترى أن قصر الحوافز على الاســتثمارات الكبيرة، وحرمان الاســتثمارات الصغيرة، ينطوي على إشــكالية تتعلق بمدى تناغمها مع واقع الاقتصاد الفلسطيني الذي يتسم بغلبة الاســتثمارات الصغيرة والتي تشكل معظم الاســتثمارات المحليــة.[٨] بل إن هذه الرؤيــة تذهب إلى حد أبعد من ذلك وهو أن الجهات التي لها علاقة بالتشــريع لم تعط الاهتمام ولــو بالحد الأدنى للمشــروعات الصغيرة؛ وبالتالي تكون قد تجاهلت قطاعاً كبيراً من الاستثمارات الموجودة في السوق الفلسطينية وتشكل جزءاً منها.[٩]

٢. تمديــد الفترة الزمنية للإعفــاء من ضريبة الدخل:

وفق التعديلات تم توسيع الفترة الزمنية التي تتمتع فيها المشــاريع الاستثمارية بالإعفاء من ضريبة الدخل. فقد أصبحت الشــريحة الأولى المشــار إليها ســابقاً تتمتع بإعفاء ضريبي، وبالمزايا الأخرى المنصوص عليها في القانون لمدة سبع سنوات، بعد أن كانت فــي القانون الأصلي لمدة خمس ســنوات. وأصبحت الشــريحة الثانية تتمتع بالإعفاء الضريبي والمزايا الأخرى لمدة تسع سنوات، فيما أصبحت الشــريحة الثالثة تتمتع بهذه المزايا لمدة إحدى عشرة سنة.

تساهم زيادة سنوات الإعفاءات من ضريبة الدخــل والتمتع بالمزايا الأخرى المنصوص عليها في القانون في تشجيع إقامة المشاريع الاستثمارية في فلسطين؛ ما ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي بشــكل عام؛ ويزيد مــن عدد المشــاريع الاســتثمارية المقامة، ويســاهم في تنوع النشاطات الاقتصادية لمختلف القطاعات. وبالمقارنة نجد أن القانون المصري يقضي بأن يكون الإعفاء الضريبي لشركات الاستثمار لمدة خمس سنوات من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، وتكون مدة الإعفاء ثماني سنوات إذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام.[١٠] إلا أن قصر الشــرائح علــى ثلاث فقط قد يجعل المســتثمرين يميلون إلى الاستثمار بمشاريع استثمارية بقيمة رأسمالية قريبة من الحد الأدنى لفئة الشــريحة. بمعنى أن المستثمر الذي يريد الاستثمار في مشاريع في الشريحة الأولى، قد يلجأ إلى الاستثمار

في مشروع برأس مال بقيمة ٢٥٠ ألف دولار، لأنه سيحصل على الامتيازات والإعفاءات نفسها إذا ما استثمر في مشاريع قيمتها الرأسمالية تصل إلى ٩٩٠ ألف دولار على سبيل المثال. وهذا الأمر قد يترك أثراً أكبر عند الحديث عن الشريحة الثانية والثالثة. فقد يميل المستثمر الذي يقع ضمن الشريحة الثانية إلى الاستثمار في مشاريع برأسمال بقيمة مليون دولار، بدلاً من ٥ ملايين دولار، للأسباب المذكورة سابقاً. فيما لو أنه تم تضييق فئات الشرائح مع زيادة عددها، فقد تكون النتائج المرجوة من هذه السياسات أفضل.

٣. استثناء السنة الأولى من احتساب مدة الإعفاء:

تم اعتبار السنة الأولى لبداية الإنتاج أو مزاولة نشاط المشروع الاستثماري سنةً تجريبية، وذلك وفق التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار، بحيث لا تحتسب هذه السنة من ضمن سنوات التمتع بالإعفاءات من ضريبة الدخل. فقد كانت قبل التعديل تحتسب من ضمن تلك الفترات الزمنية والمحددة بالسنوات. تقدم هذه التعديلات ميزة إضافية للاستثمار قد تساهم في زيادة حجم المشاريع الاستثمارية وذلك لأن المستثمر في مشروع بقيمة رأسمالية تصل إلى أكثر من ٥ ملايين دولار سيحصل على إعفاء ضريبي لمدة اثنتي عشرة سنة، وليس إحدى عشرة سنة، لكون السنة الأولى لا يتم احتسابها ضمن الفترة الفعلية لسنوات الإعفاء.

٤. الإعفاءات الخاصة بشركات أنظمة المعلومات والتكنولوجيا:

تمت إضافة إعفاءات خاصة بشركات أنظمة المعلومات والتكنولوجيا، وفق التعديلات، ولكنها مرتبطة بعدد الموظفين المحليين العاملين فيها، وليس بقيمة رأس مال الشركة. وقد تم تحديد سنوات الإعفاء ضمن أربع شرائح وفق عدد العاملين فيها. ويشترط في هؤلاء الموظفين وفق التعديلات على القانون أن يكونوا مختصين في هذا المجال ومؤهلين للعمل فيه. ويأتي هذا الشرط لأن أحد أهم عناصر نجاح تلك المشروعات الاستثمارية في مجال تكنولوجيا المعلومات هو وجود أيد عاملة مدربة ومبدعة.[١١]

تعزز هذه التعديلات المساهمة في تحقيق السياسات الهادفة إلى خلق فرص عمل للفلسطينيين، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتي تعتبر جزءاً مهماً من الأهداف التي تسعى السياسات العامة لتشجيع الاستثمار لتحقيقها. حيث تعتبر الصناعات القائمة على المعلوماتية، وخاصة صناعة البرمجيات، من السلع التي تتميز بتزايد الطلب العالمي على منتجاتها، وعدم حاجتها إلى استثمارات مالية ضخمة.[١٢]

إلا أنه وعند النظر إلى طبيعة الشركات الاستثمارية الفلسطينية نجد أن نسبة تلك الشركات التي توظف ٥ عمال أو أقل تصل إلى ٨٥٪من عدد المنتجين.[١٣] وهذا قد يعني

صعوبة تحقيق الهدف بتوفير الإعفاءات والحوافز المرتبطة بعدد الموظفين.

٥. الإعفاء والحوافز للمشاريع وفقاً لمجال النشاط الاقتصادي:

منحت التعديلات مجلس إدارة الهيئة صلاحية إبرام عقد حوافز للمشاريع الاستثمارية التي تعمل في مجالات معينة تحددها الهيئة، على أن يصادق مجلس الوزراء عليها. وجاء هذا التعديل ليمنح الهيئة صلاحيات أوسع بما يخدم سياسات تشجيع الاستثمار، وإبداء مرونة عالية بشأن تنوع الاستثمارات، والتواؤم مع أي مستجدات تطرأ على واقع الاقتصاد الفلسطيني، واستهداف قطاعات في الاقتصاد الفلسطيني قد تتسم بخصوصية معينة.

لم يشمل القانون الشركات المالية ضمن الاستثمار الذي يتمتع بهذه الإعفاءات؛ وذلك قد يعود إلى اعتبار أن الاستثمار المالي هو استثمار ظاهري، كما يطلق عليه بعض فقهاء الاقتصاد والمالية؛ لكونه لا يحقق زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات، ويتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لآخر بما يحقق إيرادات مالية.[١٤]

٦. الإعفاءات والحوافز للمشاريع الاستثمارية وفق الموقع الجغرافي:

منحت التعديلات مجلس إدارة الهيئة صلاحية إبرام عقود حوافز إضافية لمشاريع استثمارية وفق الموقع الجغرافي. وتدخل هنا بعض العوامل السياسية والاجتماعية ذات العلاقة، ما يتيح المجال أمام الهيئة للمساهمة في السياسات العامة للسلطة الوطنية الهادفة إلى دعم بعض المناطق الجغرافية المهمشة بتشجيع إقامة مشاريع استثمارية فيها، وجعلها قابلة أكثر للحياة والصمود، بما في ذلك المناطق الجغرافية التي تواجه كثافة استيطانية، أو تلك المعزولة بسبب جدار الفصل العنصري، أو لأي أسباب أخرى.

منح قانون الصناعة الفلسطيني حوافز إضافية للمنشآت الصناعية التي تقام في بعض المناطق التي ترى الدولة ضرورة للنهوض بها، ما يعزز من سياسات تشجيع الاستثمار الهادفة إلى دعم المناطق المهمشة ومقاومة الاستيطان وجدار الفصل العنصري.

٧. الإعفاءات والحوافز وفق المساهمة في زيادة الصادرات:

منح مجلس إدارة الهيئة، وفق التعديلات على القانون، صلاحية منح عقد حوافز وإعفاءات إضافية بمصادقة مجلس الوزراء للمشاريع الاستثمارية التي تساهم في زيادة الصادرات، بما يتواءم مع تنويع العملية الإنتاجية داخل السوق الفلسطينية، وتعزيز سياسات الإنتاج لغايات التصدير. وهذا ينطوي على ثلاثة أمور مهمة: الأمر الأول يتعلق بإمكانية إنتاج سلع بكميات كبيرة تفوق حاجة السوق المحلية؛ وبالتالي تصدر للخارج؛ ما يزيد من الناتج القومي الإجمالي. والأمر الثاني ينطوي على زيادة فرص العمل.

أمـــا الأمر الثالث فهـــو يتعلق بتوفير مبالغ إضافيـــة من العملة الصعبة التي تحتاجها السوق الفلسطينية، ويساهم في دعم ميزان المدفوعات.

من الأفضـــل ربط مدد الإعفاءات بنســـبة الإنتـــاج المعد للتصدير وفق شـــرائح، بدلاً مـــن اقتصارها على نســـبة ٣٠٪، كما ورد في القانون الأصلي. حيث إن تكلفة الإنتاج في الســـوق الفلسطينية تعتبر عالية مقارنة بدول الأخرى؛ مـــا يجعلها غير قادرة على المنافســـة في السوق الخارجية. وهذا يعني أن الكثير من المشـــاريع الاستثمارية قد لا تستطيع التصدير بتلك النسبة، وإنما بنسبة قد تقل عن ٣٠٪، ولكنها قد تستطيع لاحقاً زيادة صادراتها من الإنتاج.

منح قانـــون الصناعة الفلســـطيني حوافز إضافية للاستثمار في القطاع الصناعي إذا كان ينتج سلعاً لغايات التصدير، وهي تعتبر آليات داعمة لسياسات تشجيع الاستثمار في فلسطين.

٨. الإعفـــاءات والحوافـــز وفق نســـبة المكون المحلي:

وفـــق التعديـــلات على القانـــون، أصبحت المشـــاريع الاســـتثمارية التي تشكل نسبة المكـــون المحلـــي مـــن آلاتهـــا ومعداتهـــا وتجهيزاتها ٤٠٪ تمنـــح إعفاء من ضريبة الدخل لمدة ســـنتين إضافيتين. فيما كانت النسبة في القانون الأصلي هي ٦٠٪. ويأتي هـــذا التعديل لمواءمته مـــع واقع الاقتصاد الفلسطيني، حيث إنه من الصعب أن توفر سوقه ٦٠٪ من المكونات للكثير من المشاريع الاســـتثمارية، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المباني والأراضي لا تحتســـب من نسبة المكون للمشروع الاستثماري؛ وبالتالي فإن تخفيضها إلى ٤٠٪ كشـــرط للحصول على استحقاق الإعفاء الإضافي هو أكثر واقعية مما نص عليه القانون الأصلي.

يهدف هذا التعديل إلى تعزيز السياســـات الهادفة إلى الاعتماد على السوق المحلية في كافة مجالات الاستهلاك، بما فيها مكونات المشاريع من آلات ومعدات وتجهيزات.

إلا أنـــه وفـــق ما جاء في قانـــون الصناعة لســـنة ٢٠١١ فإن المنشآت الصناعية تعفى كليـــاً أو جزئياً من الرســـوم الجمركية على وارداتهـــا من الآلات والمعدات وقطع الغيار التـــي تحتاجها، وهذا قد يجعل المســـتثمر فـــي القطاع الصناعـــي يفاضل بين المزايا الممنوحة له وفق قانون تشـــجيع الاستثمار بشـــأن المكون المحلي من الآلات والمعدات والتجهيزات، وبـــين المزايا الممنوحة له وفق قانون الصناعة بشأن الإعفاء الكلي والجزئي إن كانت هذه المعدات مستوردة. وهذا الأمر قد يخلق تناقضاً بين الأهداف المرجوة من تشجيع الاستثمار في جزئية تشجيع المكون المحلي، وبين أهداف تشـــجيع الاســـتثمار في القطاع الصناعي التي قد تشـــجع على

استخدام مكون مستورد.

٩. الإعفاءات المتعلقة بتطوير المشاريع القائمة:

عرف القانون تطوير المشروع القائم وفق التعديلات على أنه « إنفاق مالي بهدف توسيع أو تطوير أو تحديث المشروع القائم من خلال إضافة موجودات ثابتة جديدة تحقق زيادة في الطاقة الإنتاجية للمشروع أو زيادة في استيعاب أيدٍ عاملة جديدة» أضيف هذا التعريف إلى المادة (١) من القانون الأصلي، بحيث جاء تعريف « تطوير المشروع القائم» محدداً واضحاً وذلك من خلال ربطه بالنتائج، وليس بالوصف فقط. فالإنفاق المالي الهادف إلى التوسيع أو التطوير أو التحديث هو بالنسبة لسياسات تشجيع الاستثمار مرتبط بالنتائج، إما زيادة الكفاءة الإنتاجية والتي تقاس بعدد الوحدات الإنتاجية في زمن محدد، أو بزيادة في استيعاب الأيدي العاملة الجديدة. وكان من الأفضل استخدام عبارة « الأيدي العاملة الإضافية» بدلاً من « جديدة»؛ لأن الأيدي العاملة الجديدة قد تفسر على أنها استبدال عاملي إنتاج في المشروع الاستثماري بآخرين جدد. فيما أن عبارة « الأيدي العاملة الإضافية» من شأنها أن تمنع تعدد الاجتهادات والتفسيرات، وتغلق منفذاً قد يستغل لغير الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه القانون. وإن كان جوهر المادة القانونية المتعلقة بالتعريف المذكور يشير إلى هدف زيادة الأيدي العاملة.

وبالمقارنة مع ما جاء في القانون العراقي، فإنه لا يتطرق إلى الحوافز التي تتعلق بهدف زيادة الأيدي العاملة، فيما أنه يتطرق إلى عملية توطين العمالة، وينص على حوافز وإعفاءات للمشاريع الاستثمارية التي يكون فيها العاملون المحليون ٥٠٪ وأكثر. فيما أن القانونين المصري والأردني لا ينصان على ذلك. نصت التعديلات على ربط مدد الإعفاء من ضريبة الدخل للمشاريع القائمة المطورة والموسعة بقيمة رأس مال المشروع، مقابل عدد سنوات من الإعفاء. وقد استوحت التعديلات المذكورة تلك الشرائح التي سبق وتمت الإشارة إليها بشأن الإعفاءات والمزايا لتطبيقها على المشاريع الجديدة. فأبقت على العدد نفسه من الشرائح والمحددة بثلاث، وأبقت على فئات قيمة رأس المال للمشاريع الاستثمارية نفسها، ولكن مدد الإعفاءات هي التي اختلفت. إلا أن التعديلات أغفلت التواؤم مع الشريحة الأولى والتي تقع ضمن فئة قيمة رأس المال (٢٥٠ ألف دولار – أقل من مليون دولار)، وأبقت عليها كما هي، وهي (١٠٠ ألف دولار – أقل من مليون دولار)، ويبدو أن المشرع قد أسقط تعديلها سهواً.

تتعلق سياسات تشجيع الاستثمار بتطوير المشاريع الاستثمارية القائمة وتحديثها وتهدف إلى تسريع عجلة الإنتاج لهذه المشاريع، بما يخفض من تكاليف الإنتاج من

خلال تحديث الآلات والمعدات المستخدمة، والتي من شأنها أن تزيد من الوحدات الإنتاجية في زمن أقل، وتقلل من نسبة الفاقد في السلع المنتجة، وتضمن لها مواصفات أفضل قادرة على المنافسة سواء في السوق المحلية أو الخارجية.

١٠. الإعفاءات الممنوحة للمشاريع السياحية والصحية والتعليمية:

تمنح المشاريع السياحية والصحية والتعليمة، وفق التعديلات، إعفاءً إضافياً من الجمارك وضرائب المشتريات من الأثاث والمفروشات والأدوات والمعدات الكهربائية والإلكترونية واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل خمس سنوات.

يمكن أن يساهم الوصول إلى عملية تكامل بين الأركان الأساسية لسياسات تشجيع الاستثمار في خلق مناخ أكثر قدرة على جذب الاستثمار. ولا يقصد هنا قدرة الاقتصاد الفلسطيني على جذب الاستثمارات، والذي يعتبر العنصر الأهم، ولكن يقصد بتلك الأركان ذات المرجعية القانونية التي تشكل إطاراً مناسباً لرسم وإقرار وتنفيذ سياسات من شأنها أن تشجع الاستثمار؛ وبالتالي تساهم في خلق مناخ مناسب وجاذب للاستثمار. فالعمل ضمن إطار مؤسساتي مختص بتشجيع الاستثمار والمتمثل في هيئة تشجيع الاستثمار، مع رزمة من الإعفاءات والحوافز والمزايا، بالإضافة إلى ضمانات قانونية جيدة، كل هذه العناصر مجتمعة لها أهمية كبيرة في تحسين فرص الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني. ويتوجب استمرار العمل في مراجعة تلك السياسات وإطارها المؤسساتي والقانوني، للوصول إلى سرعة في التكيف والتواؤم مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

الهوامش:

١. مقابلة، إيهاب، ٢٠١١، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، منظمة العمل العربية، ص ١.

٢. مكحول، باسم، ٢٠٠٢، الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، ص ٣٤.

٣. محكول، باسم، المصدر السابق، ص ١٠.

٤. خالد، هشام، ١٩٨٨، الموسوعة العربية لضمان الاستثمار، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ١٨.

٥. مكحول، مصدر سابق، ص ٤٦.

٦. الهواري، سيد، ١٩٩٦، الاستثمار والتمويل بالمشاركة في البنوك، القاهرة، ص ٧٦.

٧. مكحول، باسم وآخرون، ٢٠٠١، سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، ص ٦٥.

٨. النقيب، فضل مصطفى، ٢٠٠٣، مدخل نظري نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، ص ٦٧.

٩. حامد، مهند، ٢٠٠٧، نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، ص ٥٩.

١٠. مراد، عبد الفتاح، ١٩٩٩، موسوعة الاستثمار، المكتبات الكبرى، الإسكندرية، ص ٣٨٤.

١١. مكحول، باسم وناصر عطياني، ٢٠٠٣، مراجعة نقدية لمشروع قانون المنافسة الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، ص ١٧.

١٢. عبد الرازق، عمر، ٢٠٠٣، متطلبات تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، ص ٧٤.

١٣. مكحول، باسم وناصر عطياني، مصدر سابق، ص ١٧.

١٤. صيام، أحمد، ١٩٩٧ مبادئ الاستثمار، دار المناهج، الأردن، ص ١٩.

سجال

المشهد الإقليمي «بعد» الربيع العربي: خارطة التحولات وخلفية العثرات

د. عاطف أبو سيف و أكرم مسلّم

هــذا ســجال عنوانــه التحــولات في المشهد الإقليمي، يسحب به المتساجلان خيوطًا منتقاة من مشهد لا يزال نسيجه قيد التشكل، مشــهد محفوف بالمخاطر و المفاجــآت، مثلمــا هو مســكون بالآمال والطموحات.

لا يخلــو الحديث عن حــراك يبدو «غير منطقــي» بــأدوات عقلانية، مــن مخاطرة علمية، لكن حتى الفوضى لها نظامها الذي لا يصح الاستسلام أمام صعوبة فهمه، ثم إن ما يشهده الإقليم من مخاض يرقى إلى مصاف المصيريات، ما يجعل إدارة الظهر له ترفًا غير متاح، وبخاصة لفلسطين وحملة قضيتها. هذا السجال محمول على الكثير من العناوين العريضة، مــا يجعله بمثابة اقتراح للباحثين والمهتمين للاســتئناف عليه.

كانت الســمة الأبرز للتحــولات التي عصفت بالمنطقة العربية أن الوافدين الجدد إلى كراسي الحكم كانوا من لون واحد، وكأن النتيجة الحتمية للتغييــر الذي حدث في الأنظمــة كان يجب أن يفضي إلى صعود الإســلام السياســي كبديل ليس ممكناً، بل حتمي للأنظمة التي تحللت أمام صرخــات الناس، وبعضها أمام نفاثات ومدافع

الناتو وسلاح الحلفاء.

تركيبياً كان هذا الإسلام خارج البيت وربما ملاحقاً في كل زاوية في الحديقة. لم يكن ابناً شرعياً لا في داخل نظامه الوطني ولا حتى على الصعيد الإقليمي والدولي. على الأقل فيما عُرف من المعلن من الممارسة السياسية، فالإسلام السياسي بطبعته الإخوانية ناهيك عن طبعته الجهادية السلفية لم يكن مقبولاً في الخارطة الإقليمية. وفيما كانت أجهزة الدولة وبساطير محققيها تلاحق كل ما هو مرتبط به، كان الإسلام السياسي يبرع في إيجاد الحلول المؤقتة والموسمية لكل أزمة تواجهه حتى وجد نفسه فجأةً يقطف ثمار ثورة لم يقم بسقايتها. ليس من المبكر الحكم على مدى تخطيط الأحزاب السياسية للثورة وقيادتها، إذ إن الثابت أنها كانت غائبةً عن مرحلة المخاض.

كان الاندفاع العفوي للمحرومين والبسطاء كما للطبقة المتوسطة التي استغولت على ممكنات صعودها ونموها بلدوزورات الاحتكارات المرتبطة بالسلطة هو من أوجد الثورة، ولم يكن المرشد يحلم بأنه سيصبح خلال العام ٢٠١١ الحاكم الناهي في حاضرة الفاطميين.

نجح الإسلام السياسي عبر أدواته المختلفة في تقسيم العالم إلى قسمين يكون نصيبه منه الخير ونصيب خصومه فيه الشر. لم يحدث الأمر صدفة ولا عبر ردة فعل، بل منذ اللحظة الأولى لنشوء الدولة الوطنية في الوطن العربي عقب تحلل الإمبراطورية العثمانية، وجد الإسلام السياسي نفسه في عداء مع تلك الدولة لأنه لم يساهم في خلقها. وعلى الرغم مما قد يساق حول التدخل الخارجي في فرض حدود الدولة الوطنية وشكلها في السياق الما بعد كولنيالي، فإن النخب الوطنية في هذه الدول هي من ساهمت في تعزيز الروح الوطنية ورسم الشكل الوطني لها. لم يكن الإسلام السياسي شريكاً في أي مرحلة من ذلك. ففي مصر مثلاً اختلف الإسلام السياسي مع الملك ومع ثورة يوليو ومع البعد القومي في سياسات عبد الناصر التي اجتاحت كل العالم العربي كما اختلف مع السادات ومع مبارك. كان ثمة إصرار على الاختلاف والابتعاد. وعليه فإن الإسلام السياسي المصري لم يساهم في بناء مصر المعاصرة لا في فترات زهوها ومدها أيام الزعيم عبد الناصر ولا في أيام مدنيتها أيام الملك ولا حتى في انحسارها أيام مبارك. الشيء ذاته ينسحب على تونس والمغرب العربي حيث لم يظهر شيء حقيقي اسمه الإسلام السياسي في الفعل اليومي إلا بعد ضعف الدولة الوطنية، أما خلال مرحلة الكفاح ضد المستعمر، فإن الحالة الوطنية الفطرية بطبعها هي من عبّرت بشكل كامل عن الهوية الوطنية، وظل الإسلام السياسي راقداً على هامش الدولة. لم يكن الحال أحسن في فلسطين، إذ إن الإسلام السياسي رفض مقاومة الاحتلال والكفاح المسلح وخلق الأعذار الكثيرة التي برهنت على ضعف رؤيته وعدم اكتراثه بالحالة الوطنية والمشروع التحرري حتى العقود الأخيرة حين بدأ الانخراط في العمل الكفاحي.

لقد وجد الإسلام السياسي في الدولة عدواً يجب مناهضته. هذا من جهة ومن جهة أخرى استخدم الإسلام السياسي كل الطرق في تصوير وتنميط خصومه ضمن رؤية تقوم على شيطنتهم، وتقديس نزاهة صورته. جزء من هذا التنظيم وتلك الشيطنة كان التأكيد على الارتباطات الإقليمية «المشبوهة» لخصومه بوصفهم متناغمين وربما «عملاء» للقوى الكبرى، وأنهم ليسوا إلا منفذين لسياساتها. كان النقاش الإقليمي في قلب التعبير الصريح عن المواقف السياسية لخصوم الدولة الوطنية السياسيين من الإسلاميين. وكان يتم النفاذ إلى هذه المقولات من باب العاطفة وليس المنطق، ومن باب التكفير والتخوين وليس من باب المساءلة القانونية أو الوطنية. **(ع.أبو سيف)**

لكن مفهوم الإسلام السياسي، أيضاً، هو مفهوم سياسي رجراج يعوزه الضبط المستمر، وتعوزه إعادة الصيانة مع كثرة الاستخدام، فإذا نظرنا إلى الأمر بشموليته، نكتشف بسهولة وجود «إسلامات سياسية»؛ هكذا قد يضم المفهوم تحت جناحيه نماذج الإسلام الوهابي، والإيراني، والسلفي الذي تفيأ بالأنظمة فترة طويلة، لكن ما دام الحديث يدور أكثر عن النموذج الإخواني وتفريخاته وتجسداته وتفرعاته، وما يسمه من توطّن نسبي (كل فرع في دولته)، وما يشوب ممارسته من انتهازية عالية عبر تحالفات داخلية مهادنة وخارجية مع أنظمة غير ثورية وحتى عدوة للثورة، ومغازلات فاحشة للقوى العالمية، هذا النموذج الإخواني توجد منه إسلامات متعددة المحتوى والملامح أيضاً: «تركيا نموذج راسخ»، «مصر انتقالي متعثر»، «السودان كارثي»، فيما تلعب قطر دور المايسترو لفرقة ليست عضواً فيها.

الجديد في الأمر ما بعد الثورات العربية، أن هذا النموذج الإسلاموي بكافة تجلياته بات يمتلك قطعاً جديدةً وجدّيةً من لوحة الفسيفساء الإقليمية، أما خطابه الذي بقي معلقاً وراء لافتات عريضة يدّعي مجاناً أنه يمتلك أجوبة شافية لكل سؤال في دولته ومجتمعه، وربما للبشرية، فدخل غرفة الامتحان، ليكتشف أن الأسئلة التي على الطاولة من خارج ما افترض أنه «المقرر» الوحيد.

هناك عناوين كثيرة مغرية للدخول في الشأن الإقليمي المستجد، ومشاهد أولية تفتح المجال عريضاً بين أقصى حدّي التراجيديا والكوميديا. ملفات كبيرة ستفتحها التجربة ولزمن طويل، ستذهب إلى السياسات الداخلية والأداء والمواطنة، وستعرج على الفكر والعقائد والشعار والممارسة، وستقف في محطات الثقافة والحريات، هذه «البعثرة» للبنية الإقليمية ليست حدثاً عابراً، كما أن نتائجها ليست مضمونة لصالح أحد. ما نريد أن نحصر تركيزنا فيه هو جديد البنية الإقليمية، ما الذي استجد؟

من أبجديات الممارسة السياسية المعاصرة، وتحديداً المأسسة منها، أن الدولة هي الوحدة الأهم في تركيبة النظام الدولي، وهناك النظام الإقليمي كحلقة وسيطة بين الدولة وبين الحلقة الأوسع ممثلة بالنظام العالمي.. نريد أن نفهم هنا، كيف أسهم التغيير في بنية الدولة على

دائرة الإقليم، ثم كيف تدحرجت الكرة إلى الملعب الدولي، وارتدت منه، وهل من إعادة ترسيم لتشكيلة هذا الإقليم.

لقد كشفت الأشهر الأخيرة عن عناصر قوة لم تكن خفية للإسلام السياسي كلاعب جديد، لكنها كشفت عن عناصر ضعف مفاجئة في الوقت نفسه.

العناصر المحسوبة لصالح الإسلام السياسي أن بعض التغيير وقع في دول مركزية (مصر)، مسنودة إلى قوة مالية (قطر)، وإلى قوة إقليمية عسكرية واقتصادية طامحة (تركيا).

لكن تعثر الأداء في مصر وتونس مثلاً، وما تبديه السلطة الجديدة من خلط بين الدولة والحزب، وبين الدولة والهوية العابرة لها، ربما يفضي لنتائج كارثية، وهذا ليس غريباً، حيث تم اختبار الممارسة على مستوى الدولة في نموذج كالسودان، فخسر جنوبه (أكثر من ٢٥ ضعف مساحة فلسطين التاريخية)، وفي فلسطين سرعان ما كشفت النزعة الانقلابية عن نزقها، فأظهر الحزب المسلح مبناه المجهّز كدولة يرى في نفسه بديلاً.

إقليمياً أيضاً ينفتح المشهد عن صندوق باندورا، حيث أفلتت الطائفية من عقالها، وعادت الصراعات لترتدي أثوابها البدئية المنقوعة بالسم، وللأسف تذهب «حماس» إلى هذا المربع بخفّة حاملة معها المشروع الفلسطيني إلى معترك لا منتصر فيه.

لنستذكر قبل محاولة رسم خارطة الإقليم الآخذة بالتبلور، البنية التي سادت فترة ليست بالقصيرة في الإقليم، ثنائية الممانعة والاعتدال، وربما قبله، ولننتبه بعدها إلى أن قوة النظام الدولي فرضت نفسها في سورية، حيث أجّل الإصرار الروسي رحيل النظام طويلاً، فيما إدخال المعارضة السورية إلى الجامعة العربية بالمقابل نقلة تستحق الكثير من التأمل. (**أمسلّم**)

لكن من أجل النظر إلى ذلك، لا بد من إعادة موضعة ما حدث ضمن النسق العام لتطور الوطنيات المحلية. إن واحدة من القضايا التي لم تناقش في الكتابات العربية حول ظاهرة الربيع العربي هي ربطه بحركة التحول في بنية السياسة العربية وفي استمرار مرحلة التطور في الدولة الوطنية.

لقد تم التعامل مع الدولة الوطنية بوصفها ناجزة، وأن ما يدور هو نقاش حول الصراع أو التنافس على السلطة. ثمة إيحاء مخادع بأن هذا نفسه يتم في السياقات العادية. لكن خدشاً بسيطاً لسطح ما يحدث سيكشف عن هوّة عميقة تختلط فيها المفاهيم والمقاربات وتتفاعل فيها التصورات. إن ما غاب عن هذا النقاش هو حقيقة أن ما يحدث ليس صراعاً أو تنافساً على السلطة بل هو إعادة دفع لعجلة تشكيل الدولة الوطنية في الوطن العربي. فالربيع العربي ـ لنتجاوز الإشكاليات في المصطلح ـ ليس إلا المرحلة الثانية من بناء الدولة الوطنية. وجدت الدولة الوطنية قصراً وقهراً ربما، في مرحلة ما بعد الاستعمار. وكانت رهانات كثيرة على

أن الدولة الوطنية ستتحلل أمام نبض القلب القومي والعربي، وكان هناك مراهنون كثر يبنون تصوراتهم على أن الدولة الوطنية إلى زوال، ولكن كما حاجج في مطالع الثمانينيات متروك الفالح فإن الدولة الوطنية وجدت لتبقى في الحالة العربية. لكن ونظراً لأن ما تم قصراً وقهراً ووجد معارضات عديدة فإن الدولة الوطنية في العالم العربي، وباستثناءات قليلة، وجدت أزمة في شرعيتها. الربيع العربي، ضمن هذا التحليل، هو المرحلة الثانية من مراحل تشكل الدولة الوطنية. إنه مرحلة البحث عن شرعية هذه الدولة بإسنادها من الجنرالات والعسكر والأوليجاركية إلى الشعب وممثليه. وهو في القدر نفسه يشكل مرحلة صراع حول هوية هذه الدولة.

هذا يقود إلى ملاحظتين جوهريتين. الأولى تتعلق بعثرات الربيع العربي وعدم مقدرته على الإيفاء بوعوده، حيث إن الديمقراطية المرتقبة هي جزء من مرحلة بناء وليست ممارسة موجودة. ومن هنا سيكون من الظلم توقع الكثير من الربيع العربي. الشعوب تأخذ فترات في امتحان استقرارها. لم يكن وصول العدالة والتنمية في تركيا إلى سدة الحكم ونجاح تجربته وليد صدفة العبقرية الأردوغانية، بل كان في جزء كبير منه لأن ثمة نظاماً تداولياً موجوداً في تركيا في السنوات التي سبقت صعود الحزب، كما أن ثمة دولة مستقرة داخلياً، نجحت في تطوير هويتها الوطنية القائمة على وجود تهديدات خارجية، ووجود طموح كبير يتمثل في دخول نادي بروكسل. ما أقترحه أن يتم فحص مثل هذه الملاحظة للكشف عن ممكنات وعثرات المستقبل، كي لا نطلق الأحكام الكبرى مجاناً مثلما يميل الكثير من التحليل المندفع بروح الحدث الآني.

الملاحظة الثانية أن الدولة غير ناجزة؛ لذا ـ ومن هنا أربط التحليل هذا بفكرتك ـ فإن الإقليم لم يكن يوماً ناجزاً. كيف؟ كيف يمكن لإقليم أن يكون ناجزاً إذا لم تكن الدولة (التي هي الوحدة الأساسية في النظام الإقليمي والدولي) غير ناجزة؟ أساس استقرار التحالفات والمحاور في أي إقليم هو وجود دول مستقرة وناجزة. في أوروبا حصلت مجموعة كبيرة من التغيرات المهولة في الإقليم الأوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحدثت تبدلات كبيرة في التحالفات والاستقطابات نتجت عنها حروب متعددة. ببساطة لأن الدولة الوطنية كانت قيد التشكّل في ذلك الوقت في الكثير من أجزاء أوروبا. لم تتضح خارطة الإقليم الأوروبي بشكل واضح إلا خلال الحربين العالميتين وبعدهما. وبشكل أكثر بعد استقرار الحالة الأوروبية واكتمال «الحلم الأوروبي» بقارة موحدة على الأقل في أكثر القطاعات حساسية. على النقيض من ذلك فإن الإقليم المضطرب هو نتيجة علاقات غير مستقرة، التي هي بدورها نتيجة عدم استقرار الأوضاع الداخلية للدولة المشكلة للإقليم.(**ع.أبو سيف**)

أتفق تماماً مع فكرة أن عدم اتضاح ملامح الإقليم سببه عدم وجود بنية تحتية كافية لترسيمه على نحو راسخ، بمعنى أن تكون هناك

وحدة سياسية جغرافية ما مستندة إلى منظومة مصالح واقعية تحمل على أكتافها الرومانسيات الهوياتيــة، لكن الخطير في أن الربيع العربي لا يذهب بنا إلى هذا الاتجاه، إنه لا يذهب بنا إلى الدولة الوطنية الناجزة، دولة كل المواطنين، دولة القانون والمؤسسات والتداول، ولا يذهب بنا إلى صيغة إقليمية تدفع الكتلة البشــرية العربية من خــارج التاريخ إلى داخلــه، إنما تذهب بنا إلى ما قبل الدولة، حيث لأســباب كثيرة تمكنت من اختطــاف الربيع قوى تعتبــر الدولة ـ ولا أقول الســلطة الحاكمة أو حتى نظــام الحكم ـ عبئاً على الهوية الدينية، ذلك بســبب قياسها الأمور بمرجعيات هوياتية دينية، وهي لم تســتطع عقد تسويات بين شراكة الوطن واختلاف الاعتقاد.

في التجربة الســودانية، اعتبر البشير أن ما حدث من خســارة لوحــدة الوطن أمر جيد، لقد تم تســويق انفصال جنوب الســودان على أنه نعمة يتحقق عبرها التجانس الهوياتي للشمال، وهو بالمناسبة تجانس موهوم إلى حدّ كبير. لقد خســر نصف الإقليم الوطني ولم يرف له جفن، والمدهش أيضاً التسامح الشعبي العربي العام مع ما حدث، في الوقت الذي تطيح فيه خســارة حدودية بسيطة أنظمةَ حكم.

ولفتني أيضاً تعاطــي بعض رموز الإخوان المســلمين مع الخلافات الحدودية مع السودان، إذ إنهم لا يعتبرون المشاكل مفتعلة إنما الحدود نفسها مفتعلة، لكن هذا كله في إطار تهويمي لا توجد له أي مقدمات أو ركائز واقعية.

معنــى الذهاب بدول الربيع الأساســية إلى مربــع الهوية الدينية الطائفية أن تصبح المعركة في سورية وعليها معركة «إخوان» مصر، وليست معركة الحراكات الشعبية العربية في سبيل أوطان عادلة، والأخطر أننا قبل أن نصل إلى ما يريده الإخوان والإسلام السنّي يجب أن نستأنف قليلاً على الصراع المستمر منذ قرون طويلة مضت على وقوع معركة الجمل، وعلى «الفاروق عمر» أن يطل في الصراع الســوري على شكل اسم لواء من ألوية الجيش الحرّ، فيما حماية الحسينيات وزينب ذريعة حزب الله إلى المحرقة السورية.

فكيف ستكون هوية الجامعة العربية في ضوء ما يحدث، لا أحد يعلم بالفعل، فأثناء كتابة هذا الســجال اضطربت تركيا فجأةً وصار أردوغان يستخدم لغة بشــار الأسد مع الشعب التركي، وقطر التي تقود أوركســترا التغيير الديمقراطي المشــروط بوصول الإخوان للســلطة وفي تدخل تسمه الصلافة في شؤون الآخرين، لا توجد لديها شؤون داخلية إلا بما يريد الأمير انقلاباً أو حكماً أو تنحيــاً. ثم إن الأداء البائس إخوانياً، خطاباً وممارسةً، والفشل في بناء شراكات عريضة مع أي كان يجعل الأمور أكثر صعوبة.

إن الفشــل فــي حلّ معضلــة التضارب بين الحدود الأيديولوجية والطائفية والحدود الدولانية، والهــروب إلى تجانســات طائفية بــدل تطوير صيغ تجمــع المكونات الوطنية والقومية والدينية والإثنية المتعددة ســيعني أن هاجس التجانس البدائي سيجعل من نبوءات مستشرقين كصمويل

هنتغنتــون حــول خارطة دينيــة طائفية ممزقة للمنطقة مجرد صداع بســيط مقارنة بالكابوس الذي سيكون على الأرض. إن الاستسلام للشروخ العمودية في دول كمصر (مسلمون أقباط)، وفي سورية (سنة علويون وأكراد) سيجعل من خارطة (سايكس بيكو) نعمة من النعم.

صــارت ثنائية الاعتدال والممانعة وراءنا، فما الثنائيــة الجديــدة؟ هل هي ثنائيــة الاعتداليين، الاعتدال الســعودي والاعتــدال الإخواني؟ أو الاعتــدالات، وأين تقع إســرائيل مــن الصيغة الجديدة، وأين تقع فلسطين منها ومن مساوماتها ومزايداتهــا؟ الأوراق مــا زالت علــى الطاولة. (أ.مسلّم)

أميــل للظــن إلــى أن مثل هــذه الثنائية لن تتغير؛ الذي ســيتغير هم أطرافها. بداية لنتفق أن ثمة تغيراً قادماً على المنطقة، سيكون مرهوناً بمآلات الحالة المصرية والســورية. وربما لدرجة أقل بسياســات الأمير القطري الجديد وطاقمه المختار له. لكن المؤكد أن الصورة لن تتضح قريباً، وســيظل المد والجزر فيها قائماً حتى وقت ليس بالقصير. فالثنائية الافتراضية لم تكن تجسيداً حقيقياً لافتراق في التصــورات والمعتقدات في الممارسة السياســية، بل كانت ترجمة لعلاقات وطموحات، كما هي مداخل للنفوذ والتأثير.

هذا بدوره ســينعكس على توزيع القوة داخل الجامعة العربية. الجامعة التي عجزت لعقود عن تطوير نفســها لتصبح تجسيداً للتكامل العربي المنشــود بعد تراجع الطمــوح الكبير بالوحدة، ستظل مســرحاً لصراعات القوة داخل الإقليم. بمعنى أنها ســتقوم بممارسة الدور نفسه. حتى لــو اختلفت هوية اللاعبين، فإنهم ســيواصلون التحكم بمقدار التأثير والقوة نفســه. فمصادر قوتهم ونفوذهم لن تتغير سواء كانت هذه المصادر ثقلاً سكانياً وعسكرياً (كما هو الحال في مصر وربمــا الجزائر) أو مالياً (قطر والســعودية) أو دينياً ومالياً (السعودية ومصر) أو جغرافياً وما يرتبط بالصراع مع إســرائيل (ســورية). طبعاً ثمــة تقاطعات كثيرة في مصــادر القوة والنفوذ رغــم ذلك. لكن من شــأن ضعف القوى الكبرى خاصة مصر وسورية بسبب الانهماك بأوضاعهما الداخليــة أن يقود لاحتمالين. يرى الأول تراجع دور الجامعة في الحياة السياسية العربية وربما تجفيفه بشــكل شــكلي بحت. فيما يرى الثاني قفــز لاعبين جدد وتعزيــز مكانة آخرين. العراق قد تصعد لســابق عهدها في النظام الإقليمي. قطر قد تنسحب مع التغير الأميري القادم وكذلك الجزيرة منبرها الإقليمي والعالمي، وسيكون هذا لصالح السعودية وتعزيز مكانتها.

طبعــاً لا يمكن أن يفوتنا التحــول الإقليمي الأشــمل الذي قد يطرأ مع صعود رحماني عقب الانتخابات الرئاســية الإيرانية والتظاهرات في ساحة تقسيم ضد أردوغان. رحماني يعرف عنه أنه أقل اندفاعاً من أحمدي نجاد، وبالتالي فإن سياسات إيران الخارجية ربما تكون أقل حدة في بعض القضايا. وربما يكون من نتائج هذا تصالح مع الخليج المرعوب من المشروع النووي الإيراني.

أما أردوغان وسياسة «العمق الإستراتيجي» و«اكتشاف البعد العربي والإسلامي» بكلمات مهندس سياسته الخارجية أحمد داود أوغلو في مؤلفه الشهير «العمق الإستراتيجي» فقد يجد نفسه أكثر انشغالاً بوضع تركيا الداخلي. وإذا ما نجحت الجماهير لدفعه لانتخابات مبكرة فإن النتائج ستكون صادمة ربما إذا صعد خصمه الأتاتوركي، رغم أن هذا من باب الاحتمال، فشعبية حزب أردوغان واسعة رغم الاحتجاجات. ما أرمي إليه أن ثمة تغيرات أوسع في انتظار الإقليم سيكون للاعبين غير العربيين الكبيرين فيه أثر كبير.

فلسطينياً، فيما يشتد النضال الفلسطيني للحصول على المزيد من المنجزات في المؤسسات الدولية، فإن هذا النضال، وبسبب الانشغال العربي، يجد نفسه أقل حظوةً ودعماً. أطراف فلسطينية، مثل حماس، راهنت على الهيمنة الإخوانية في مرحلة ما بعد الثورات، وجدت نفسها ستدفع فاتورة هذا الرهان. فجأة تغير كل شيء. للمفارقة، فحماس التي كانت تلقى دعم الشارع العربي بسبب خطاب الممانعة والجهاد ونقمة الأنظمة، خسرت الكثير من الشارع لصالح الدفاع عن الأنظمة الجديدة. ربما كان الوضع في مصر أكبر مثال حيث يتم وبصورة كاريكاتورية سيئة عدم التفريق بين موقف حماس وبين المواطن الفلسطيني خاصة الغزي. أيضاً لم يختلف الحال في سورية حيث وضعت حماس ثقلها خلف الجيش الحر وخسرت النظام الذي عاشت في كنفه سنوات وتلقت منه الكثير من الدعم. جر هذا عليها موقفاً من النظام الإيراني.

في المقابل، فإن الموقف الفلسطيني الرسمي كان أكثر فطنةً، حين جنب قدر المستطاع فلسطينيي سورية ولبنان الصراع الطائفي والعرقي، وحافظ على مسافة متوازنة في الخطاب، حيث لم تذهب لدعم النظام كما لم تتدخل في تفاصيل النضال ضده. بل ركزت على ضرورة تحقيق الخير العام لسورية. أيضاً في مصر لم يتم اتخاذ موقف مع طرف ضد الآخر. كان هذا تنفيذاً للإستراتيجية الفلسطينية الكلاسيكية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية على قاعدة استقلالية القرار الوطني الفلسطيني. أكسب هذا الموقف القيادة الفلسطينية دون أن تخسر طرفاً. **(ع.أبو سيف)**

هذا أيضاً يتعلق بالصفقات الدولية، وهوامش التدخل الدولي.

بدأ الأمر في مصر كانسحاب انتهازي لأميركا وباقي القوى الغربية المؤثرة من دعم النظام لصالح الثورة، أخذاً بالاعتبار نجاحها في تونس. في ليبيا كان، أيضاً، هناك اندفاع دولي سريع، غالباً بهدف القفز على ظهر الثور الهائج وترويضه في منطقة مليئة بالنفط إلى جانب كونها مفتاحاً من مفاتيح إفريقيا، وربما خوفاً من إبادة يتبعها القذافي لخطابه التي كانت تؤسس لقتل خارج إطار الممكن احتماله دولياً. سرعة التحولات لم تتح لروسيا إدراك موقعها من الانقلابات السريعة، وكذا تركيا إقليمياً.

الحالة الســورية أخذت منحى مختلفاً بسبب التصاقها بالاعتبارات الإســرائيلية في المنطقة، ومنحى متقلباً بســبب طول فترة الصراع الذي استدرجه النظام إلى مربعات وحشية. وفي هذا الأتــون أدركت روســيا أن مصالحها ووجودها في المنطقة مهدد، كون ملامح التشــكّل الجديد للإقليــم ربما تلقي بها خارجــه نهائياً هذا إلى جانب الحساســية الروسية من ظاهرة إسلامية لا تعدم امتدادات لها في الشيشــان وغيرها من الجمهوريات الإسلامية الهوية.

يقــود الحديث عن امتدادات الهوية إلى عودة ختامية للدولة العربية الحديثة وأزمتها، في تعقيب على ما أشرت إليه من كونها غير ناجزة.

ما أود إضافته، أننا يجب ألا ننسى أن الدولة العربيــة إلى جانــب ضعفها البنيوي لأســباب تاريخية تراكمية، جابهــت من غير تأهيل حقبةً جارفــةً فــي النظام الدولي اســمها العولمة وما بعدهــا، تحتقــر الحدود، خاصة الحــدود التي يضعهــا الضعيف لحماية وجوده. أســفر هذا التحول الدراماتيكي العالمي والعميق على وظائفية الدولــة، عن زعزعة دول «حقيقية» راســخة. في الحالــة العربية هــزت هذا الحقبة «الأســاطير المؤسسة، للقوميات والوطنيات وفككت خطابها، وأعادت صياغة اقتصادها، وشبكت إلى قاطرتها جزءاً مؤثراً مما يسمى تجاوزاً بالطبقات الوسطى لتتحــول إلى جزء من بيروقراطيا العولمة، أو إلى شريحة محلية رقيقة استهلاكية بلا عمق إنتاجي، جرى كل ذلك في كيفية بالغة التعقيد، ووسط بحر من المغيبين والغائبين عن البنية الوطنية وحراكها في الهوامش والأرياف والأطراف.

هكــذا يمكن أن نفهــم كيف أن ما بدأ كثورة طبقة وسطى تبحث عن تحسين شروط مواطنتها عبر التخفف من ثقل الدولة فوق صدرها، انتهى إلى أحضان حزب بدأ خلال شهور تكريس فكرة الرعية بأســوأ أشــكالها عبر الممارسة وخطف المؤسســات وتلفيق التشريعات، قفزاً إلى رعاية الظاهر الميليشيوية الطائفية خارج الحدود.

يعنــي أن ما بــدأ تقدماً نحــو الدولة، صار انحطاطــاً إلى ما قبلها. ما قد يعني العودة وفي بيئة خطرة إلى هويات فرعية دينية وطائفية وقومية وربما قبليّة مناطقية تزيد المقسّــم تقسيماً. هذا على الصعيــد الوطني، وتبعات هــذا الإقليمية لا تحتــاج إلى خيــال مجنــح لإدراك ماهيتها.

(أ.مسلّم)

تأسيساً على السابق، فإن الإقليم، بالقدر الذي ســيظل يتقلب على صفيح الأحداث الســاخنة، سيشهد ربما حالة من الهدوء في عملية تشكيله. من المشــكوك أن تحدث تحولات راديكالية فيه. وأظن أن مآلات الأحداث في الشهر الأخير تشير إلى ارتدادات عكسية في الأحداث. فكما أشرت فالموقف الروسي من الأحداث في سورية سيمنع أي تقهقر غير مدروس لنظام الأســد في تعزيز لنزعات الحرب الباردة ورغبة موسكو في الاحتفاظ بسفنها في المياه الدافئة. أيضاً الوضع في مصر لا يشير بأي حال من الأحوال إلى استمرار نظام مرسي، رغم أن ما سيجري بعد ٣٠ حزيران لن

يكون سهلاً وربما يكلف مصر كثيراً، لكن الجيش وفق تصريحات قائده الأخيرة وعد بحماية البلاد. أيضاً، وربما التغيرات الأميرية في قطر تتعلق بتغيرات في مواقف الإمارة وهذا متوقع. ما تقترحه هذه الإشارات أن ثمة احتمالاً واسعاً للركون والثبات في الإقليم، وانتقال حالة الفوضى من الدولة الوطنية (غير الناجزة) إلى الإقليم (غير الناجز أيضاً).

يشبه الأمر حركة «ماوس» الكمبيوتر غير المستقرة على شاشة السطح بحثاً عن ملف ما، إنه التشكيل الإقليمي غير الثابت، وليس من المؤكد أنه سيصل إلى نقطة هدوء في المستقبل المنظور. ماذا عن إسرائيل في كل ذلك؟ المؤكد أن إسرائيل تعرف أن ليس هناك ما يصرعها في كل ما يحدث أكثر من نجاح بلوغ الربيع العربي لمآلاته، وإعادة تشكيل التحالفات في الإقليم قيد الولادة وفق تطلعات المواطن العربي صاحب حق الاقتراع في اختيار ممثليه. لكن، الظاهر على السطح حتى الآن، أن مثل هذا بحاجة لرحلة صعبة.

المؤكد أن الحالة العربية تعيد اكتشاف مرحلة البدايات القصرية التي واجهت نشوء الدولة الوطنية في حقبة ما بعد الاستعمار. وهي مرحلة مليئة بالأسئلة التي على النخبة السياسية العربية أن تستطيع تقديم إجابات تجلب الاستقرار ولا تستدعي التهالك والتداعي. إنها أسئلة تتعلق ببينة الدولة والصراع على هوية الدولة (من طرف النخبة السياسية)، والبحث على جودة الدولة (من طرف المواطنين) والسعي لتكوين جبهات وائتلافات إقليمية لا تخل بالاستقرار الذي يشهده النظام الدولي بعد سقوط جدار برلين والانتقال من نظام القطبين إلى القطب الواحد (من طرق القوى الدولية). ثمة مهام كبيرة وعثرات أكبر في الطريق، فيما الجهد المبذول رغم أهميته بحاجة للمزيد. هل نحن أمام دولة وطنية جديدة في المنطقة العربية؟ هل نحن أمام إقليم جديد؟ ما هي معالم هذه الدولة، وكيف سيبدو هذا الإقليم؟ إن هذه الأسئلة تستدعي حفراً وتنقيباً في بنية المجتمع العربي وإماطة اللثام عن التطورات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كما البنيوية؛ بغية التعرف إلى كنه التحولات التي تجري.

إن ما حاول هذا السجال فعله هو البحث عن القضايا التي من شأن فهمها المساهمة في تسليط الضوء على بعض من جوانب التحولات التي تعصف بالدولة وتضرب شواطئ الإقليم بتسونامي من التغيرات التي قد لا تحدث أيضاً. إن المحصلة النهائية لكل ما يحدث في الدولة العربية وفي الإقليم ستكون متلازمة، إذ يصعب فصل ما يجري في الإقليم عما يدور في شوارع العواصم العربية. وربما إذا كان من فضيلة للربيع العربي - لا يمكن أن يخفيها غربال العثرات - فهي إعادة الأمر والقرار للمواطن العربي حتى في رسم خارطة التحولات الإقليمية وتحديد التحالفات المرتقبة، والدفع باتجاه سياسات دون غيرها.

Hidden History:

Palestine and the East Mediterranean

قراءة: سياسات

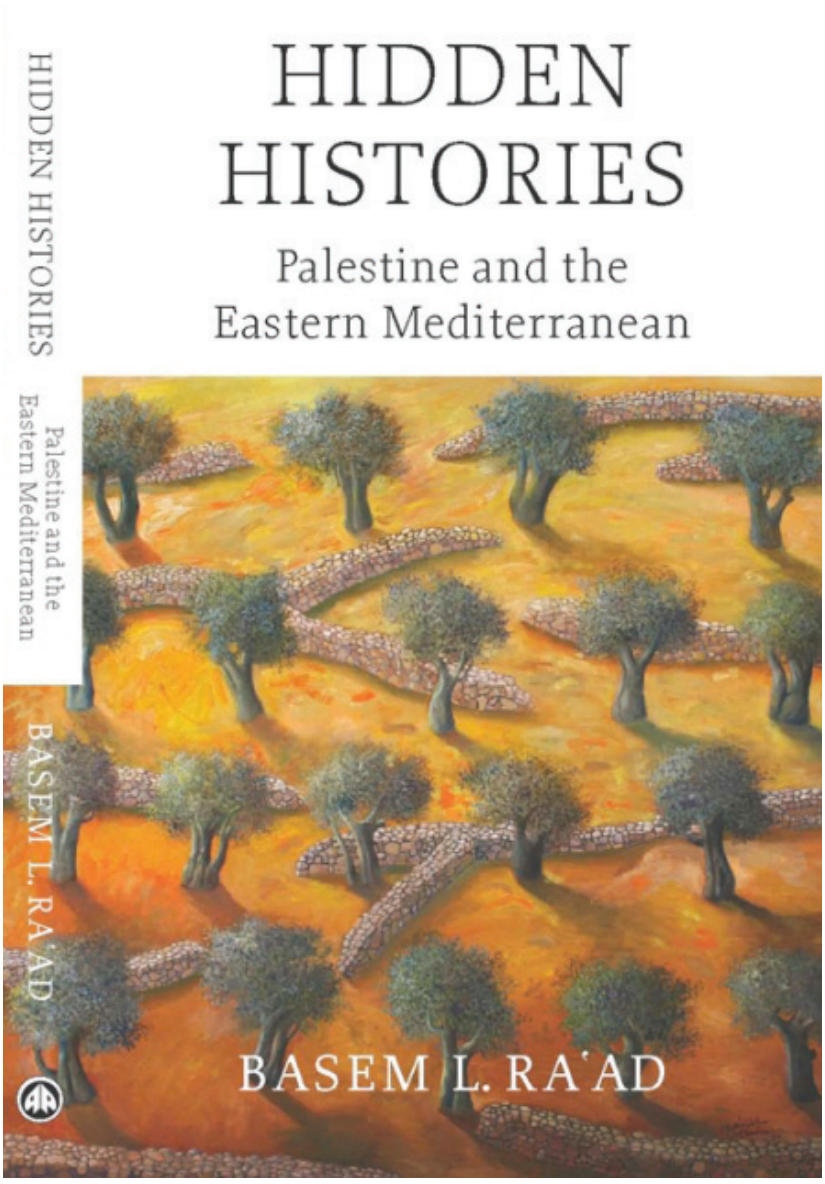

الكاتب: باسم رعد* Basem Raed
الناشر: Pluto Press
سنة النشر: ٢٠١٠
عدد الصفحات: ٢٧٢ صفحة

هذا واحد من أهم ما كتب الفلسطينيون؛ دفاعاً عن هويتهم وتاريخهم واستمراريتهم على هذه الأرض، ويُعد وثيقةً مهمةً في الكشف عن زيف عمليات السطو والنهب والهيمنة التي مارستها الصهيونية خلال القرون الثلاثة الماضية بوساطة البحث والتنقيب والدراسات والبعثات وتشكيل الصور النمطية وتجسيد المقولات والمقاربات.

تُقَدَّم الهوية الوطنية الفلسطينية في هذا الكتاب ـ الذي تكشف فصوله عن المهمة الشاقة التي تجشمها كاتبه في قراءة النصوص القديمة والكتابات المعاصرة ومراجعة أدلة السياحة وأفلام السينما كما الروايات والسير الذاتية والخطابات السياسية ـ بعد أن يتم تحريرها من الاستلاب والتشويه بوصفها امتداداً طبيعياً ومنطقياً للهويات القديمة التي تشكّلت على هذه الأرض في تفنيد علمي مستند إلى الشواهد التاريخية والمكتشفات الأركيولوجية لكل مقولات الصهيونية التي حاولت تبخيس كل ما وجد قبل ذلك على فلسطين، لصالح تفوق اليهودية والعبرانية، في عنصرية مقيتة تتعارض مع كل القيم والحقوق، كما تنافي الواقع وتجافي الحقيقة.

يبدأ باسم رعد كتابه بذكر السبب الذي دفعه إلى كتابته، فيذكر أنه وخلال حلقة بحث كان يقودها حول أدب الرحلات في إحدى الجامعات منتقداً طريقة تعاطي الكتابات التحليلية والنقدية مع المعالجات السردية التي تم خلالها توظيف جغرافية فلسطين في عملية استحواذ وهيمنة مهولة على الأرض والسكان كما التاريخ والمقدس، قام طالب وقال له: «أعطني كتاباً» يشرح لي ذلك. يقول رعد إنه أدرك فعلياً عدم وجود مثل هذا الكتاب الذي يشرح للقارئ بتفصيل وإسهاب كيف تمت عملية الاستحواذ والهيمنة. وعلى الرغم من ثراء المكتبة الغربية بالكثير من الكتب حول فلسطين والتاريخ القديم فإن جل هذه الكتب من وجهة نظر واحدة وتخدم رؤية واحدة، هي تلك التي ينتقدها رعد في كتابه هذا، وهي ما كان ينتقده في حلقة البحث التي بادر أحد روادها إلى تحريضه على تأليف الكتاب.

ما يدور في عقل باسم رعد هو وجوب تطوير أطر معرفية جديدة تقوم على تفكيك التصورات والمعتقدات البحثية السائدة والمهيمنة؛ لأنه عند الفحص فإن فلسطين المتخيلة ـ التي تمت صناعتها في السرديات وفي كتب التاريخ وفي التفاسير الدينية وأدب الرحلات وسواء أشير إليها كأرض كنعان أو الأرض المقدسة أو أرض إسرائيل ـ تتعارض بشكل جلي مع التاريخ الحقيقي للأرض والسكان الذين عاشوا عليها. إن مراجعة الأدبيات والكتابات وطريقة صناعة

*باسم رعد من مواليد مدينة القدس. عمل في الجامعات الأميركية والكندية والفلسطينية. نشرت له سياسات في العدد الماضي (٢٣) مقالة حول استخدام التاريخ القديم في المنهاج الفلسطيني.

التصورات تكشـــف عن صعوبة بالغة في تمييز الحقيقة من الخيال، حيث لا يوجد مكان آخر في العالم - إن وجد أصلاً - ســـاهمت فيه مشاهدات الـــزوار والرحالة المبنية علـــى الانطباعات وليس على الحقائق العلمية في تشـــكيل الواقع المادي من خلال عالم متخيل واســـتعراض وهمي. فقط أماكن قليلة - إن وجدت - كانت مسرحاً لمثل هذه المكاشـــفات والأطروحات المتحيزة وغير الدقيقة والناقصة.

تعتمد الأطر المعرفية التي يبحث عنها رعد على نفي ما ورد في التاريخ والســـرديات ومحاكمته، فالتاريـــخ التوراتي الذي تمـــت صياغته من قبل علماء العهدين القديم والجديد يجب قراءته بوصفه نصاً أدبياً وأسطورةً وليس واقعاً حقيقياً، وعليه يجب إعادة مســـاءلة تاريخ فلسطين برمته وعدم الاكتفاء فقط بإعادة الاعتبار للرواية الفلسطينية للعام ١٩٤٨، حين تمت صناعة إســـرائيل. ومن هنا فإن رعد يُقدم مقاربةً مختلفةً لقراءات الواقع السياســـي المعاصر من خـــلال النظر في عمق المسألة. كأنه يقول لنا لا تدعوا الواقع وتفاصيله تجرفكم عن عمق الأزمة، فثمة معابد فكرية وبحثية كبرى يجب هدمها؛ لتقويض الأســـاس المعرفي والتاريخاني الذي يتأسس عليه هذا الواقع. وهذا ما يفعله تحديداً.

تعمل إعادة الاعتبار للتاريخ القديم على إعادة تفكيك الهوية التي تم نسجها وفق تفسيرات معينة له، كما تساعد في إعادة موضعة العلاقات التي بنيت على أساسه. وكما يشير رعد إلى المؤرخين الجـــدد، فإن ما تم فـــي العام ١٩٤٨ من مجازر وإحلال للشـــعب الفلســـطيني واســـتبداله مثلاً لا علاقة له بأســـاطير الخـــروج والمنفى والغيتو والانتحار في مسعدة، بل هو عملية تطهير عرقي بامتياز. لذا فإن الاســـتخدام الملتبس لسرديات مصنوعة يدفع إلى تفكيك هذه السرديات وتفكيك الطريقة التي تم عبرها تشـــكل المعرفة التاريخية في أوساط البحث الغربي المهيمن وكيف تم تطويع عملية تقبلها واستيعابها أو بالأحرى فرضها على المواطنين لتصبح جزءاً من المسلمات. هذه عملية معقدة لم تبدأ بمئات السنين وربما ليس بآلافها بل بدأت منذ بداية التاريخ البشري المسجل. وربما ما يقترحه رعد هنا أن ما حدث في فلسطين أكبر عملية نصب واحتيال وتشويه في التاريخ.

تفشـــل حتى المـــدارس التقدمية فـــي إعادة الاعتبار لمثل هذا التاريخ. فمثلاً مدرسة كوبنهاجن علـــى الرغم مـــن انطلاقها من مقولـــة إن العهد القديم هو نص أدبي، فإنها تحاول إيجاد إحالات رومانســـية للواقع من باب أن الأحداث التوراتية ذات مرجعية ولو كانت واهية. حتى مواطننا الكبير إدوارد ســـعيد يغفل في تحليله للاستشراق عما يسميه رعد «الاستشراق التوراتي»، فمثلاً خلال تحليل سعيد لرواية جورج إليوت المعنونة «دانيال ديروندا» فإن سعيد يغفل البعد التوراتي في بناء الرواية ومواقف أبطالها. كما أنه في كتابه المهم المعنون بـ «الاستشـــراق» يغفل أهم كاشفين عن الزيـــف التوراتي في الأدب الأميركي وهما مارك تواين وهيرمان ميلفيل، فهما أكثر من ناقشا في

أدب رحلاتهما زيف طوبغرافية الأرض المقدسة.

يحتاج تحقيق ذلك إلى خطوتين أولاهما التعرف إلى المراجع المخفية والجمع بين الاكتشافات الحديثة والحقائق القديمة المغيبة وتطوير معان منها. وثانيتهما تتمثل في البحث عن بقايا عادات ولغات أو شيء شعبي يساهم في إعادة بناء جزء من قصة الناس المغيبة في السرديات القائمة.

شكلت الاكتشافات اللغوية والتاريخية التي تمت بعد قراءة ألواح أوغاريت صدمةً للسرديات القائمة، فاللغة العربية ليست أقرب للأوغاريتية من العبرية فحسب، بل إنها تمتلك النظام الصوتي نفسه. إن تفكيك هذا القرب يضحد الزعم الصهيوني بأسبقية اللغة العبرية وأصالتها في المنطقة، حيث نتبين من خلال تحليل رعد لصوتيات اللغة الكنعانية بطبعتها الأوغاريتية هذا الشبه التطابقي بين النظام الصوتي العربي والأوغاريتي.

حاولت المؤسسة البحثية الصهيونية توظيف مكتشفات أوغاريت لخدمة روايتها من خلال الزعم بالقرب اللغوي بين العبرية والأوغاريتية، ولم يتم استحضار العربية في النقاش حتى من قبل الباحثين العاديين؛ لأنه لو تم استحضار اللغة العربية فإن العبرية ستبدو بعيدةً كل البعد عن أي قرب من الأوغاريتية. ليس هذا فحسب، بل ثمة محاولات واجتهادات لتطويع السرد الأوغاريتي لخدمة الغايات الصهيونية والكشف عن صدق ما ورد في التوراة في تجاهل مجحف بحق التاريخ والحقيقة وربما في «استغفال» للقارئ، حيث إن تلك النصوص سبقت التوراة بألف عام على الأقل.

إلى جانب ذلك لا يوجد شيء في المكتشفات اسمه العبرية القديمة، بل ما كان يحدث هو مقاربات لمنطوق الألواح من العبرية. وأساس طرح رعد المهم هنا هو تفنيد مقولة أن العربية لغة دخلت فلسطين أيام الفتح الإسلامي ولم يكن لها صلة بالسكان الأصليين في فلسطين. حيث إن العربية وكما يثبت رعد تشكل استمراراً منطقياً للغات التي استخدمت في فلسطين قديماً بل هي المعين الذي اخترعت منه هذه اللغات مثل الكنعانية والفينيقية والآرامية والأوغاريتية؛ لذا لن يكون غريباً اكتشاف أن أقدم الأسفار في المراجع القديمة والشروح الحديثة لها من ضمن أسفار العهد القديم هو سفر أيوب الذي له مرجعية عربية أيضاً.

جرى في فلسطين تطبيق نموذج كولنيالي إحلالي قديم يعتمد على تفسيرات للتاريخ وإعادة سرد للأحداث، ولكن باستخدام أدوات هيمنة ونفوذ معاصرة، وهي حالة نادرة في تاريخ الكولونيالية تستحق البحث والتمحيص لما ستكشف عن أنواع مهولة من الوسائل والطرق والتكييفات التي تستخدمها الكولونيالية في بسط هيمنتها على المكان ومحاولة سلخه عن جلده، وهذا ما يحاول رعد في هذا المؤلَّف المهم فعله، فهو يطمح إلى رفع الغطاء عن كمية كبيرة من البدع التاريخية والاختراعات والمكتشفات القديمة الملفقة من أجل إعادة موضعة الأزمة الفلسطينية ضمن النسق العام للكولونيالية وما

بعد الكولونيالية والكولونيالية الجديدة.

ويلاحظ رعد أنه يتم استخدام نظرية ما بعد الكولونيالية بشكل واسع ولكن قلما تتم الإشارة إليها عند الحديث عن فلسطين، وهذا جزء من حالة استلاب الواقع بجانب استلاب التاريخ. وبذلك وضمن ما يذهب إليه رعد في مقدمة كتابة فإنه مجازاً يمكن القول: إن نصف العالم يمكن وصفه بأنه «فلسطين» لجهة أنه مقموع ومغيب ومخفي (ص١١)، وعليه فإن مقاربة طازجة للتاريخ الفلسطيني يمكن لها أن تكون مغامرة كونية لجهة توسيع مدارك البشرية وتحقيق القليل من العدل الإنساني.

تشير الترجمات الحديثة مثلاً إلى هذا الالتباس في التوراة التي لا تسطو على الأرض الكنعانية فقط، بل، أيضاً، على السرد الكنعاني وعلى محفل الآلهة الكنعاني. مثلاً تتم الإشارة إلى إلهين وليس إلى إله واحد في النصوص التوراتية، واحد باسم «يهوا» والثاني باسم «إيل» دون الإشارة إلى أن «إيل» هو كبير الآلهة في المعبد الكنعاني، و«يهوا» هو ابنه الذي يُعبد في أكثر من مدينة كنعانية. في المعبد الكنعاني ثمة ٧٠ إلهاً يرئسهم إيل وعشيرا، منهم يهوا وبعل وعنات وسالم. لاحظ مثلاً أسماء المدن الكنعانية بعلبك (من بعل) وأور سالم (سالم) وبيت لحم وغيرها. ساعد التنوع الجغرافي ـ من مناطق خضراء ومناطق قاحلة صحراوية جافة وأراض مبتلة وأنهر صغيرة ومناطق جبلية وتلال وكهوف وينابيع وسهول ساحلية على ضفاف المتوسط ـ في تنوع المعبد الكنعاني وتعدد آلهته ونشوء الدولة المدينة، حيث لكل مدينة إله يتبع المعبد؛ ما استوجب العديد من المعتقدات ومنها الاعتماد على المطر (إله للمطر)، والحقول المفتوحة للبذور (إله للخصب)، والمناطق المنخفضة والحقول (الزراعة). وبعكس الديانات والنظم الكولنيالية التي نشأت في مصر الفرعونية وبابل (ص٥٢) فقد ظهر في المعبد الكنعاني تنوع كبير في الآلهة. مثلاً حين يكون المطر ضرورياً تتم عبادة بعل وأخته عنات، وفي المناطق الجافة والصحراء جهة الجنوب يعبد «يهوا».

يضم الكتاب جزأين، الأول بعنوان أساطير وأديان وثقافات قديمة، ويقسم إلى أربعة فصول، والثاني بعنوان «الأساطير الحديثة والتخلص من استعمارية التاريخ» ويحتوي على ستة فصول.

يعنون الكاتب الفصل الأول بـ»أنامل كنعان: التصورات المثالية الوهمية واستخداماتها» في اقتباس من اسم أحد محال العناية بالأنامل التي شاهدها في نيويورك دون أن يجد سبباً لحمل محل تجميل هذا الاسم.

لا يتردد رعد منذ السطر الأول في صدم قارئه الأميركي بالحقائق المذهلة ليس عن تشويه تاريخ فلسطين واستلابه، بل بالتركيز على كيفية استخدام المهاجرين الأوروبيين الأوائل عمليات التشويه تلك في تعزيز سيطرتهم على الأرض الجديدة في أميركا ومصادرتها وقتل سكانها الأصليين من خلال رسم مقارنات مقدسة تم فيها تصوير أميركا على أنها أرض كنعان المقدسة وتشبيه المهاجرين ببني إسرائيل، والسكان

الأصلين بالكنعانيين الذي أحل الرب ذبحهم. ثمة بشـــاعة مروعة يقولها رعد بتفاصيل عن التجربة الأميركية وكذلك تجربة المستوطنين الغربيين في جنوب إفريقيا. وهو يقتبس من خطابات الساسة والمســـتعمرين الأوائـــل كما من كتـــب التاريخ والروايات والأشـــعار وأدب الرحلات والسير في بانوراما تحليلية تكشف عن عمق عمليات السطو تلك، وتبرز كيف أن الأمر لم يكن مقتصراً على ما تم في فلسطين، فمن جهة ثمة الكثير من الأماكن التي تم استخدام النموذج الفلسطيني فيها، ومن جهة أخرى فإن القوة الأولى في العالم ســـاهمت بشـــكل بشـــع في عمليات استلاب فلسطين منذ أربعـــة قرون وليس من اليـــوم فقط. ثمة إصرار وتركيز على مواجهة القارئ الأميركي بهذا الجهل وتلك البشاعة.

ليس هذا فحسب، بل إن رعد يقدم قراءةً نقديةً عميقةً لمصطلح «الحضارة الغربية»، فمن جهة فإن هذا المصطلح لم يتطور إلا في القرنين السادس عشر والسابع عشر وارتبط بالنشاط الكولونيالي، وهو مركب استحواذي يجمع بين عناصر محددة الإغريقية والرومانية واليهودية –المســـيحية ويتم عبـــره تقديم التاريخ بوصفه إنجازاً صافياً لهذه السلالة التي يفترض ترابطها في إقصاء واضح للحضارات الأعمق والأكثر أثراً في مسيرة التطور البشري. (ص٢٠)

يشير رعد إلى أنه اختار اسم شرق المتوسط بدلاً من الشـــرق الأوســـط، حيـــث إن المصطلح الأخير هو ابتداع الاســـتعمار وجزء من أدوات هيمنته في صياغة الجغرافية. ما يسعى إليه رعد هو تفكيك السرديات السائدة والكشف عن زيفها الذي يعاد إنتاجه واجتراره دون توقف، يفعل ذلك ليس في التفسير الديني والقراءة التاريخية بل هو يقول للقارئ الغربي كيف يصل هذا إلى الصور النمطية في هوليوود ويقدم قراءات سريعة لمجموعة من الأفلام الشهيرة التي تستخدم المجاز الكنعاني في صراعات الخير والشـــر، وفي تثبيت مقولتها المزعومة وفق ما يطلق عليه رعد المجازات المرتحلة، حيث لا يقف المجاز والصورة النمطية عند حقبة بل يسافران ويتطوران ويعاد دائماً إنتاجهما.

يكشـــف الباحث عن مفارقـــة صادمة، وهي عـــن آلية تمكين قوى الهيمنة من بســـط نفوذها على وعي النـــاس وفهمهم للجغرافيـــة والتاريخ والدين. ففيما يتم تصوير الأرض التي يقال إنها مقدسة ويتم العمل على تبني تفاصيلها وتقديس جغرافيتها والاجتهاد في موضعة أحداث تاريخية على طوبغرافيتها والعمل على إثبات تاريخانيتها ووقوعها عليها، في المقابل فإنه يتم شيطنة الشعب الذي ســـكن على هذه الأرض والصانع الحقيقي للأحـــداث والذي منح الأماكن أســـماءها والذي طور القيم والاختراعات والأساطير وكان أول من استخدمها. وتكمن المفارقة في أن هذه السياسات التي «تشـــيطن» شعوب شـــرق المتوسط تترافق مع سياسات كولونيالية اســـتحواذية للاستيلاء على المنجزات الثقافية والحضارية لهذه الشعوب وتبنيها ومحاولة ســـلخها عن سياقها الجغرافي والتاريخي. (ص٢٢) وهذا قمة في نكران الجميل

كما يقول رعد.

ولا يفوت رعد أن يندب ضعف البحث العربي في هذا المجال وقلة الاهتمام في الكشف عن الحقيقة وفي حالات الوقوع تحت تأثيرات البحث الغربي. وكما يختتم رعد فصله الأول، فمن المؤلم أن يتم بناء بعض الهويات الوطنية إما باختراع عمق تاريخي أو الاستحواذ عليه، في حين لا يمتلك أصحاب الجذور الضاربة في القدم المقدرة على توظيف تلك الجذور بشكل مفيد كجزء من عملية تشكيل هويتهم. (ص ٤٥)

يناقش الكاتب ـ في الفصل الثاني المعنون بـ»الجذور الوثنية للديانات التوحيدية» ـ الجذور الوثنية للديانات التوحيدية التي ظهرت في شرق المتوسط بوصف هذه الديانات نهلت من المعين الديني الذي هيمن على الحضارات التي وجدت هناك. وفكرة الكاتب الأساسية في الفصل هي تفنيد الزعم الصهيوني بسمو الديانة اليهودية الأخلاقي بوصفها أول ديانة توحيدية في التاريخ، في محاولة احتكار الحقيقة حول أصل الله، وهو ما يمكن تفنيده من خلال الاكتشافات المعاصرة، خاصةً تلك التي ظهرت في أوغاريت المدينة الكنعانية في الشمال السوري. لقد نتج في شرق المتوسط نوع من الأساطير والمعتقدات أثّر على الأساطير الأخرى على امتداد المنطقة ونتج عنه ديانات ثلاث يدين بها مليارات البشر في الأرض. فالديانات التوحيدية هي اشتقاق واستمرار للوثنيات القديمة في المنطقة (ص٤٧) ولا علاقة لمثل هذا القول بفكرة وجود الله بل بتفنيد فكرة البعض باحتكار فكرة الإله الواحد واعتبار اليهودية أول ديانة توحيدية وأن المسيحية والإسلامية مشتقتان منها. حيث إن ثمة استمراراً مذهلاً في المعتقد الديني وفي فكرة الآلهة مصدره الحضارة الكنعانية ومعتقداتها وأساطيرها. وكما يشير رعد فإن ما يرد في أسطورة جلجامش قبل آلاف السنين من التوراة يدلل على أن قصة الطوفان والنجاة والتي ترد بتفصيلات قريبة مما وردت في جلجامش تكشف عن الجذور السابقة لمثل هذه النصوص، وليست الاختلافات الجزئية بين تلك النصوص إلا بفعل النقل والترجمة والتوارد عبر آلاف السنين ومن ثقافة إلى أخرى. وعليه فما الذي يمنع من أن تكون قصة خروج بني إسرائيل حكاية من حكايات شعب آخر طالما لا يوجد دليل مادي واحد عليها. مرة أخرى لابد أن تحويرات وتغيرات أجريت بفعل النقل والترجمة والنسخ. وعليه وفي طريقة للتحايل على هذا القرب الفاضح فإن بعض الباحثين المقربين من الصهيونية حاولوا حذف بعض الإشارات من ترجمات أوغاريت مثلما حدث من حذف الإشارة إلى الإلهة عشيرة وتم حذف الإشارة إليها، أيضاً، في العبادات التي مارسها اليهود مبكراً. إن سعي الكتابات الغربية طوال عقود طويلة من البحث للتأكيد على تميز التوراة وتقديس مقولات حول تاريخيتها وملكيتها للحقيقة التاريخية وأخلاقيتها التي تعني أخلاقية الشعب اليهودي وأحقيته الممنوحة من الله وبالتالي الممنوحة لليهود، كل ذلك يسقط عند الاختبار المنطقي بناءً على اللقى

والكشوف الجديدة وبسهولة.

وحـــين ينتقل الكاتب إلى ما يســـميه «ترجمة مضللـــة»، يحلل بعض التشـــويهات التي حدثت خلال عمليات الترجمة عن قصد من أجل طمس تشـــابه التوراة وأخذها من النصوص الكنعانية وتأثرها بالمعبد الكنعاني. مثلاً تمت ترجمة كلمة «يهور» بـ«لورد» وكلمة إيل بـ «الله» وبالتالي أعطت الترجمات التي وصلتنا من التوراة الانطباع بأن الحديث يدور عن شخص واحد فيما في الحقيقة أن التوراة تســـتعير من المعبد الكنعاني وتتحدث عن إلهين اثنين. ما يقترحه رعد أنه وخلال عمليات التجميل تلك التي كانت تتم عبر الترجمة، تم حذف الإشـــارات الوثنية والعبارات التي تؤكد التعددية في الآلهة لصالح أقلمة التوراة وتأكيد تفردها في عملية التوحيد. مثلاً في النص التوراتي المتداول، هناك إشارة متكررة لعبارة «أبناء إسرائيل»، فيما النص الأقدم للتوراة والذي تم كشـــفه في لفائف البحر الميت يقول بصريـــح العبارة «أبناء إيل»، حيث يبدو إيل يوزع العالم بين أبنائه، حيث يكون يهـــوا أحدهم ويكون نصيبه بني يعقوب، أي بني إسرائيل. أيضاً مثلاً كما يقترح رعد لننظر لصورة المســـيح في الديانات القديمة قبل ظهور المسيح بآلاف السنين، أي الشخص الإله أو نصف الإله الـــذي يعاني ويضحي ويمـــوت ويتم بعثه. أليس هـــذا ما يحدث في قصة تمـــوز وحورس وأوزيز وبعل وأدونيس!! وإمعاناً في تناســـي الكنعانية كونها ملكاً للشـــعب الحقيقي لهذه الأرض، ففي بعـــض الكتابـــات النقدية حول جـــذور العهدين القديم والجديد تتم الإشارة إلى الشبه بين المسيح وحورس الفرعوني دون الالتفات المنطقي للتشابه الأقرب مع بعل أو أدونيس الكنعانيين.

يعنون الكاتب الفصل الثالث بـ«أماكن مقدسة وجـــذور وثنية» حيث يحلل التحريفات والســـطو والهيمنـــة الميدانيـــة والبحثيـــة التـــي تمت على الجغرافية المقدســـة كما يقـــول رعد. تمتزج في الأرض المقدســـة الجغرافية الدنيوية مع الدينية لدرجـــة يصعب الفصل بينهمـــا، (ص٦٧) وهذا دليـــل على أن الجغرافية ليســـت مـــا خُط على الخرائـــط بل ما زُرع في عقـــول الناس. فالكثير من الأماكن المقدســـة والتي هـــي مزار للحجيج لا علاقـــة لها بالأحداث المنســـوبة إليها من قبل الســـلطات الدينية، حيث عملت دائماً السلطات الدينية والكنائس كما الســـلطة السياســـية على خلق أماكن للحج والتقديس، وفي الوقت نفســـه مسح أو توظيف نظم الاعتقاد السابقة في عملية تشـــجيع على تطوير ذاكرة مصنوعة تتغذى على عملية نســـيان كامـــل. (ص٦٩). فالناس تبحث عن قداسة يستخدمونها ويوظفونها، وهي ليست بالضـــرورة أن تكون معتمدة على أماكن حقيقية ومبنية على حقائق تاريخية، حيث إن تلك الأماكن كما يثبت رعد والمستخدمة في العبادات اليوم هي نتيجة ما تم نقله من المتخيل إلى ما أمكن ملاءمته من الموجود على الأرض. (ص٧٧)

يحلل رعـــد، لتوضيح فكرته، ما قامت به مثلاً الإمبراطورة هيلينا والدة قسطنطين عقب اعتناق المســـيحية كديانة للإمبراطورية الرومانية، حيث

قامــت بجولــة طويلة مع الرهبان فــي كل بقا ع فلســطين لتحوير الأماكن والمزارات إلى أماكن حجيج للديــن الجديد، وحددت أماكن تمت فيها أفعال حدثت في الإنجيل لاسيما أن هذه الأحداث تمت قبل ٣٠٠ سنة وأكثر من تحديدها. كل ذلك من أجل تمتين الإمبراطورية عبر الدين الجديد.

شيء أعمق من هذا حدث في تبني السرديات والرحلات التي تمت في القرن الســابع عشــر والثامن عشــر والتاســع عشــر لروايات حول أماكن دينية يهودية في فلســطين. مثلاً يكشف تاريــخ الحرم الإبراهيمي عن أن تحديد المقام لم يتم إلا بعد قرون بعيدة عن موت إبراهيم، بل إن إضافة قبور زوجاته أو بنائه لم تتم إلا في العهد الإســلامي المتأخر. لقد صار المقام والأضرحة المجــاورة التي صنعها المســلمون وضمن رؤية صناعة التاريــخ مرتكزاً في المعتقدات اليهودية. ينســحب الشــيء نفســه على الحائط الغربي، حيث لــم يأخذ الحائط أي أهمية تذكر إلا قرابة العام ١٥٢٠، أي بعد هجرة يهود إســبانيا بعد محاكــم التفتيش ووصول جزء منهم لفلســطين خلال الحكم العثماني، هذا ما تقوله الموســوعة اليهوديــة، (ص٧٥) لقــد رأى اليهود الإســبان هــذه الحجارة الضخمة والجدران العالية بجوار قبة الصخرة فقرروا أن يعبدوها في اســتذكار مجــازي للهيكل. والجدار وفق كل الاكتشــافات الأركيولوجيــة بُني من بقايا قلعة وأبراج رومانية كمــا أن الكهف الموجود تحت قبة الصخرة ليس إلا مدفناً من العصر البرونزي. والخلاصة العميقة التي يقترحها رعد أن جبل صهيون والهيكل ليسا إلاّ مثل قصص الطوفان والميلاد العذري والبعث تمتد بجذورها كفكــرة في نصوص أقدم بآلاف الســنين من تاريخ اليهود. لقد تبنت الصهيونية هــذه الادعاءات البحثية الهادفة للســيطرة على المكان من خلال الهيمنة على الأماكن المســيحية والإسلامية التي تم تشكيلها بعد عقود طويلة من ظهــور اليهودية. من المذهل كيف تم اســتخدام الإسلام والجغرافية الإســلامية في الاستحواذ على المكان. لقد اســتولى اليهود على الجغرافية المقدســة للمسلمين في فلســطين وكيّفوا محفل القديسين والأنبياء والصالحين الخاص بالمسلمين مع معتقداتهم وروايتهم عن التاريخ وصولاً لصوغ مبــررات ملكيتهم للأرض وأحقيتهم السياســية فيها. وتواصلت هذه العملية بعد قيام إســرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني، حيث تم تكييف الأماكن العربية المقدســة للعرب لتصبح مزارات يهوديــة ودليلاً على ملكيــة اليهود للأرض مثلما حدث في النبي روبين والنبي بنيامين والنبي دان على الرغم من أن الحقيقة أن هذه وجدت كأماكن مقدسة في النسق الجغرافي الديني الإسلامي ولا علاقة لها بالمعتقدات اليهودية فقط من جهة الاسم.

تمت فكرة قدســية الأرض من خلال عمليات استيطان للجغرافية متراكمة وواعية ومعقدة. تم تكثيــف ما عرف بالجغرافية المقدســة في القرن التاسع عشــر في تمهيد للمشروع الاستيطاني الإحلالي الصهيوني، وتم استخدام هذا النهم من قبل المســتعمرين في أميركا الذين رأوا أنفسهم

بعيــون توراتية من أجل أن يبرروا ما يقومون به من طمس وسلب للمكان في العالم الجديد. وفي خضم تحويل فلســطين لمكان إيماني مقدس، تم اســتحضار كل المقاربات واختراع المصطلحات وجسر المســافات وردم الحفر وتقصير الأزمنة وإعادة تســمية الحقــب التاريخيــة وتم إعطاء الأسماء تواريخ ســابقة والإسهاب في المزاعم، ورسم المواقع الأسطورية القديمة للأحداث وسط مزاعم مدهشــة حول الدقة، بصرف النظر عن لا واقعيتها وإذا ما كانت حدثت فعلاً. (ص٨٦)

يعنــون الكاتــب الفصل الرابع مــن الكتاب بـ«استرجاعات أوغاريتية: ماذا تخبرنا هذه المدينة القديمة»، حيث يكشــف عن أهم ما يمكن لما تم العثــور عليه في أوغاريــت أن يعلمنا عن كل ما سبق من نقاش. ثلاث خلاصات أساسية تخبرنا بها الألواح الأوغاريتية:

١. تخبرنا قصصاً أســطورية توضح الخارطة الدينية في سورية وفلسطين وتستكمل فهمنا للمعبد الديني والآلهة الكنعانية.
٢. اللغة قريبة من الكنعانية ومن العربية.
٣. تقول لنا إن التاريخ لا طبعة نهائية عنه.

تدلــل أوغاريــت على أن الكثيــر من قصص التــوراة منقولة عن التاريخ الكنعاني، حتى جبل صهيون يوجد في النصوص الأوغاريتية باســم جبل سافون وسافان، والمزامير في التوراة وعند ترجمتها وترجمة القصائد الشعرية المكتشفة في أوغاريــت نتبين أنها في جزء كبيــر منها كانت منســوخة عنها. وهو يقتبس في ذلك من الكثير من الباحثين المعاصرين هذا التأكيد ليعيد تذكيرنا بــأن هذا أكبــر تفنيد لمقولــة إن العرب وصلوا بعد الفتح الإســلامي لفلسطين عام ٦٣٨ بل إن العربية لا تتشابه فقط مع تلك اللغات التي تصل إلى أقصى شــمال سورية بل إنها تشكل المعين الجامع لها والتجسيد الحقيقي لكل اللغات القديمة فــي المنطقة، وهذا ما يتطلب مراجعة الكثير من النظريات اللغوية والإنثروبولوجية الراسخة.

يبحــر رعد بالقارئ- في قــراءة لغوية معمقة ومذهلة- في قوارب لغوية ينهل بها من النصوص الكنعانية الأوغاريتية ليكشــف عن هذا التشابه الذي يصل في بعــض الأحيان حد التطابق مع العربية. فهو يفكك القاموس اللغوي الكنعاني أو ما وردنا منه ليكشــف هذا الشبه. فكلمات مثل: «بــرق» و«كرم» و«مزان (ميزان)» و«بر» ليســت إلا أمثلة تشــابه قليلة من أمثلة كثيرة يســوقها رعد. يلفت رعد إلى كيفية الإشــارة إلى إيل في النصوص بوصفه «لطيف» واللطيف في العربية هو اسم من أسماء الله. (ص٩١)

قامت الدراســات الغربية، في مقابل كل ذلك، بتجاهــل ذلك وتم في المعاجــم المتعلقة باللغات القديمة تحوير وتشويه الكلمات لتشبه العبرية ولو مــن بعدٍ لا يمكن في مرات تلمســه، وتم تجاهل القرب المذهل والأكثر نفعاً بحثياً مع العربية. مرة أخرى كل هذا ضمن توظيف لشــرعية اليهودية والعبرية غيــر المثبتة في الأرض والتاريخ. ورعد يشير إلى أنه لا ينفي إمكانية حدوث بعض الشبه بين العبرية والكنعانية لأن الأصل سامي، لكن هذا

الشـــبه قليل إذا ما قورن مع الشبه مع العربية، وثانياً فإن الكنعانية سبقت بمئات السنين ظهور العبرية غير المثبت وجودها في أي نصوص قديمة.

عمل الاستشـــراق الديني، فـــي المقابل، على تفســـير أوغاريت بما يتلاءم مع متطلبات الرواية التوراتية فيما التحليل البسيط والواقعي يكشف عن زيف ذلك كما يفعل رعد بجدارة.

يناقـــش الكاتب في الفصل الخامس «دواليب الحـــظ: الأبجدية» ظهور اللغـــة الكنعانية وكيف اســـتطاع الكنعانيون تطوير أول أبجدية عرفتها البشرية، مســـتفيدين من وقوعهم في المنتصف بين الهيروغليفية الفرعونية والمســـمارية البابلية. لقد ســـاعدت طبيعة المجتمـــع الكنعاني المنفتح علـــى الخارج (بعكس الحضارتـــين المجاورتين) وغيـــر الإمبريالـــي وغير الطارد في انكشـــاف الكنعانيين وتفاعلهم ونقلهم لمعارفهم ومكتشفاتهم للخارج. يحلل رعـــد الأحرف الأبجدية الأوروبية وكيـــف تطورت عـــن الأبجديـــة الكنعانية حتى على صعيد الكتابة، مذكراً القارئ بأن أســـاس الأبجدية اليونانية انتقلت مع «كادموس» الفينيقي الكنعانـــي الذي هاجر من مدينة صور إلى مدين «ثيبـــة» وأدخل لليونان الأبجدية مثلما فعل رفاقه الفينيقيون الكنعانيـــون بإدخالها إلى قرطاجنة. يلاحـــظ رعـــد كيف يتم فـــي الكتابـــات الغربية والصهيونية في أحسن الحالات الإشارة للفينيقية في تجاهل وتضليل وكأن الفينيقية شيء مختلف تمامـــاً عـــن الكنعانية، وكأن الفينيقيين ليســـوا أهل الســـاحل الكنعاني. القصد هو التقليل من إنجازات الكنعانيين.

يكشـــف رعد كيـــف يتم توظيف علـــوم اللغة وتطورها في تعزيز الهيمنة المزعومة للعبرية وفي ســـلب الكنعانية بما تعنيه من بعد حضاري عن سياقها العام. تعطي بعض الدراسات الصهيونية فضل اختراع الأبجدية ليهوا الذي منحها لشعبه، وتتجاهل الفينيقيين وتنفـــي عنهم فكرة اختراع الأبجديـــة لأنهم عرقيـــاً وثقافياً غير قادرين على تطوير نظام عظيـــم كالأبجدية، كما يتم تجاهل وجود اللغـــة الكنعانية بطبعتها الأوغاريتية التي كتبت على الأقل ألف ســـنة قبـــل وجود التوراة. يتضح هذا مثلاً في تعريف الموسوعات الشهيرة للعبريـــة، وهي تعريفات أدخلـــت ضمن عمليات تدجين العقل والتاريخ. تعرف الموسوعة البريطانية وموســـوعة «كولييـــر» اللغة العبريـــة بالقول إن «الأبجدية العبرية تعود إلى زمن داوود وشاؤول» أي إلى أحد عشـــر قرنـــاً قبل الميلاد، وبذلك فإن مثـــل هـــذه العبارة الصغيرة تحتـــوي ليس على مغالطـــات بل على تضمين لواقـــع غير موجود، فهي تؤكد تاريخانية داود وتنسى أن الإسرائيليين الأوائل كانوا أميين ولا يوجد أثر مكتوب منهم وأن العبرية ليست بهذا القدم وأن التقويم الذي تستند إليه الموســـوعتان (تقويم جازر) هو تقويم فينقي مائة بالمائة. وفي نقاش معمق وثري يرســـم رعد خريطة تطور الأبجديات من الكنعانية مشتبكاً مع حقول معرفية عدة ومبحراً في الدراسات القديمة بنصوصها الأصلية وبما كتب عنها.

يحتـــوي الباب الثاني من الكتاب على ســـتة

فصول، وهي الفصول من السادس إلى الحادي عشر وهو معنون بـ «الأساطير الحديثة والتخلص من استعمارية التاريخ». في الفصل السادس «آخر الفينيقيين: أسئلة حول الهوية» يبحث رعد في مستوجبات تطوير هوية فلسطينية، وضرورة أن يتم بناء هذه الهوية ليس كنقيض للهوية الصهيونية ولكن ضمن وعي ذاتي بوجود هذه الهوية وتطورها على مدار التاريخ الغني والطويل الذي عاشه الناس في فلسطين. ويضحد على الرغم من محاولات البعض خاصة من أنصار الصهيونية تبيان أن الهوية الوطنية الفلسطينية هي نقيض لتلك الصهيونية وأنها لم توجد قبل المشروع الصهيوني. ويذكر كيف ينتمي الفلسطيني عبر التاريخ لقريته ومدينته وبلاد الشام والهوية العربية وهويته الدينية، وهذا تنوع يعكس تجذر هذه الهوية في التاريخ.

يقدم الباحث، في المقابل، مقاربة تفكيكية للهوية الإسرائيلية المزعومة ينطلق فيها من ضحد الزعم بكون اليهود الحاليين هم من سلالة اليهود الذين تم ذكرهم في التوراة. ثمة نقطتان تستحقان التأمل كما يقترح رعد. الأولى، من المثبت أن يهود أوروبا الشرقية ليسوا تسلسلاً طبيعياً ليهود المنفى كما يطيب للرواية الصهيونية أن تبين. حيث إنهم نتجوا بعد عملية اعتناق كبرى لليهودية من قبل قبائل الخزر، وبالتالي لم يكونوا من اليهود الأصليين. الأمر ذاته حدث مع اعتناق قبائل بربرية لليهودية في شمال إفريقيا في القرون الأولى للميلاد. إلى جانب هذا فإن بعض المحليين اعتنقوا اليهودية في فلسطين وهم ليسوا من سلالة اليهود. ليس هذا فحسب بل إنه من الخطأ الوقوع في فخ التشابه والتطابق الذي تفرضه الدراسات بين العبرانيين والإسرائيليين واليهود والإسرائيليين المعاصرين. إن أسئلة الهوية مهمة في تطوير وعي ووعي نقيض، وعلى الفلسطينيين الاستفادة منها في تطوير وعيهم بأنفسهم.

يناقش الباحث في الفصل السابع «الاستحواذ: السيطرة الصهيونية الثقافية» أشكال الاستحواذ الصهيوني على التاريخ والمنجز الثقافي والمعرفي والحضاري الفلسطيني بأشكاله المادية والمعنوية. ويعرف رعد الاستحواذ بأنه شكل من أشكال السرقات الأدبية واللصوصية على الأفكار الثقافية والتاريخ. (ص١٢٤). لقد عملت الصهيونية كل ما في وسعها من أجل الهيمنة على كل ما هو فلسطيني. وتكمن المفارقة في التناقض الجذري الذي وقعت فيه هذه الجهود الاستحواذية، فمن جهة فإن الحياة العربية في القرى وفي الصحراء هي الشكل الأقرب للحياة كما تصفها التوراة، لكنها الحياة نفسها التي يجب مسحها من أجل تحقيق الفرادة الصهيونية ومن أجل نفي أي صلة لهؤلاء الناس بالأرض. وأبعد من ذلك فإنه بالنسبة للصهاينة فإن الأرض الأصلية التي يرغبون في السيطرة عليها ويبنون تصورات عن عودتهم إليها تتأسس هذه الأرض على ارتباطات مخترعة، وهذا ما قاد إلى عملية تنبني على زعم أو تصرف وكأن الأحداث التاريخية الماضية لم تحدث فيما الأحداث المتخيلة حدثت، وفي الوقت نفسه

كان عليهم أن يقوموا بما تم فعله في مشاريع كولونيالية أخرى ووضع التاريخ جانباً، أليس هذا ما حدث في فلسطين. والغاية من وراء ذلك هو إخفاء أي أثر للشعب الفلسطيني. ما يرمي إليه رعد هو الاختلاف في الفهم بين المسيحية الصهيونية واليهودية الصهيونية. فالأولى أرادت أدوات لتدلل على مزاعمها بأحقيتها في فلسطين عبر شروح توراتية تم فيها استخدام السكان الفلسطينيين كدليل على الحياة التوراتية، في الوقت نفسه كان يجب إخفاء هؤلاء السكان لأن وجودهم يتناقض من زعم الأحقية المنسوب للمسيحية الصهيونية. في المقابل فإن اليهودية الصهيونية تنسب «المحلية» لنفسها وتحاول تجسيد متخيل سابق يتعارض بالطبع مع الواقع ومع المكتشفات الحديثة معتمد على عدم مقدرة الفلسطينيين المحليين على بناء ماض مفيد وإدراك عمق ثقافتهم اليوم وتردد صداها في حياتهم المعاصرة.

لذلك وبعد قيام إسرائيل تم تطوير عمليات استحواذ في كل مجالات الحياة من أجل محو أي أثر للفلسطينيين من خلال الحلول مكانهم حتى على مستوى الحياة اليومية. شمل هذا الاستحواذ المطبخ الفلسطيني والملابس والعادات الزراعية (المصاطب الزراعية) والمباني والحجارة والاستحواذ القانوني والاستلاب النفسي كل ذلك عبر زعم امتلاك الأصل. أحد النماذج المثيرة في ذلك كيف يستخدم اليهود شجرة الصبار ويسطون عليها، حيث تُقدم في النماذج الثقافية على أنها تجسيد لصورة اليهودي التوراتي «حلو من الداخل وشوك من الخارج» أو زراعة أشجار الصبار حول البيوت في استرجاع مزعوم لبيوت أرض الميعاد القديمة دون العلم أن الصبار جاء إلى فلسطين فقط في القرن الثامن عشر من المكسيك ولم يوجد قط قبل ذلك. والأخطر من وجهة نظر رعد هو الاستحواذ الذاتي، حيث يصبح الفلسطيني عاجزاً عن مناهضة عملية السطو هذه، وعليه فإن رعد يدعو لمناهضة هذا الاستلاب عبر سرديات وطنية مقاومة أو ما يسميه «استعادة الاستحواذ». (ص١٤٠)

ويناقش الكاتب في الفصل الثامن «استعمار الذات: أعراضه ونتائجه» حيث يكشف كيف تتحول المقولات التي يتبناها الاستعمار إلى مقولات داخلية مقبولة أو على الأقل يُعاد تكرارها من قبل المستعمر دون قصد.

دللت تجارب الشعوب وخبراتها على أن الشعوب التي تقع تحت الاضطهاد قد تجد نفسها ضحية إعادة ترديد مقولات جلاديها، وتتضافر في سبيل تحقيق ذلك جملة كبيرة من الظروف ليس أولها قوة الكولونيالية وهيمنتها، بل أيضاً جهل الشعوب الواقعة تحت هيمنة القوى الاستعمارية واستحواذها على المؤسسة البحثية والعلمية بالطبع.

سيكون هذا أشد خطورة في الحالة الفلسطينية؛ لأن مزاعم المستعمِّر تنفي الشرعية الوجودية للمستعمَّر، وبالتالي ما يكون على المحك ليس مصالح بل تاريخ وهوية.

يورد رعد العديد من النماذج والمشاهدات التي يسجلها والتي تشير إلى حالة التساهل هذه مع روايات المستعمر. يشير ما يسميه رعد باستعمار الـذات إلى وضعية تحول فيه الشـعوب الواقعة تحت الاحتلال الحقائق والقيم التي تتعارض مع مصالحهـا الوطنية والثقافية إلى شـيء داخلي متقبل يتم التعامل معه دون وعي. (ص١٤٦) وعليه فإن أخطر ما يواجهه النظام الكولونيالي هو شعب ملم مطلع مثقف لديه المعلومات والثقافة الوطنية والمعارف المعززة له. وعبر نقاش موسـع ومتنوع يسـتعير فيـه رعد من هانز فانـون وأطروحاته حول المستعمرين والهيمنة والخضوع لها وعلاقة النخب بقوى الاستعمار خاصة في التعليم وإنتاج المصالـح، يتلمس رعد مكامن الخطر في الحالة الفلسطينية ضمن رؤيته العميقة لضرورة تجاوز الجهل المرعب والانتقال إلى حيز المواجهة المعرفية عبـر تطوير هويات بحثية مناهضة للشـائع من البحث، وتطوير سرديات قادرة على تقديم بدائل أقرب لواقع التاريخ والمجتمعات. يناقش الباحث ظواهر عديدة تكشـف عما يسـميه اسـتعمار الذات تبدأ من الاستلاب التعليمي والبحثي إلى الاسـتلاب السياحي والسياسـي إلى استلاب العقل، ليدعو إلى تعزيز التوجه التحليلي النقدي لفهـم الحضارة الأخرى والاسـتفادة منها دون تصديـق كل مقولاتهـا. يتحدث رعد في لحظات عن وجوب خطة وطنية فلسـطينية تسعى لتحرير العقل من الاسـتعمار وتحرير الذات والجلد من آثـاره. وفيما يعود في سـياقات التحليل الغنية لمناقشة أوضاع مشابهة مثل الهند وجنوب إفريقيا والأميركتين فإن رعد يذكّرنا بأن أزمة فلسـطين تختلف، ففيما هي تجمع بين العناصر الإشكالية للسـياقات الكولونيالية وما بعد الكولونيالية فهي تمتلك بعض الخواص السياقية التي لا تتكرر في أي تجربة أخرى. (ص١٥٧)

في الفصل التاسـع المعنون بـ «قطط القدس» يتعـرض الكاتب لحالة الإهمال التي تعاني منها المدينة المقدسة وما تتعرض له من حملات تهويد وعبرنـة تهدف إلى مسـح أي أثـر للوجود غير اليهـودي في المدينة وخلـق تاريخ مزعوم لليهود فيهـا في تصـرف يعكس ما تم في فلسـطين طوال القرون الماضية على يد الباحثين والرحالة والساسة ورجال المال والمستعمرين. وفي صورة مجازيـة يبحر الكاتب فـي تفصيلها، فإن وضع الفلسطينيين كمواطنين في المدينة المقدسة يشبه إلى حد بعيد حالة القطط في شوارع المدينة من حيث قلة الرعاية وقلة الاهتمام وحالة البؤس التي تعيش فيها والسـطوة التي تقع تحتها. وهو في ذلـك يناقش وضعية القطط وكأنه ضمناً يتحدث عن المواطن الفلسطيني المسلوب الإرادة المطموس تحت عجلات البطش والتزييف.

يحلـل رعـد في الفصـل العاشـر «الخلفية السياسـية لأسـماء الأماكـن» عملية تسـمية الأسـماء وفقه اللغـة وراءها ويقتـرح نظريات ومقاربات جديدة حول تفسـير علاقة الأسـماء الحالية العربية بالأسماء القديمة في مواجهة مع النظريات السـائدة التي سرقت الأسماء العربية

واعتبرت أنه تم تشويهها عن أصلها القديم وأنه بإعادة التسمية تتم العودة للأصل. وللمفارقة فإن الأسماء التي يراد مصادرتها هي الأسماء التي تمنح الشرعية والتواصلية مع الجغرافية القديمة.

ويناقش بتفصيل أسماء مدن مثل عكا وعسقلان عبر مطارحات لغوية تفصيلية يتم خلالها مناقشة النظام الصوتي الساكت والمتحرك وأحرف العلة في الكنعانية والعربية والعبرية المربعة ليقول لنا بشكل مقنع إن الأسماء العربية كما نعرفها «عكا» و«عسقلان» هي ذاتها الأسماء الكنعانية القديمة وإن التحوير العبري «عكو» و«أشكلون» هو التشويه وليس الأصل. وكما يذكر الباحث فإن الأسماء تنمو طبيعياً مع الثقافة، وهي جزء منها ولا يمكن فرضها إلا بالقوة والهيمنة وهو ما تحاول فعله إسرائيل مثلما فعل الرومان والبريطانيون والسوفيات في جمهورياتهم والفاشيون في إيطاليا. يتناقض ما يتم من عبرنة للخارطة الفلسطينية مع التواصل الزمني والحضاري للشعب والأرض والهوية. على الرغم من ذلك وكما يدلل رعد من خلال الاقتباس من بعض الجغرافيين الغربيين فإنهم وخلال لحظات معينة يعترفون بعكس ما يسعون إليه.

استخدمت إستراتيجيات مختلفة منها ما أخذ الاسم العربي وأجرى تحويراً صوتياً عليه ليبدو عبرانياً، ومنها ما قام بترجمة الاسم العربي للعبرية ومنها من حاول إيجاد شبيه له في النصوص المزعومة. مثلاً يصبح فجأة اسم وادي الرومان في النقب «رامون» وتستخدم كلمة خربة وتتحول «هارفا» وهلم جرا. وفيما يتم الاعتراف في البحوث الغربية بأن أسماء مثل دمشق وصور حافظت على تواصلها اللفظي من الكنعانية للعربية يتم نفي هذه التواصلية مع الأسماء في فلسطين في عملية استلاب ونزع للشرعية بشعة. تكشف متابعة الشروح التاريخية كيف تم العمل على نزع أي إحالة للأصول الكنعانية فيما لم يكن ثمة مشكلة مثلاً في الإشارة إلى بابلية العراق وفينيقية ساحل لبنان وتجاهل ذلك مثلاً على ساحل شمال فلسطين. تم التعامل مع الأسماء في فلسطين ضمن مفارقتين متناقضتين، فمن جهة تم التعامل معها بوصفها تم تعريبها خلال الفتح الإسلامي، ومن جهة ثانية تم استخدام هذه الأسماء في تثبيت الإحالة للأصول اليهودية المزعومة مثل القول إن قبر يوسف في نابلس هو قبر النبي يوسف فيما هو قبر لأحد الصالحين في العهد العثماني، والشيء ذاته ينسحب على قبر راحل والكثير من المزارات الإسلامية. أجريت عمليات فبركة لربط الأسماء بالتاريخ التوراتي والزعم باستعادة الأصول العبرية لها وللمفارقة باستخدام الأسماء العربية. (ص ١٨٥)

يضم الفصل الأخير من الكتاب «خاتمة: استرجاع التراث القديم» تأملات عامة حول فكرة الكتاب ونقاشات لبعض الأفكار والمقولات التي وردت فيه. وكما يذكر الكاتب قرائه فإن الفلسطينيين ليسوا بحاجة لإثبات قدمهم وليس هذا القدم بالشيء المفبرك لكنهم بحاجة للتفكير كيف يستطيعون في ظل التشتيت والهيمنة

والتحريف اســتعادة الماضي؛ لذا فإن هذا ليس الفصل الأخير بــل هو مقدمة لكتاب آخر. حيث يخطئ الفلسطينيون حين يربطون وجودهم بالفتح الإســلامي أو باعتناق المســيحية، وهم بالتالي يشــاركون في تعزيز خطاب الهيمنة الصهيوني وإعطائه شــرعية وبالتالي في استلاب هويتهم. (ص.١٩٧)

سعت السياسات الصهيونية مسنودة بالأبحاث والدراســات إلى التعاطي مع السكان الأصليين بوصفهم غير مرئيين، فهم إما برابرة متوحشون أو لا يظهرون بالمطلق في السرد. والمفارقة أن كل تلك الكتب والسرديات تتزين أغلفتها بصورة للفلاحين الفلســطينيين ويشــار إلــى الســياق التوراتي الأصلــي الذي تعكســه الصور دون الإشــارة إلى أن الأشــخاص فيها هم فلســطينيون وكأن هؤلاء الفلاحين ليســوا إلا أشباحاً لوجود ضيق غير مرئــي. فهؤلاء الموجودون تم التعاطي معهم وكأنهم نسخة متواضعة ومدمرة ومشوهة لأولئك النموذجيــين المثاليين الذين وجدوا أيام التوراة. ثمة إجماع مهول في أدب الرحلات كما يســجل حول صورة الأرض المقدســة (٢٠٥) وحتى حين يحاول البعض من الباحثين الخروج عن النســق فإنه سرعان ما يعود إليه ويوظف خروجه لتعزيز المقــولات النمطية المقيتة التي تعاد في سياســة الاستلاب والهيمنة تلك. (ص٢٠٨)

ثمة نقص بحثي في الرواية المضادة. فالباحثون العرب مثــلاً يمتدحون كتابات بعض المناهضين للرؤية الصهيونية للتاريخ القديم دون أن ينتبهوا لخطورة النظريات البديلة الأخرى التي يتضمنها هــذا الانتقاد. إن ما يقترحه رعد هو مرة أخرى وجوب تطوير أطر وقواعد ومرجعيات معرفية تقدم قراءة متكاملة لعملية تشــكيل التاريخ والهويات حتى يتم التحرر من حالة الاســتلاب التي وقعت تحت عجلاتها هوية فلسطين عبر قرون من الهيمنة والتشويه والتحريف.

لا يوجد مشــروع بحثي عربي للأسف يرد علــى عمليات العبرنة تلك ويكشــف عن الربط الجوهري بين الأســماء والواقع الفلســطيني قبــل آلاف الســنين (ص ١٩٠) فقط كتابات توفيق كنعان في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي قبل النكبة ســجلت اختراقاً مهماً بعد ذلــك وعلى الرغم من بعــض الجهود فإنها لم تقف عند حدود الجدية المطلوبة. الفلسطينيون بحاجة للكشــف عن التاريــخ المخفي وتفنيد الســرديات القائمة وهذا قد يكون صعباً لكنه ليــس مســتحيلاً. (ص٢١٥) فالكنعانيــون والشعوب الأصلية القديمة في المنطقة يمثلون المستلبين المخفيين ويمثلون القيم التي يجب أن تستعيدها الإنسانية. (ص٢١٨) إن هذا الكتاب بجانــب قيمته المعرفية لهــو قيمة وطنية كبرى يمكن توظيفه ضمن مشروع وطني كبير لتطوير الهويــة الوطنية وصقلها ضمن النمو الطبيعي للحضارة في فلســطين مهــد الحضارات. إن قلق رعد أن المتخيل للأسف يملك قوة أكبر من الواقع والحقيقي ومهمته الكشف عن زيف هذا المتخيل وإعادة العقل إلى المنطق والواقعي.

إن واحداً من الأفكار الكبرى في كتاب رعد المهم هذا أنه ينطلق من قراءة نقدية مسائلة لكل المعتقد البحثي السائد في حقل الدراسات التاريخية والثقافية المتعلقة بهوية واحدة من أكثر المناطق تعقيداً في العالم سواء بعمقها التاريخي الديني الثقافي أو حاضرها الملتبس سياسياً والمليء بالصراعات. ورعد يمشي بين حقول ألغام كثيرة خاصة في وسط بحثي يعتمد عليه ولكنه يختلف مع منطقه. فهو يستعين بالدراسات السابقة ليفندها ويكشف عن زيفها ومجافاتها للواقع لكنه لا يملك إلا أن يقدم تصوراً جديداً لواقع تم تشويهه وتزويره لصالح سرديات مختلفة تخدم أجندات تتعارض مع الهويات الحقيقية لواقع الأحداث. وهو كما يقترح ليس مع الشكل الأوحد لرواية التاريخ لكنه على الأقل يعيب على الاستشراق الغربي وعلى الدراسات التاريخية واللغوية كما اللاهوتية القديمة تغييبها روايةً مهمةً تشكل على الأقل المقاربة الأكثر نضجاً للواقع الذي تم. وعليه فإذا ما تم استجلاب هذا التاريخ ضمن رؤية متعددة متنورة فإننا نعكس هذا الثراء المذهل الذي تميزت به الأرض التي قدر لها بفعل التنوع المعرفي المذهل لشعبها أن تكون «السرير» الذي رقدت فيه الحضارة الإنسانية منذ كانت طفلة وتوزعت من هناك إلى بقاع الأرض.

ما يقوم به رعد هو استمرار لرسالة إدوارد سعيد التي تحاول تفكيك الخطاب المهيمن وضحده والكشف عن زيفه. إن مثل هذا الكتاب ينتمي إلى هذه الجهود الجبارة التي أخذت على نفسها قراءة ما كتب عن فلسطين والرجوع إلى إحالاته المعرفية للوقوف عند حدود الحقيقة التي تحاول بلدوزرات البحث الإسرائيلي دوسها.

الكتاب: جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية: من المجال الافتراضي إلى الثورة

الكاتب: إشراف الدكتور محمد العجاتي

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت

تاريخ النشر: ٢٠١٣

عدد الصفحات: ٢٨٧

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية: من المجال الافتراضي إلى الثورة، بإشراف الدكتور محمد العجاتي.

يتناول الكتاب بالرصد والتحليل خمس حالات عربية شهدت حراكاً شبابياً، عرفت تمايزاً في أساليبها وأبعادها وحتى في نتائجها، وهي تجارب تونس ومصر وسورية والمغرب والبحرين؛ مستقرئاً، أيضاً، تداخل البعدين الوطني (القُطري) والقومي (العربي) في الثقافة السياسية التي أفرزها هذا الحراك الشبابي.

يرى الكتاب أنه بعد عقود من الجمود في عملية تداول السلطة في الوطن العربي، وفي لحظة تاريخية كان المشهد العربي فيها يبدو عاجزاً عن إحداث أي عملية تغيير سياسي تكسر حلقة الاستبداد المتجذِّرة منذ عقود وما رافقها من مظاهر فشل وترهل في مكوِّنات الدولة والمجتمع في معظم الأقطار العربية... اجتاحت الوطن العربي موجة من الانتفاضات والثورات، وكان للشباب دور أساسي في إطلاقها وتحريكها متجاوزاً هذا الشباب المكوِّنات السياسية والحزبية التقليدية، التي عجزت على مدى عقود في إحداث أي عملية تغيير سياسي جدي في بلادها، مستفيداً هذا الشباب من وسائل الاتصال الحديثة لابتكار أساليبه في التواصل والتعبئة ونقل الخبر والحشد وبلورة الرؤى والخيارات البديلة، بعيداً من وجود قيادة تاريخية أو زعيم ملهم. يسعى هذا الكتاب للتعرف إلى تركيبة هذا الجيل الشاب وخصائصه واستقراء أنماطه

الجديدة في المشـــاركة السياســـية والوقوف علـــى نمط تفاعل المجتمـــع معه، بعدما فرض نفسه وحراكه السياسي كفاعل وفعل جديدين على الســـاحة العربية. كما يبحث الكتاب في جدلية العلاقة بين الافتراضي والواقعي، وقدرة الشباب العربي هذا على فرض نفسه وأفكاره وقيمه وآلياته على الواقع.

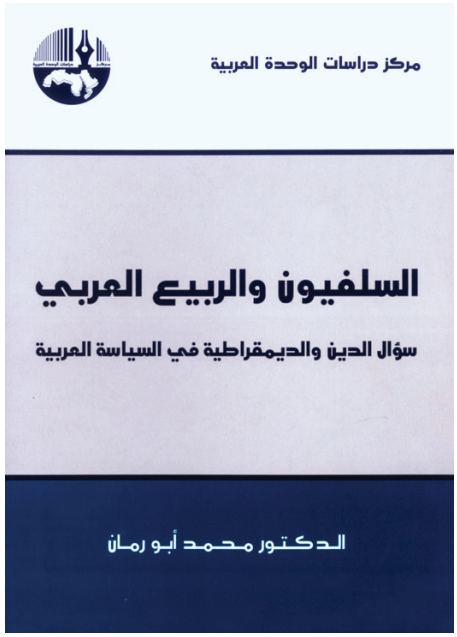

الكتاب: السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية

الكاتب: محمد أبو رمان

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت

تاريخ النشر: ٢٠١٣

عدد الصفحات: ٣٠٢

صدر عن مركز دراســـات الوحـــدة العربية كتـــاب الســـلفيون والربيـــع العربـــي للدكتور محمد أبو رمّان. يســـعى الكتاب إلى مناقشـــة وتحليل المشـــهد العربي الجديد وما يترتب على السلفيين فيه من استحقاقات فكرية وسياسية، وما يصدر عن دخولهم المشـــهد السياسي من نتائج وتداعيات. ينطلق هذا الكتاب في تحليله مـــن زاويتين: الأولى، دراســـة تأثيـــر الثورات والانتفاضـــات العربية في الحركات الســـلفية، أيديولوجياً وسياســـياً؛ والثانية، دراســـة تأثير الدور السياســـي المتوقع للحركات السلفية في اللعبة السياسية في بعض المجتمعات العربية. ويرى الكتاب أن حقبـــة الثورات والانتفاضات العربية دفعت بالتيار السلفي عموماً نحو مرحلة جديدة، حين قرّرت جماعات وحركات سلفية خوض غمار العمل السياسي والتجربة الحزبية، بعدما بقي الطيف الرئيس والعام من هذا التيار مصرّاً خلال العقود الماضية على أولوية العمل الدعوي والاجتماعي والتربوي، رافضاً الولوج إلى اللعبة السياسية، بذرائع وأســـباب متعددة ومختلفة. إلاّ أنّ المرحلـــة الجديـــدة لم تكن بـــلا تكاليف سياســـية وفكرية، سواء على السلفيين أنفسهم أو علـــى اللاعبين السياســـيين الآخرين، بعدما

بات السلفيون الذين دخلوا اللعبة «الديمقراطية» مطالبين بقبولهم شروط هذه اللعبة ومخرجاتها ومحدّداتهـا، الأمر الذي بات يسـتدعي منهم إجـراء مراجعـة أيديولوجية وفكريـة لميراثهم السـابق، وهو أمر لا يزال موضع نقاش، ليس لدى السلفيين فحسب بل لدى خصومهم أيضاً. يتضمن الكتاب خمسة فصول إلى جانب الفصل التمهيدي والخلاصة التنفيذية والمقدمة والخاتمة. يجيـب الفصل التمهيدي عن سـؤال «من هم السـلفيون؟»، ويتناول الفصـل الأول «الثورة المصريـة: الربيع السـلفي»، ويعالـج الفصل الثاني «السلفي الحزبي: أسئلة جديدة وتحديات مختلفـة»، ويتحدث الفصل الثالث عن «تصدير الثورة السـلفية المصرية»، أمـا الفصل الرابع فيتناول «رهانات المسـتقبل: السلفيون وطريق الإخـوان»، أما الفصـل الخامس فيتطرق إلى «الدين والديمقراطية والعلمنة».

الكتاب: دور إدارة الموارد البشرية في تنمية الكوادر الشرطية

الكاتب: لواء ركن عرابي كلاب

تاريخ النشر: ٢٠١٣

عدد الصفحات: ٣١٧

يعتبر هذا الكتاب الأول من نوعه فلسطينياً، حيث إنه يعالج دور وإدارة الموارد البشـرية في تنمية الكوادر الشـرطية بوصف إدارة الموارد البشـرية عنصراً مهماً من عناصـر الإنتاج، فالموارد البشرية من فئة الضباط هم رأس المال البشري لجهاز الشرطة، وتطوير قدراتهم يعني تطوير رأس المال هذا.

يقع الكتاب في ثلاثة أبواب. يضم الباب الأول فصلين، يناقش الأول مفهوم الإدارة وتعريفها، فيما يناقش الثاني تعريف إدارة الموارد البشرية. أيضاً يضم الباب الثاني فصلين، يناقش الأول ماهية المـوارد البشـرية شـرطياً ومفهومها، ويخصص الكاتب الفصل الثاني من هذا الباب لتحليل «هيئة الشرطة» من حيث وصف الوظيفة والتنمية المطلوبة خـلال تأديتها. الباب الثالث يضم فصلاً بعنوان «التدريب والتنمية الإدارية» وآخر بعنوان «متطلبات الأداء الشـرطي». في آخر الكتـاب يوصي الكاتب بضرورة إنشـاء إدارة لتنمية الموارد البشرية في جهاز الشرطة. وتطوير نظام العمل الوظيفي الشرطي وإنشاء مركز متخصص لاختيار وإعداد وتأهيل الكوادر الأمنيـة والاهتمام بتخطيط المسـار الوظيفي النوعي والتخصصي مـن خلال عمليات النقل والترقية وإنشاء مركز لأبحاث الشرطة. واللواء عرابـي كلاب من مواليد رفح عام ١٩٥٠ تنقل في المواقع العسكرية والأمنية والشرطية. عمل

مديراً عاماً للتنظيم والإدارة في الشـرطة منذ العـام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٥ ثم مستشـاراً لمدير الشرطة. صدر له أربعة عشر مؤلفاً في قضايا الشرطة وتنظيمها.

الكتاب: معركة العهد والوفاء.. وقصة الانتصار داخل سجون الاحتلال: إضراب الكرامة ٢٠١٢

الكاتب: الأسير علي رفيق شواهنة. سجن «إيشل»

الناشر: مؤسسة مهجة القدس. سلسلة من فكر السجون وأدبه

تاريخ النشر: ٢٠١٣

فـي الفصـل الأول يعرض الكاتـب لمعارك الإضراب عن الطعام في سـجون الاحتلال من أول معركة إضراب خاضها الأسرى عام ١٩٦٨، وسقوط أول أسير في هذه المعارك الشهيد عبد القادر أبو الفحم عام ١٩٧٠. ويعرّج الكاتب على فلسفة الإضراب في فكر الحركة الأسيرة، وما يصاحب عمليات الإضراب من معارك نفسـية. ويخصص الكاتـب الفصل الثاني للحديث عن إرهاصـات ما قبل إضراب عـام ٢٠١٢ بادئاً بإضـراب عدنان خضـر وإخوانه الإداريين ثم صفقـة «شـاليت» قبل أن ينتقـل للحديث عن الإعـداد لإضراب ٢٠١٢ من حيث الأسـباب التـي قادت إليه وردة الفعل عليها. أما الفصل الثالـث فمخصص للحديث عن المرحلة الأخيرة من الإضراب خاصـة كواليس الحوارات التي تمت لإنهائه وأسباب وعوامل النصر. والفصل الرابـع معنون بـ«الإضراب حقائق وأرقام». ثم خاتمـة ملحوقة بمعلومات تعريفية عن مجموعة من الأسرى والأسيرات الأبطال الذين شاركوا بالإضراب.

ورد علـى غـلاف الكتـاب أن «الإضـراب عن الطعام الذي يعد سـلاحاً للمسـتضعفين والمظلومـين والمقهوريـن له رونق وإحسـاس خاصـان، إذ إنك تضحي بكل دقيقة من دقائق هـذه المعركة وتتألم ألماً قاسـياً على مدار هذه الملحمة، وتقاسـي كل لحظة وتشعر بأنك تسير إلى المجهول على الرغم من اليقين والثقة اللذين يتولدان من عدالة القضية».

الكاتب الأسير علي رفيق محمد شواهنة من مواليد عام ١٩٨٠ من قلقيلية، اعتقل عام ٢٠٠٢، ويمضي حكماً بالسجن أربعة عشر عاماً وستة شـهور. له جملة من المؤلفات منها «نافذة على حياة الأسرى الثقافية» و«ذاكرة الأسر».